

دراسات إسلامية

- ٧ -

منطق البرهان



حققه وقتتم له

عبد الرحمن بدوي

المجلد الثاني

الناشر

دار الفلم

بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات

الكويت

رقم الكتاب	٩٦
مركز الحفظ	مركز دراسات
شماره ثبت	٠٢٦٠٩٩
تاریخ ثبت	



الطبعة الأولى

١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأوانر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان »
لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر منى بن يونس القنّائي إلى العربي
من نقل اسحق بن حنين إلى السرياني

المقالة الأولى



> تفسيرية البرهان <

قال أرسطوطالس :

الأخيرة كغيرها من سدي

> ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود <

- ١٧١ كل تعليم وكل تعلم نفعي إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا
يكون لنا ظاهراً ، إذا ما نحن نظرنّا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأخر . وعلى
هذا المثال يجرى الأمر في الأقاويل^(٢) أيضاً ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي
تكون باستقراء ، فإن كلاً العلمين إنما يعملان التعليم بأشياء متقدمة المعرفة :
فبعضها يقتضِب اقتضاباً صلياً > أساس : إما أن الخصوص^(٣) < فهموا ، وبعضها

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل ، الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت
تم من طريق القياس أم من طريق الاستقراء . (٣) ص : كل .
(٤) نعم في الأصل ، أكتفاء وفقاً للأصل اليوناني .

يبين الكلى من قبل ظهور الجزئى . — وكذلك تُقنع < المنهج > الخطئية ،
 وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأ > شوميا
 أى القياس الإضمارى ، وهو < أيضا قياس . وقد تجب ضرورة ما يُتقدم
 فيُعرف على جهتين : فب > مضى تحتاج من < الضرورة إلى أن يتقدم
 فتصوّر أنها موجودة ، وبعضها الأولى أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .
 وبعض الأشياء قد تدعو الضرورة إلى أن يتقدم فيُعرف من أمرها كلا
 الصفتين . مثال ذلك أن فى كل شيء قد يصلق إما الموجبة وإما السالبة ،
 فإنه موجود ، وأما فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشيء ،
 وأما فى الوحدة فكلا الصفتين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك
 أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

١٠

١٥

وقد يتعرف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [١٩٢ ب] عرفه
 قديما ، وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها ممّا ، مثال ذلك
 جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقتن لمعرفتها . فإنه أما
 أن « كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين » فقد كان تقدم تعلّم ، وأما أن
 « هذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرفه وتعلمه مع

٢٠

(١) فوقها : فأتخذ . (٢) ف (= فوقها) : أى الجهول .

(٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعى . (٥) ف : على المقدمات .

(٦) ف : مثال على الحصول فى القول . (٧) ف : مثال على المفروض .

(٨) ف : من قبل .

أحضارنا إياه (فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ،
وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هي جميع ما كان من الأشياء
الجزئية وليس يقال على موضوع^(١١)) فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ،
فعله قد يجب أن يقول إنما بنحو ما نعرفه ، وأما بنحو آخر فلا . وذلك أن
الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية
لثانيتين على الإطلاق ؟ لكن من البين أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكل ،
وأما على الإطلاق فلا يعلم . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»
وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئا ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء
التي يعلمها . وليس ينبغي أن نقول في هذا كما قال القوم الذين راموا أن
يصلوها ، فإنهم قالوا : أترك تعلم أن كل ثنائية زوج أم لا ؟ فإذا
قال < إني لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها
موجودة > < ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا
> إنه ليس كل ثنائية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم
أنها ثنائية > < إذ . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد

٧١ ب

✓ (١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذي كان
كلامه فيه . ✓ (٢) هامش : أي حيث هو تحت الكل . ✓ (٣) ف :
أي من حيث هو مشهور . ✓ (٤) ف : بالكلية . ✓ (٥) ف : أي بالحقيقة .
✓ (٦) عند هذا الموضع في الهامش : «أي المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاضرة أفلطون ،
راجع محاضرة ميثون ، ٥٨ ، و «الخطبات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ١٧١ وما يتلو .
✓ (٧) عند هذا الموضع في الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .
✓ (٨) نرى في الأصل المخطوط . (٩) ص : التي . (١٠) ما : مفعول «يحلون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذي حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق في كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضِب ولا مقدمة واحدة هذه حالها ، أعني : « العدد الذي تعرفه » أو « المستقيم المخطوط الذي أنت عارف به » ، لكن على الإطلاق ^(١) . لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذي يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [١١٩٣] ولا يعلمه من جهة . ذلك أن القبيح الشَّيْخ ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذي به يعلمه كما هو الأمر .

٢ < العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أننا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق ، > لا على طريق السوفسطائيين < الذي هو طريق العرض ، متى ظن بنا أننا قد تعرفنا العلة التي من أجلها الأمر ، وأنها هي العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البَيِّن أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشيء أن هذه حاله ، وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى ^(٢) . فإذن ما لنا العلم به > وجوداً < لا يمكن > أن يكون ^(٣) < على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أي على الكل .

• عند هذا الموضع بالحاش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أي بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تأكلت حروفه . (٤) ف بالأحرى

أي المعرفة . (٥) مكتوبة بالحاش بالخطوط . (٦) نرى في المخطوط .

- فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإننا نخبر عنه بأحرية. وقد نقول إننا نعلم علما يقينا بالبرهان أيضا ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني ^(١) ، وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا. ^(٢) فإن كان معنى أن يعلم هو على ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ، وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرف من النتيجة ، وأكثر تفهما منها ، وأن يكون عللا . وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضا . > على أن ^(٣) الذي قد مر من القياس قد يكون من غير هذه أيضا ، وأما البرهان فلا يكون ، > لأنه لن يكون محصلا لليقين < . أما أن تكون القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبيل إلى أن يعلم > ما ليس < ^(٤) بوجود ، مثال ذلك أن القطر ^(٥) ~~مسا~~ ^(٦) ~~ذلك للعلم~~ ، وأما أن البرهان من أوائل غير مبرهنة ، > فذلك < أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العرض ، إنما هو أن تقتني البرهان عليها . — > ثم < وأن يكون عللا أيضا وأن يكون أعرف وأقدم : أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة . وأما أنها أقدم فإن كانت عللا ، وأما أنها أعرف فلا يصح واحد ، أعني

(١) ف : العلى . (٢) ف : بالأحرى : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم في المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أى أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يملك بدون البرهان .

بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة - . وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف
هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [١٩٣ ب] الشيء متقدماً عند
الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه ^(١) ، ولا أيضاً أن
يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً بعينه ^(٢) .
وأعني بالتي هي < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التي تكون > أقرب
إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق < فإنها > هي
الأشياء التي هي أكثر بعداً منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه
هي الأمور الكلية خاصة ^(٣) ، والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء
الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضاً .

١٧٢

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مباني مناسبة . وذلك أني إنما أعني
بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط .
وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فأما المقدمة فهي
أحد جزئي < القول > ، أعني < جعل > الحكم واحداً على واحد . وأما
الديالكتيكية ، أعني الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة :
أيهما كان . وأما الأبودكتيكية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئي المناقضة
مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة .
وأما المناقضة فهي أنطيتامس ، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أي على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) نرم في المخطوط فأكلنا بواسطة الأصل اليوناني .

وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجه ، وأما ما كان^(١)
من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان
لا سبيل إلى أن نبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن
يع $\langle \text{ق} \rangle$ بل شيئًا ما ، فإني أسميه وضعًا^(٢) . وأما $\langle \text{ما كا} \rangle$ $\langle \text{ن منها} \rangle$ ^(٣)
لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم $\langle \text{حاصلًا عليه فهو} \rangle$ أكسيوما ،
أعني $\langle \text{الشيء} \rangle$ المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء $\langle \text{من هذا}$
الجنس \rangle ، وذلك أن عادةً أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .
وأما الوضع فإني أسمى ما يقتضيه أي جزء من^(٤) جزئي الحكم كان -
وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أبودكسيس^(٥) ، أعني الأصل الموضوع ،
وأما ما كان غير هذا فالتحديد^(٥) . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب
العدد $\langle \text{قد} \rangle$ يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعًا ، وليس هو أصلاً
موضوعًا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو
واحدًا بعينه .

ولما كان قد يجب أن نصديق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [١١٩٤]
عليه ، مثل هذا القياس الذي نسميه أبودكسيس^(٦) ، أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أي ما يحمل فيه شيء على شيء . أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولاً عن

موضوع فهو سلب . (٢) وضع = *thèse* ؛ أكسيوما : *ἀξίωμα*

(٣) نعلم في الخطوط . (٤) *ὑπόθεσις* = *hypothèse*

(٥) ف : تحديد . (٦) *ἀποδείξις*

موجود بأن هذه موجودة ، أعني التي منها يكون السلوجسم من نفسه ،
فقد يجب ضرورة ليس أن تكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجميعها ،
وإما بعضها — لكن أن تكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله
يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذي من أجله
يجب أكثر^(١) .

فإن كما إذن إنما نعلم ونتيقن ونصدق من أجل الأوائل ، فتصديقنا
ونيقنتنا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو > عن طريقها .
إلا أنه < غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها
بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمها^(٢) ، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل ،
ولا يكون حاله من أمرها كما لو وافق له أن يعرفها^(٣) . وهذا قد يلزم إن
لم يتقدم الإنسان فيعرفها^(٤) من التي إنما يصدق بها من أجل البرهان . فقد
يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجميعها أو بعضها — أكثر
من النتيجة .

فمن كان عازماً على اختناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه
وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يقين منها^(٥) ، بل ألا

(١) ش : الذي من أجله يجب إياه يجب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + قل القائل بحج : غير ممكن أن يصدق إنسان بأشياء لم يتفق له
لا أن يعلمها ، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه
بالأمور التي يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للمادى . وهذه هي الأشياء التي منها
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب^(١)
على من كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقه تبير .

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

- أما قومٌ فقد يظنون أنه - < لما > كان قد يجب أن تعلم
الأوائل - فإنه ليس < يمكن > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذاان الرأيان
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضرورى . فإنه : أما أولئك فإسهم لما
وصعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر ، ولا يوحون التصاعد إلى
ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر
تأخرًا من الأشياء التي هي أكثر تقدما من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن تقطع لأشياء التي لا نهاية لها).
فإن كانت متقدمة^(٢) وقد توجد [١٩٤ ب] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،

(١) م : تأكلت حروبا . (٢) م : أه .

(٣) م : أى خبر برهان .

(٤) فوقها بالآخر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .

إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجده فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى عم الأوائىل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى من هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن نعلم على الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون نحو الأصل الموصوع ، وهو أن كانت تلك موحدة .

وأما أولئك الآخرون فقد يقرون و يذعنون بوحود العلم . وذلك أنهم يقولون إن العلم إنما هو بالرحن فقط ، غير أنهم يقولون أنه لا مانع يمسح أن يكون برهان على كل شىء . فإنهم رعموا أنه قد يمكن أن يكون الرهان دورا ولععض الأشياء مبغض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهان ، لكن العلم لدى من غير توسط هو غير مبرهن . (فاما أن هذا واجب ضرورة فهو بى . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التى هى أكثر < تقد > ما والأشياء التى منها الرهان ، وقد تفت المتوسطات وقتا ما . فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة) . بهذا القول نقول فى هذه على هذا النحو ، وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم هو الذى به نتعرف الحدود .

(١) ف على طريق (٢) ف . إلا أنهم .

(٣) ف ما . (٤) من يدان

(٥) ف : المبرنة .

فأما أنه غير ممكن أن يثبتين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الدقيق > فبين ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدما < وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بينهما بالنسبة إلى أشياء بينهما أكثر تقدما > وأكثر تأخرا < إلا > عندما نسأل متى < يمكن > أن تكون : أما هذه فممتدا ، وأما هذه فقبل الإطلاق - أنه < بهذه تكون الطريقة > التي يصير بها الشيء معروفا بالاستقراء .
 ٢٠ وإن كان هذا حكما ، لا يكون تحديد < نا > والمعنى العلم على الإطلاق جرى على الصواب ، لكن يكون مصاعقا من قبل أن البرهان الآخر لا يكون على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان للدور ليس هذا الذي حترنا به الآن قطع ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئا آخر ، غير أن هذا موجود بأن هذا الشيء نفسه موجود - وعلى هذا القياس قد يسهل أن يثبتين كل شيء .
 ٢٥ وس البين أن هذا لازم إذا [١١٩٥] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه لا فرق بين ^(٢) ، نقول إن التحليل بالعكس ^(٣) قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضا بين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان مني كانت آ

(١) صير واضحة في المصطلح ، ويقصد . أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان - بأشياء المطلق - دوريا ، فهذا بين .
 (٢) ف : البحر .
 (٣) ف : يسي القياس .

موجودة ، كانت ^(١) ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة
 فـ ^(٢) ح موجودة ، فإنه إذا كانت ^(٣) آ موجودة قد تكون ^(٤) ح موجودة ، فإن
 كان متى كانت ^(٥) آ موجودة تكون ^(٦) ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت
 < ب > موجودة فـ ^(٧) آ موجودة (فإن هذا هو البرهان بالدور) ، فلتوضع
 < آ مكان ح . و إذن فإن قولنا إن < كانت ب موجودة تكون آ
 موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت ب موجودة فإن ح موجودة > ،
 وهذا هو أ ب يقال إنه متى كانت ^(٨) آ موجودة < فإن ح > موجودة .
 وحـ وإـ هما شيء واحد مبنية . فقد يلزم إلتئ القائلين < إن البرهان >
 يكون دورا < ألا يقولوا > < أشياء أخرى أنه إذا كانت آ موجودة
 > فإن آ موجودة ، ويهدى > قد يسهل أن يقتضى البرهان على
 كل شيء .

< وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في > الأشياء التي يلزم
 بعض > بها بعضا ، مثل لصغات الحفيفية . كذلك قد أثبتنا ^(٩) أبا إذا قلنا
 بأن نضع حدا < واحدا ، أنه لا عندما توضع حدود > على نحو خاص > ،
 ولا أيضا عندما يوضع وُضِع > واحد > يلزم شيء آخر ، وأنه إنما يمكن
 أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقبس . فإن كانت آ لازمة
 لـ ب و ح ، وكان هذان لارمين بعضهما بعضا ولازمين لـ آ ، على هذا

(١) ف : و ب . (٢) ف : و ب .

(٣) راجع التعليقات الأولى ، ١٤ ، ف : ٢٥ .

١٥. النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول عاما بين في الأفاويل في القياس^(١) . وقد بين أيضا أن في الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء المأخوذة . فاما الأشياء [١٩٥ ب] التي لا تنعكس فتحمل^(٢) ، فالسبيل أن تتبين دورا^(٣) . ولذلك لما كانت أمثال هذه في الرهن يسيرة ، فمن البين الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض من البعض - وإن من قبل هذا قد يمكن أن يكون رهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن .
- ٢٠.

٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل >

- ولما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فمن الإضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون بالعلم الرهاني . والعلم الرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه : فالرهان إذا هو قياس يكون عن مقتضات ضرورية . فبعد ينبغي إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أي الأشياء يكون الرهان . - ولنحصل أولا لمادنا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لمادنا < هو بذاته ،
٢٥. ولماذا هو يقال بالكل > .

(١) أي أننا قد بينا ذلك في كتبنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ش : التي لا تنكأ في الحفل . - فالسبيل الصواب أن يقال فلا سبيل .

(٣) ف : بالدور .

< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض
< دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أولاً كان في وقت ما
موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل
إنسان ؛ فإنه إن كان القول في هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه
حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك
صادق في نفس الوقت - وإذا > كانت النقطة في كل خط ، < فالأمر
على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعادلة ، معاد
بها القول بأنه < إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود
في شيء ما ، أو أنه ليس بوجود في وقت ما .

و < ماهو > بذاته هو أولاً ^(١) :
مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو
في هذه الأشياء .

والأشياء التي توجد في القول المخبر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من
الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ماهي . مثال
ذلك : الاستقامة ^(٢) والانحناء موجدان لخط ، والفرد والزوج للعدد ؛ والأول
والمركب ؛ والمتساوي للأصلاع [١١٩٦] والمختلف الطول ؛ وجميع هذه قد
توجد في القول المخبر ماهي : أما هاتك فالخط ، وأما هاتنا فالعدد . وكذلك

(١) جوهر = ماهية = essence . (٢) مشكولة في الأصل .

في تلك الأشياء الأخر الباقية أيضا ، إني أقول لأمثل هذه إنها موجودة بذاتها^(١) للجزئيات والآحاد ، فأما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد هذين الضربين فهي أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

• وأيضا ما لا يقال على شيء آخر موضوع ، مثال ذلك > بالنسبة إلى من < يمشى إنما هو الذي يمشى ، وهو شيء آخر ، وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر . — فالأشياء التي لا يقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض^(٢) .

• وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ، وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعرض . مثال ذلك إن كان عندما يمشى إنسان ما حدث البرق ، فذلك عرض ، وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما يقول إن هذا عرض وانفق . وأما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُخَرَّ يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قبيل أن ذلك كان سبب الدخ ، وليس إنما عرض وانفق أنه عندما يُخَرَّ يموت^(٣) .

(١) ش ١ : موجودة الجزئيات للآحاد بذاتها (ميرد مخ) .

(٢) ف : أي في موضوع . (٣) في الصلب بر ، وتصحيح بالها في محط أحدث .

(٤) ميرد راجعة لحرم في الأصل .

والتي يقال في المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة في المحمولات ، وهذه موجودة في تلك ، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار ، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك في الخط : إما الاستقامة ، وإما الانحناء ، وفي العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقيص في ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن في العدد مردا من قبل [١٩٦ ب] أنه قد يلزم لزوما . فهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكل فأتى به الأمر الموجود للكل وبذاته وما هو موجود . فمن البين إذن أن جميع الأشياء التي هـ < ي كلبه > هي موجودة للأمور من الاضطرار . وقولي « بذاته » وقولي « ما هو موجود » هما < أشياء واحدة > بأعيانها . مثال ذلك : أن اللفظة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا ، وذلك أنهما موجودان له ما هو خط . والتساوي أيضا للراويتين القائمتين هو شيء موجود للثلاث بما هو مثلث ، وذلك أن المثلث زواياها الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكل ، فحينئذ يكون موجودا — متى وجد — في أي شيء اتفق ، ويتبين أنه موجود

(١) ف : الشيء . (٢) ف : أي أول . (٣) ف : بذاته .

(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان

- في الأول أيضا . مثال ذلك أن يكون التساوي للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل لينين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين ، لكن ليس في أي شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن في أي شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين ، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنما ذلك أولا للثلاث .
- ٢٠ .
- ١٧٤ . فالأمر الذي أي شيء اتفق معه هو الأول مما يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو \angle يتأخر ، < أي شيء كان . فهذا هو موجود أولا على طريق الكل . والبرهان < بداته ^(١) > على طريق الكل هو لهذا . وأما تلك الأثر فذلك على نحو ما ، لا بداته ، لوجود ذلك للتساوي السابق ليس هو على طريق الكل ، لكن ذلك قد يقصد ^(٢) .

•

< الأغلاط في كلية البرهان >

- وقد ينبغي ألا تحتدع و عيب عنا أنا مرات كثيرة قد يمرض أن تقول
- أن نطق أنه ليس الأمر الذي يبين أولا كلى ، أو عندما نطق أنه قد تبرهن الأول الكلى رهانا . وقد تحتدع هذه الخدمة ويعني عنا هذا المعنى : إما أنه لا يوجد ولا شيء واحدا يقتضيه هو أعلى [١١٩٧] غير الأشياء الجزئية

- (١) غير واضحة في الأصل . (٢) غير واضحة ، يمكن أن تقرأ : بوجود .
- (٣) ف : أي بأن يوجد كثيرا . (٤) نحتها : الأولى .
- (٥) كذا ! هل سواه : ينبغي ؟ (٦) من : واحد .

- والوحيدة ، وإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر الضموم على أمور مختلفة بالنوع
غير مسمى ، وإما أن يمرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء
التي يتبين فيها . وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى
١٠ الكل ، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية . وأعني أقول لهذا
أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية .
فإن بين الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقي ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا
١٥ الشيء من قبل أنه موجود في جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه
ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن
من قبل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوي
الساقين ، لقد كان لظاهر أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي
الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبدل متناسبا أيضا بما هي أعداد
وبما هي خطوط وبما هي تخيمات وبما هي أزمنة ، كما كان ^(١)ينا على
٢٠ كل واحد منها على انفراد . فكان يمكن في كلها أن يتبين أمرها برهان
واحد ، لكن أما كانت ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ،
أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهي مختلفة بالنوع ، وإنما
كان يقتضيه كل واحد منها على انفراده . > وأما البرهان الآن < بما هو
كلي يتبين . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط وبما هي أعداد ،
٢٥ لكن من قبل الأمر الذي من أجله يصعونه أنه كلي ولهذا السبب . ولا

إِنَّ بَيْنَ إِنْسَانٍ أَيْضًا فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثَلاتِ سِرَّهُانِ وَاحِدٍ أَوْ سِرَّاهَيْنِ
مختلفة أن كل واحد من المتساوي الأصلع على السرايه وغير المتساوي
الأصلع والمتساوي الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين ، يكون
قد علم أن المثلث زواياه الثلاث [١٩٧ ب] مساوية لقائمتين إلا أن يكون
على ذلك النحو السوسطاني ، ولا أيضًا على المثلث أسره ، ولا أيضًا يعلم
أنه ولا مثلث واحدًا آخر خارج عن هذه ، وذلك أنه ليس يعلم ذلك من
أمره من طريق أنه مثلث ولا أيضًا أن كل مثلث كذلك ، لكن إنما يعلم
من طريق الممدد . وأما بالسويع فيس كل ، ولا أيضًا إن كان لا يوجد
ولا واحد لا نعلمه .

ففي إحد لا يعلم على طريق الكل ، ومتى يعلم على الإطلاق ؟ فمقول
إنه من البين أن ذلك إن كان الوجود للمثلث والمتساوي الأصلع أو لواحد
واحد أو لجميعها واحدًا بعينه . فأما إن لم يكن الوجود لها واحدًا بعينه ،
لكان الوجود قد يجب أن يكون معنى آخر ، فإنه لا يعلم .

فليت شعري ، الرهان إما يوجد أولاً ، وإما سكية بما هو منش أو بما
هو متساوي الساقين ؟ ومتى يكون من أجل هذا موجدًا أولاً ؟ وبالجملة
لأي شيء هو الرهان ؟ فمن البين أن الأمر الذي بدأ ارتفعت له يوجد أولاً .

(١) ص : مثلًا واحد .

(٢) ص : موجد .

(٣) ف : بالكسبة .

مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين المعمول من الحاس قد توجد
 الزوايا مساوية لقائمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس
 وأنه متساوي الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل
 أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا
 إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً يكون مثلاً . فمن أجل هذا يوجد البرهان
 لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلي هو لهذا .

٦ (الضرورة في مبادئ البرهان <

فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية (وذلك أن ما يعلمه
 الإنسان علماً لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه) وكانت الأشياء
 الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور (إذ كان بعضها موجوداً
 في حدود الأمور ، وبعضها — وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن
 يوجد في الأمور للأمور نفسها — موجودة في حدود المحمولات عليها) — فمن
 البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شيء
 إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [١١٩٨] بالعرض .
 والأشياء التي بالعرض ليست ضرورية .

- فإما أن يكون ينبغي أن تُجرى القول على هذا النحو ، وإما أن يصح
مبدءا ما ، فنقول : إن البرهان هو شيء ضروري ، وإن كان شيء ما قد
يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن
١٥ أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن
يقبس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فإما أن يبين ، فلا سبيل
إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصية البرهان . والدليل على أن
البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاضدة إنما تأتي بها على الذين
يعطون أنهم قد يتبنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن
٢٠ بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

- فظاهر من من هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ
المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم ^(١) فيهم عتة : مثل
ما يأتي به السوفسطائيون ، وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم . وذلك أنه ليس
إما تكون المقدمة مبدءا بأن تكون مقولة أولا ، لكن من طريق أنها أولى
لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان . وليس كل حق هو ماسا حاصيا .
٢٥

وقد يتبين من هذه الأشياء أيضا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء
الضرورية . وذلك أنه إن كان لدى ليس له عنده القول على لم انتهى ، — والبرهان

(١) ف : مقولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أي المعرفة بالجملة —
أي أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدي إلى معرفة كلية .

- موجود — ليس هو عالمنا . وهذا يكون بأن تكون ^أ موجودة ^ب من
الضرورة ، وأما ^ب التي هي أوسط وتوسطه كان البرهان ليس هو من ٣٠
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجل الأوسط إذ
كان هذا قد يمكن ألا يكون ، وأما النتيجة فهي ضرورية . — وأيضا إن كان
الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذي [١٩٨ ب]
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلًا له وناقيا والأمر باق . ٣٥
غير أنه لا يعلم . وإذن ولا نقيا تعذر كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط
قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللزم هو ممكن ، إلا أنه غير
ممكن أن يكون لنا علم ^ب الأشياء التي هدمناها .
- أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط ١٧٥
الذي به ثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على
الضروري من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصديق أيضا من أشياء غير
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلنكن
^أ على ^ب من الاضطرار ، وهذه على ^ج : ^د ^{هـ} إذن موجودة أيضا ^ل ^ح من
الاضطرار . فاما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا الأوسط أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تمير على أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...

يكون ضرورياً، وإلا، فتمكن \neg موجودة لـ \neg ليس من الضرورة، وذلك،
 وهذه أيضاً لـ \neg من الاضطرار . \neg إذ قد تكون موجودة لـ \neg من
 الاضطرار، لكن لم يوضع هذا . فلما كان من علم الإنسان طريق
 البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن البين أنه قد يجب
 أن يكون البرهان إنما هو حاصل لنا بأوسط هو أيضاً ضروري، وإلا لم يكن
 بالذي نعلم، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار، لكن
 إنما يظن ظناً أنه يعلم، وهو لا يعلم إذ كان ظناً بالأمر الذي ليس هو
 ضرورياً أنه ضروري وإلا يكون يظن ولا ظناً أيضاً كان عسده من أمر
 الشيء، أنه قد كان عالماً أنه موجود بالأوساط، أو كان عسده من أمره لم
 هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد .

وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي
 عليها حُدِّثَتْ ومُيزَّت الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني . وذلك أنه
 لا سهيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذ كان العرص قد يمكن أن
 يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ. وذلك أني ما أريد بقولي هذا عوضاً هذه حاله . —
 على أنه لعل الإنسان أن يتشكك فيقول . إن لم تكن النتيجة موجودة من
 الضرورة، فأي سبب يوجب أن يسأل من مثل هذه الأشياء إذا كانت
 النتيجة ليست ضرورية ؟ \neg إذ \neg أنه لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان

- ٢٥ عند ما يسأل أى شئ اتفق بصرح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل أنه قد يلزم ضرورة أن يخبر بها وبصرح بها الذى يقول الأقاريل ، وأن يقولها قولاً حقا إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .
- ٣٠ ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطراب فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فمن الين الظاهر أن البرهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . وهذا السبب لا سبيل إلى أن تعم النتيجة من الاضطراب . ولا أيضا لو كانت موجودة دائما إلا أنها ليست بالدات . مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالدات ليس نعلمه أنه بالدات ، ولا أيضا لم هو . وذلك أن العلم بالشئ : " لم هو ؟ " هو أن نعلمه بالعللة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثنائى أيضا ، والأول للأوسط بالدات .

٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

- وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن يقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معانى الهندسة فنتعممها فى [١٩٩ ب] صناعة العدد .
- (١) الواضحة بالأحر . (٢) ف بالأحر : المعنى الهندسية .

- وذلك أن الأشياء التي توحد في البرهان هي ثلاثة - أحدها الشيء الذي يقين، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارفة، والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموحدة له بذاته.
- فأما منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام <عظم> البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعداداً، فاما <كيف> يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء، فتعذر بحر > بذلك فما بعد.

أما < البرهان العددي فهو مقنن دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان، وكذلك تلك <العلوم> الباقية، فقد يجب إبدان ضرورة متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحداً معيه إما على الإطلاق، وإما على جهة ما، وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى، فذلك بين.

وذلك أن الطرفين والأوسط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) صيغة بالأحر .

(٣) فأكلت حروفها .

(٤) في الفصصين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحر : الاساط (الأساط ٤) .

بعبه . وإيها ، ن لم تكن بذاتها فهي أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم
الهندسة أن يبين أن العلم بالأعداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد .
ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي حال
بعضها عن بعض هذه الحال ، وهي أن يكون أحد الشئيين تحت الآخر
بمنزلة ما المعاني الماطرية تحت الهندسة ، ومعنى تأليف الخوارج تحت علم
العدد . ولا أيضا إن وُجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو
من مبادئ حاصلة ، مثل أن يبين أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ،
أو أنه مقابل لخط المستدير ، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من
طريق أن حفتها أحد من مقياس ، لكن من قبل أنه شيء عام .

١٥

٢٠

٨

< البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الطاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية ،
فمن الاصطلاح أن تكون أيضا نتيجة [١٢٠٠] مثل هذا البرهان ، ونتيجة
البرهان على الإطلاق هي دائمة . فليس إذن برهان^(١) على الأشياء العامة ،
ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العرض ، من قبل
أن ليس البرهان له بالكيفية ، لكن في وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان
البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية

٢٥

(١) ف : ولا برهان إذن .

- وتكون فاسدة (أما فاسدة فمن قِبَل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة) ، وأما أنها ليست كلية ، فمن قِبَل أن هذا الشيء من الأشياء التي يكون ^(١) فيها هذا < موجودا ، وهذا لا آخر لا يكون موجودا > ولهذا السبب لا سبيل < إلى تحصيل > الكلية ، لكن أنه الآن - وكذلك حالها في التحديد أيضا ، من قِبَل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع ^(٢) ، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان . - وأما البراهين والمعلوم بالأشياء التي يحدث وتكون دعوات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر ، فمن البين أن البراهين : أما من حيث هي لمثل هذا ، هي موجودة دائما ، فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهي حرة .
- والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الأخر الباقية .

٩

< المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان >

ول كان يتنا طاهرا أنه لا سبيل إلى أن يتبين كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد ، إذ كان الشيء الذي يتبين إنما هو موجود من طريق أن ذلك موجود ، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فربه قد تبين على هذا النحو

(١) تأكلت حودها — موجودا : من : موجود

(٢) ف : محظا .

٤٠ كما دام بروس^(١) تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور طائفة
ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قد
١٧٠ تطابق هذه الأقاويل أشياء أخرى أيضا ليست متناسبة الجنس . فإذا لم يكن
يعلم من طريق أن ذلك موجود^٢ ، لكن بطريق العَرَض ؛ وإلا لما كان
الرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [٣٠٠ ب] .

وإنما يعلم كل واحد لا طريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذلك موجود: مثال ذلك أما علم أن المثلث رواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذي قيل موجودا له بداته من مبادئه الخاصة به. فإن كان إذن هذا أيضا موجود لما هو موجود بداته، فقد يجب ضرورة أن يكون الحد الأوسط مجامعا مناسبا ومن جنس واحد بعينه. وإن لم يكن كذلك فكما تقيس معاني تأليف الجوهر بعلم العدد. وأمثال هذه قد تبيين

(١) برون Bryson لمعانى لدى حاول ترىج الدائرة وهو مسيل إيجاد ماحتها ، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها ، فحصل من ذلك على مصلحات ، بين ماحتها تقوم مساحة تلك الدائرة ، و يقابل إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابي بين مضلع مرسوم في داخلها وآخر يحيط بها .

وقد قلده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد في رهانه على بديهية تقول إن الأشياء التي تكون — نسبيا — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هي تساوى هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هذه البديهية تطبق لا على الأخطام وحدها ، بل وأيضا على الأعداد ، فهي تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . وهذا أرسطو هذا تجدده كذلك في "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢ .

من ١٦٩ | ٤٢٢ ر "سومطيق" ف ١١ ص ١٧١ ب منه ١٦٩ ر ١٧٢ أ ٢ ٧ .

(٢) ف : صناعة . — وتأليف الخوهر بقصده المؤلف لموسيقى . (٣) ف : اتعجبون .

بيانا على مثال واحد، غير أن < ثبت فرقاً هو > أن البرهان على أنه موحود هو للعلم الأخير، إذ كان < النوع الذي هو موضوع له هو مميز مختلف > ، وأما لم هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو < الذي > التأثيرات موحودة له بداهة ، وإذن يتبين ظاهر من هذه أيضاً أنه لا سبيل إلى أن يكون برهان < ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد، لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عام .

فإن كان هذا يتبين، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن نبرهن المبادئ الخاصة بكل واحد ، وإلا فقد نكون تلك مبادئ جميعها ، < والعل > سم تلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < م > من كان يعلم من أسباب هي أعلى . فإنه إما يعلم من التي هي أكثر تقدماً متى لم يكن علمه من علل أيضاً هي معلولات . فإن كان ، دن يعلم أكثر ، فعلمه أيضاً أحود . ، إن كان العلم إنما هو ذلك ، فهو في باب العلم أكثر وأحود أيضاً . وأما البرهان فلا يتطابق أن ينقل إلى حسن آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للعاني الهندسية عند المناطيرية^(١) وفي المعاني الهندسية عند تأليف المنطوق .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا ، أولاً . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علمه فيها من مبادئ مناسبة

(١) تأكلت حرومها . (٢) ف : أي مقدمات أول .

(٣) المناطيرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نطى أنا [١٢٠١] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة ^(١) أول . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة وبجانبه للأوائل . ٣٠

١٠

< المبادئ المختلفة >

وأعني بالأوائل ^(٢) في كل واحد من الأجناس هذه التي تصفها وهي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موحدة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي من هذه ، فذلك يقتضيه اقتضاء . فأما أنها موحدة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذاً ، فهو يقتضيه ذلك في المبادئ اقتضاء . وأما تلك الأخر فإن ثين . مثال ذلك أنه ما لو وحدة أو ما المستقيم ، وما المثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذاً أو يعطى أيضاً . وأما تلك الأخر فثين . ٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية . أم بعض الأشياء هي تخص واحداً واحداً من العلوم ، وأما بعضها فأمر عامة ، والعامة هي على طريق التناسب في كل ما هو موفى للجنس الذي هو تحت العلم — فالخاص هو بمثالة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامة فبمثالة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية . ٤٠

(١) مضبوطة الميزة في المخطوط

(٢) ف بالأحرى : بالمبادئ .

فكل واحد من هذه هو كافٍ بملح ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك
أنه يكون < فعلاً واحداً بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن
في الأعظام فقط والعدد .

والأمور الخاصة هي تلك التي يؤخذ أيضاً أنها موجودة ؛ وهذا هو
الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد
< د > للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط ، وذلك أنهم قد يأخذون هذه
أها موجودة وأنها هذا الشيء ، وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على
ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك . أما علم العدد فتأخذ ما هو مفرد
وما هو الزوج ، أو ما المربع [٢٠١ ب] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم
الهندسة فتأخذ ما هو الأعم والمكسر أو المعطف ، وأما أنه موجود مسنون
بيانا بالأمور العاتية ومن الأشياء التي يسنون بها ، وكذلك علم الجيوم . —
وذلك أن كل علم رهاني هو في ثلاثة أشياء : أحدها الأشياء التي يصح أنها
موجودة (وهي ذلك الجنس الذي يطره في التأثيرات الموجودة له بذاتها) ،
والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاتية وهذه هي لأوائل التي منها يبينون ؛
والتأثيرات ، وهي تلك التي يأخذون أحداً على ماذا يدل كل واحد
منها . وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء من هذه . مثال ذلك .

(١) تأكل أرثا . (٢) الأسم irrational

(٣) ف بالأحرى . يؤخذ ثلاثة أشياء .

(٤) ف بالأحرى : الشيء الذي . (٥) ف بالأحرى : بذاته .

(٦) هنا وفي المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضاً . يشتهون .

أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده طاهرا (وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والبار في أنه طاهر الوجود حالا واحدة) ؛ ولأما مع يجمع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة ، كما أنه ولا الأمور العامة أيضا : وذلك أنه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى البقية متساوية من قبل أن ذلك طاهر ، وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس القطع بدون ذلك : أعني ما فيه برهن ، والأشياء التي عليها برهن ، والأشياء التي منها برهن .

[وليس يبرهن أصل] ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ > و < من أصل ذاته وبطلان أنه ضروري .
وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذي في النقص ، فإنه ولا لقياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يماند دائما ، لكن القول الباطل ليس يماند دائما . — جميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذها هو مطبوع عند المتعلم ، وإنما يصعبها وضعا ، وهي أصل موضوع ، أعني الوضع لا على الإطلاق ، لكنها عند ذلك

-
- (١) تأكلت حروبا . (٢) تحت : أمر ، وصلت ، لأخر فأضيف : أ < لا > مور .
(٣) ش . ليس في البرهان عمل . بحق هذه الألفاظ ، لمعلم عليها موجوده (المعلم عليها هي .
تبقى الباقية متساوية) .
(٤) ع بالآخر : أي بدون ما هي في البرهان .
(٥) ما بين المعقوتين ضرورت عليه بالآخر . (٦) من : مقلوب .
(٧) ش : يحتمل أن يهم من الكل والحقبة .

فقط . فإما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه نية ولا طعن واحد، أو من حيث ظنه على ضد [٢٠٢] ، وإنما يصادر عليه مصادرة ، وهذا المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم . وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متردد من حيث لم يبينه .

وأما الحدود فلم يستأصل الموضوع ، وحدث أنها ليس تحجب أن الشيء موحود أو ليس بموجود . لكن إنه هي أصول موضوعية في المقدمات . والحدود إنما يبني أن مهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم إلا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلا موضوعا . لكن > الأصل الموضوع هو أنه حيما < جميع الأشياء التي عندما تكون موحودة تكون النتيجة موحودة من طريق أن تلك موحودة ، هو لا المهندس أيضا يصنع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما طموا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما تقول في ما ليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما تقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أي لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(٢) ش : هذا الفصل الملم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحير للفصل الملم عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٣) ش : الآخر . أي يحتاج إلى برهان .

(٤) ش : بالآخر : يريد > بالأصل الموضوع < ما هي المقدمات الأدلة .

(٥) ش : بالآخر : أي إذا كانت في المقدمة إما محولة إما موضوعية تكون أصول موضوعية .

(٦) ف بالآخر : إلا أن يقول إنسان إن ما يصح أصل موضوع .

(٧) أي : والمهندس أيضا لا يصنع أشياء كاذبة .

مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس^(١) ليس يتبع ولا نتيجة واحدة من طريق
أن هذا الخط هو كما جبر عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .

١٧٢

وأيضاً المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على
طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحد من هذين .

١١

< المصادرات >

فأما وجود الصور ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان
البرهان مُزَمَّعاً أن يكون ، فليس هم شيئاً تدعو إليه الضرورة . وأما القول
بأن الضرورة قد تدعو إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق ،
وإن لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن
الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، وإذن ولا البرهان أيضاً .
فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولا على الكثير ، ليس على طريق
الاتفاق في الاسم .

فأما القول بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢ ب] على شيء واحد بالإيجاب
والسلب معاً ، فإنه ليس بأحدٍ ولا رهائن واحد ، اللهم إلا أن تدعو

١٠

(١) ش : أي وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحرى : فرق آخر بين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وحمل الكلي ، وكأنه شك .

(٤) ش : وهذا واضح في قوله عندما بين أن الأشياء التي موام للبرهان متب إذا كانت

ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحرى : الفضة . (٦) ف أي لا يذكرها شيئاً .

- الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها ، وقد يتبين عندما يقتضون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ، وأما بالسلب فلا يصدق . وأما الأوسط فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود أو غير موجود ، وكذلك الثالث أيضا . وذلك أنه إن سلم أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بنسبته على ما هو الإنسان ، إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان ، فيكون القول إحداهما صادقا في قاليس ، وإن كان في لاقاليس على مثل واحد أنه حيوان وليس هو لا حيوان . والسبب في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ، لكن على أشياء أخرى ، من قبل أنه قد يقال على أشياء كثيرة ، فإذن ولا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط موحداً هو وليس هو .

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذ البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دليلاً على طريق الكلية ، لكن

(١) ش . أي إيجاب شيء ما وسلب شيء ما ، مثال مرنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أي الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحرى : أصلى .

(٦) ف : أي أنه حيوان . (٧) ش : أي وأن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أي ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط به مثل البرهان ، فإنه

لا يشترط ذلك على طريق الكلية أن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة متناقضة لتلك الإيجاب .

٢٥ يبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعني في الجنس بمثله ما هو في الجنس الذي تأتي فيه ، لإبراهيم ، كما قيل فيما تقدم أيضا .

٣٠ وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضا في الأمور العاقبة ، وأعني بالعاقبة التي يستعملونها على أنهم منها يثبتون ، لئلا فيه يثبتون ، ولا أيضا ما يراه يثبتون .
والجدل لجميها ، وإن كان يوجد شيء ما يخلص بالكلية لثبوت الأمور العامة ، مثال ذلك أنه لكل شيء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالها حالا أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لحيث ما محدود ، وإلا لم يكن بالثبوت سؤال ولا سؤالا . وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت [١٢٠٣] أشياء متقابلة لا يثبت شيء واحد يثبت هذا في «المقاييس» .

١٢

< السؤال العلمي >

٢٥ إلا أنه إن كان السؤال لقياسي والمقدمة المأخوذة من التقيص هما واحداً بعينه ، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس

(١) ف : أي الموضوع . (٢) ف : أي المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون تكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أي يوضع ما يثبت عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات

الأولى » م ١ ف ١ د م ٢ ف ١٥ ص ٦٤ ب ٨ ر ٨ يه . (٦) ش : أي الجدل .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أي السؤالات .

- في واحدٍ واحدٍ منها ، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو لدى منه يكون قياس مناسب
 خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . من البين إذا أنه ليس كل سؤال يوجد
 هندسيا ولا طليا . وكذلك في تلك الأثر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك
 التي منها نقبت معنى ما من التي عليها الهندسة ، وإما التي منها ما عيناها يعين من
 المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل الماطرية . وكذلك في تلك الأثر
 الباقية . والقول إنما ينبغي أن يقل في هذه من مادي ونتاج هندسية .
 وأما القول في المبادئ فلا يسمى للمهندس أن يور السبب بما هو مهندس ،
 وكذلك في العلوم الأثر الباقية أيضا .

- فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحد من العلماء عن كل شيء ، ولا أيضا
 ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد به ، لكن إنما يجب أن يجيب
 عن أشياء محدودة مسطرة في علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس فولا ما
 وينظر بما هو مهندس ، فمن البين أن فصله هذا يكون صلا حيل متى كان
 بين شيئا ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو ما يجمل .

- (١) ش : أي محدودة وخاص بذلك العلم .
 (٢) ف بالأحر : أي ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال .
 (٣) ف : والسبب . (٤) ف : يورق .
 (٥) ف : الكلمة . (٦) ف : متفرقة . (٧) مصبوغة في المخطوط .
 (٨) ش : أي مثل ما حصل بقواطع في تربيعة الدائرة بأن حصل شكلا هولايا .
 (٩) ش : مثل ما حصل أطبق وأبرس في تربيعة الدائرة فإن أطبق أخذ أن الخط المستقيم
 يطابق قوسا (ص : قوس) ، و < أ > رس أحد أن الصغير وفكبير مستويان في الخفض .

ومن البين أنه ليس يكشف المهندس ولا تكيفا أيضا، اللهم إلا أن يكون
 بطريق العَرَض ^(١) . فإذن لا ميل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير
 مهندسين . وذلك أنه قد يفضل الذي تجرى مناظرته بجري رديثا ^(٢) . وكذلك
 في العلوم الأخرى الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ،
 أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ -- وفي واحد واحد من العلوم
 مسائل هي بلا علم هندسية ، فأينما هي ؟ وترى الذي هو بلا علم هو قيس ^(٣)
 أم مطالعة ؟ وهو في الهندسة ، أم في صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال
 الموسيقى هو غير هندسى في الهندسة . وأما الطن بأن الخطوط المتوازية
 [٢٠٣ ب] نثني فهو هندسى على جهة ما ، وغير هندسى على جهة أخرى .
 وذلك أن هذا يكون على صريين كالحال في : لاورن ، يقال : لا هندسة --
 أما على محور واحد من قبل أنها ليست موجودة له معتزلة عدم الوزن ، وأما
 فهو آخر من قبل أنه مُقْتَنٍ له اقتناعا رديثا . وهذا النحو من لا علم ، وهو
 من أمثال هذه المبادئ ، هو مصاد .

وأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال من قبل أن الحد ^(٤)
 الأوسط هو أبد ^(٥) مُصَّاعَف ^(٦) ، وذلك أن آخر يحمل على هذا كله ، وهذا يقال

(١) ش : أى يرمى للمهندس ألا يكون منه علم الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلا .

(٢) ف : محاطة .

(٣) ش : في السرياق : وأما محور واحد فهو غير هندسى من حيث هو غير مقنن على بمنزلة غير

المس ؛ وأما محور آخر بأنه مُقْتَنٍ على اقتناعا رديثا . (٤) ش : أى كما يقع في الحد .

(٥) ف : بالأحرى : أى ليس هو دائما مشتركا . (٦) ف : بالأحرى . أى الأكثر .

٣٠ على الآخر^(١) كله (وأما المحصول فلا يقال كل) ؛ وهذه حاطا حال ينظر إليها في الفن^(٢) . وأما في الجدلية فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ وإن رسمه رسما كان ظاهرا ، وما يرى الكلام المسمى باليونانية آ^(٣) في أهو دائرة ؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

٣٥ وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استفراية . فكأنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة - إذ كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدمات الكلية - ، فمن البين الطاهر أنه ولا المعاندة أيضا . وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بإصابتها ، إذ كانت المعاندة التي باقى بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

١٧٨ وقد يمرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير قياسية من قبل أنهم يأسذون أشياء محولة كلتيهما ، مثل ذلك بمرة ما كان يفعل قانس^(٨) في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة ، وذلك أن النار تولدها مريج كما زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد صريحا ، لأنه على هذا النحو لا يكون قياس^٩ ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعا للنار .

(١) ف بالأحرى : الأصغر . (٢) ف بالأحرى : بالإيجاب كل .

(٣) ف بالأحرى : أى لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحرى : الترم .

(٥) ف بالأحرى : الانعامية . (٦) ش : كلام موزون . - يقصد شعر الملاحم .

les vers épiques (٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus .

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضت . وأحيانا قد يمكن [١٢٠٤] ذلك ، لكنه ليس هو مما يرى ويعتقد .

ولولم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس سهلا ، وذلك أنه قد كان يعكس الأمر بالتساوي . فلتكن ^(١) أ بما هو موجود . وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة — مثال ذلك الأشياء التي عليها ب : فمن هذه إذا أين أن تلك موجودة .^(٢) والأشياء التي في العالم فقد تنعكس بالتساوي أكثر ، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود (وهذا المعنى أيضا قد تخالف الأمور الجدلية) .

وتريد وتسمى لا بالأساطير ، لكن بأنهم يتأهون فمتصبون : مثال ذلك : أ ، ب ، ج ، وهذه د ، وهذه أيضا د ، وصل هذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجواب أيضا بمنزلة أ على ب وصل هـ . مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضا المرسوم عليه أ ، والعدد الفردي الكمي الذي عليه د ، والعدد الفردي الذي عليه ج : فـ أ إذن هو على ج . وليكن أيضا العدد الزوجي ذوكم ما عليه د ، والعدد الزوجي الذي عليه هـ ، فـ أ إذن هو على هـ .

(١) ف : يقتضب . (٢) ص : تزيد — أي أن البراهين تزيد .
(٣) ف : الأساطير (كذا) . (٤) ف : بأن يقتضب زيادة .
(٥) ف : الكمي .

١٣

< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعللة >

والعلم بأن الشيء موجود^(١) ، والعلم^(٢) "يلم هو" قد يخاف بعضهما بعضا : أما أولاً ففى علم واحد عينه (وفى هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا يغير دوات الأوساط (وذلك أنه ليس توحيد العللة الأولى^(٣) ، والعلم يلم هو إنما يكون بالعللة الأولى) ، والنحو الآخر متى كان القياس يغير دوات أوساط ، لكن ليس العللة بعضها ، بل بالتي عكس بالتساوى ، أو بأشياء هي أصرف . وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو عللة من التي تحمل بالتساوى أعرف من العللة ، ولذلك قد يوحد بتوسط هذا رهان : بمنزلة الرهان على أن الكواكب المتغيرة قريبة منّا ، من قبل أنها تلمع . — ليكن الذى عليه [٢٠٤ ب] المتغيرة ، والذى عليه ب أنها لا تلمع ، والذى عليه أ أنها قريبة منّا ، فلتقول بأن ب على ح حق ، وذلك أن المتغيرة لا تلمع . وكذلك أ على ب ، فإن الذى لا يلمع هو قريب منّا . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس . وإذن موجودة أحد^(٤) من الاصطرار . فقد تبين إذن أن الكواكب المتغيرة قريبة منّا .

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من معلوله .

(٣) ش : أى أن الفرق بينهما ، إذا كان فى علم واحد ، يكون على ضربين

(٤) ش : أى العللة القريبة . (٥) ش : معنى المعلول .

(٦) ش : أى حذفا . (٧) ف بالأحرى : لا تلمع .

(٨) تأكيدات حروفا . (٩) ش : أى لزومها لثبوتات من الاصطرار

فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء" ، لكن على أنه إذا كان ليس
سبب قربها منا أنها لا تلمع ، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع . وقد
يمكن أن يتبين هذا بذلك الآخر منها فيكون صد ذلك البرهان على "لم هو" ،
مثال ذلك : لتكن ح المتعيرة ، وليكن ما عليه ب قربها منا ، وليكن أنها
لا تلمع ما عليه أ فب موجودة أ ح ، وتكون أيضا أ ح و أ أيضا -
وهي أنها لا تلمع - أ ب ، ويكون هذا القياس على "لم هو" ، إذا كان
قد أُحْدِثَ فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى يترداته ،
وذلك أن الذي يقبل التريد بهذا للضرب من القبول هو كرى يترد أنه ،
وذلك أن الذي يقبل التريد بهذا للضرب من القبول هو كرى ، والقمر يقبل
هذا التريد ، فمن البين أنه كرى . فعلى هذا النحو يكون قياس أنه . وأما
إذا وضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على "لم هو" ، وذلك أنه ليس
إنما هو كرى بسبب تريده هذا للضرب من التريد ، لكن من قبل أنه كرى
يقبل مثل هذه التريدات . فيمكن القمر الذي عليه ح ، والكرى ما عليه ب ،
وليكن التريدات ما عليه أ .

وأما الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي ، وكان الذي ليس هو
علة أعرف من العلة ، أما أن الشيء فقد يتبين ، وأما لم هو فلا . - وأيضا

- (١) ش : أي موجود . (٢) ف بالآخر : بعكس هذه الحال .
(٣) ش : أي إذا كان لأوسط معلولا (س : معلول) ، فليس يلزم إذا كانت علة
موجودة أن يكون موجودا ، بل إذا كان هو موجودا أن تكون موجودة ، مثل الخشب والباب
(٤) ش : أي موجود .

في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً^(١) فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على « لم هو » إذ كان لا يحبر بالعلة نفسها - مثال ذلك : لم لا يتنفس الحائط ؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوَان . فلو كان هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس - مثال ذلك إن كان السبب هو السبب في ألا يكون الشيء موجوداً ، مثل أنه إن كان وجود الحار والبارد على غير اعتدال هو السبب في ألا يكون صحيفا ، فوجودها معتسلة هو السبب في أن يكون صحيفا^(٢) . وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً ، فالسلب في ألا يكون موجوداً .

وأما في الأشياء التي وفيت على هذا النحو طيس ما قيل لازماً ، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون في الشكل الثاني - مثال ذلك : ليكن آ حيوان . وما عليه ب أنه يتنفس ، وما عليه ج الحائط ، فآ موجود لكل ب إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان ؛

(١) - : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد حارم الشكل الثاني . ويحيى السحري يقول : ليس الأمر كذلك . بل إنما يريد به العلة الجيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعاً . وأظن أن ما ظاهري السحري أصح الأقوال ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : " إن كان لا يحبر بالعلة نفسها " . قال في الشيخ الفاضل يحيى بن حدي : الحق ما ظاهري السحري في ذلك . (٢) ش : أي برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم . (٤) ش : قال : إنا " يكون في الشكل الثاني ، وليس هذا مقصوداً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني .

في السرياني : مثال ذلك قول أناخرس أن هذه الصدية لا يوجد به صبيات ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً .

وَأَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ حَتَّى يَدْرُسَ عَيْرَ مَوْجُودَةِ لُشَيْءٍ مِنْ حَتَّى . فَالْحَائِظُ
إِذَنْ لَا يَنْتَفِسُ .

وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى
والمزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدا كثيرا، مثال ذلك قول
أناخوسس إنه ليس في بلد الصقلية العناء والآلته، إذ كان ليس قبلهم كروم .

٣٠

أما الخلافات بين بقياس على « أن » الشيء، وبين القياس على « لم »
الشيء في علم واحد صينه فهي هذه الخلافات . فأما في علمين مختلفين ويكون^(١)

على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر
في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جمع العلوم التي حال أحدهما عند

٣٥

الآخر هي هذه الحال التي أنا واضعها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت
الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلوم الحيل عند علم الحسبات، وعلوم

تأليف اللحن عند علم العدد، ولطهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد^(٢)
أن تكون هذه العلوم متواطئة [٢٠٥ ، ٢٠٦] أمثاؤها بمنزلة علم نجوم التعاليم

٤

والذي تستعمله صناعة الملاحة، وبنزلة تأليف اللحن، أعنى التعاليم
والسماعي . وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يُحسُّ بالأمر، وأما العلم

١٧٩

بلم هو فهو لأصحاب التعاليم، إذ كان هؤلاء هم الذين عدهم العلم بالأسباب،
وكثيرا ما لا يشعرون^(٣) بالله كالخال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي، فإنهم

(١) تأكلت حرومها . (٢) ش . إنما قال « كاد » على طريق الاستظهار .

(٣) ش : لا علم لهم . (٤) هـ : بالوجود .

- كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين
يستعملون الصور، وهي شيء آخر في الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما
يستعملون الصور؛ وهي لا على شيء موضوع، وذلك أنه وإن كانت المقادير على
شيء موضوع^(١)، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على ذلك الأمر الموضوع .
وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة،
مثال ذلك أمر القوس الحادثة في السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى
الطبيعي، وأما لم هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر؛ إما على الإطلاق^(٢)
وإما لدى هو في التعاليم . — وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض
هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة . وذلك أن الخرج المستدير
أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب، وأما لم ذلك وإلى المهندس .

< فضل الشكل الأول >

- وأصح العلم وأشد يقينا من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولا فمن
قبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهينها — مثال ذلك : علم العدد
وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت^(٣) أن تكون جميع العلوم التي تبحث عن
« لم » الشيء هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشيء
، إنما يكون بهذا الشكل : إما الكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة .

(١) ف : يريد : في ... (٢) ش : أي الذي قلره ، الخفيفة من حيث هو صاحب مناظر .

(٣) ف : أي بشر . إنما قال : « كادت » لأنه ربما تسعمل براهين الخلف ، وربما

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يتصيد^(١) . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكل ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكافية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيواناً [١٢٠٦] ذا رجلين شعوباً^(٢) .

٢٥

وأيضا فإن هذا لشكل ليس هو محتاج إلى ديك ، وأما ديك فهذا الشكل يتصل وينتهي إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .
فمن البين إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدداً في باب العلم .

٣٠

١٥

< القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه قد يمكن أن تكون لا موجودة لـ ب غير اقطاع^(٤) ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتصيد ويشتري بالشكل الأول فقط ، وهي تعني أنه يتصيد على أنه حد محدد ، ولكن يفتن بين من أجزاء الحد على أنه موجود المحدد ، والحد بأسره يفتن بالشكل الأول وحده فقط ، لا على أنه هو حد ذلك المحدد ، لكن على أنه موجود له وجوداً .

(٢) ش : أي ليس بما يرجح ذلك لبعض الناس ، بل تحكم بأن كل إنسان هذه حاله .

(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون موجبات هذه حالها .

(٤) س : بما تسمى القضية غير ذات الوسط بصير اقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيما شيء ثالث - - - وف : وسط .

٣٠. بغير انقطاع هو ألا يكون بينهما وسط، فإنه على هذا النحو لا يكون الشيء موجودا أو غير موجود من أجل شيء آخر^(١). فاما متى كانت \bar{A} أو \bar{B} في كل الشيء أو كليهما، فغير ممكن أن تكون \bar{A} موجودة لـ \bar{B} أولا^(٢)، وإلا فلتكن \bar{A} في كل \bar{B} ، وإذن إن كانت \bar{B} ليست في كل \bar{B} (وذلك أنه قد يمكن أن تكون \bar{A} في كل الشيء وتكون \bar{B} غير موجودة في هذا)، فيكون من ذلك قياس على أن \bar{A} غير موجودة لـ \bar{B} . فإنه إن كانت \bar{B} على كل \bar{A} وغير موجود لشيء من \bar{B} فـ \bar{A} تكون ولا على شيء من \bar{B} . ولذلك أيضا إن كانت \bar{B} في كل الشيء مثل أن تكون في \bar{B} ، وذلك أن \bar{B} تكون موجودة في كل \bar{B} و \bar{A} ، ولا على شيء من \bar{B} . فـ \bar{A} إذن تكون غير موجودة لشيء من \bar{B} بقياس، وبهذا النحو بينه يتبين إن كانتا كلتاها في كل الشيء. — أما أن \bar{B} قد يمكن ألا تكون في الشيء الذي \bar{A} في كله أو لا تكون \bar{A} أيضا في ما \bar{B} في كله، فهويين ظاهر من الأشياء التي لا تبدل الرتبة بعضها لبعض. وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التي في رتبة \bar{A} \bar{B} \bar{B} تحمل ولا على شيء من التي في رتبة \bar{B} \bar{B} ، وكانت \bar{A} في كل \bar{A} التي هي من رتبها، فظاهر أن \bar{B} لا تكون موجودة في \bar{A} ، وإلا تبدل اللتان في الرتين.

(١) ش : أي لا يكون أحد سدى الحقيقة موجودا لآخر توسط .

(٢) ب : بغير توسط .

(٣) ف بالأحر : في السرياني \bar{B} . — وهو \bar{B} أيضا في اليوناني .

(٤) ف بالأحر : أي في جهة شيء .

(٥) ف : جهة شيء .

وكذلك إن كانت ب^(١) أيضا في كل الشيء، وكانت أ^(٢) غير موجودة لـ ب^(٣)،
 فمن البين أن لا وجودها لها بغير اقطاع . وذلك أنه إن [ب^(٤) - ب^(٥)] كان
 بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدهما في كل الشيء ويكون
 قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني . فإن كان في الشكل الأول
 فـ ب^(٦) هي التي تكون في كل الشيء إذ كانت المقدمة التي هي عند هذه قد
 يجب أن تكون موجبة . وإن كان في الأوسط فأيهما انفق . وذلك أن
 القياس قد يكون أيهما أخذت سالبة . وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين ،
 فلا يكون قياس .

١٥

٢٠

فمن البين إذا أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود لشيء آخر .
 فاما متى يكون وكيف ذلك فلا نسترفنا به .

١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة،
 فهو خدعة وضلالة تكون قياس^(٦) . وهذا يكون في الأشياء التي هي موجودة

٢٥

(١) ش : يعني إذا كانت د لا على شيء من ب^(٢) وعلى كل أ^(٣) ، د لا على شيء من

ب^(٤) ؛ فليس وجودها لها أولا (٢) ش : أي الشكل (= الثاني) .

(٣) ف بالأحر : أي المقدمات . (٤) ف : بغير توسط .

(٥) ف : مثل جهل الصبيان . (٦) ف : أهم : من خارج ، أو غير قياس .

ش : أبو بشر : أي يعتقد عند ب قد بين قياس .

أو غير موجودة ، أولاً ^(١) على صريين : وذلك أنه يكون إما بأن يطق الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق ^(٢) ، أو بأن يكتسب طبعه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الطن البسيط فهما بسيطتان ؛ وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة القنن ^(٣) . — فلتكن \bar{A} غير موجودة لشيء من B غير

انقطاع . فإن قاس أن \bar{A} موجودة لـ B عندما تأخذ \bar{A} الحد الأوسط ،

فقد يكون جاهلاً بقياس ^(٤) . فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلاًهما كاذبتين ،

وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت \bar{A} غير موجودة

لشيء من \bar{B} ، و \bar{A} أيضاً غير موجودة لشيء من B ، وقد أخذت كل واحدة

منهما بالعكس ^(٥) ، فقد تكون كلاًهما كاذبة ^(٦) (وقد يمكن أن تكون حال \bar{B} عند

\bar{A} وعسـد B حالاً لا تكون بهما تحت \bar{A} ولا تكون لـ B بالكلية . فإما B

غير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قبل أن \bar{A} غير موجودة لها أولاً ،

وأما \bar{A} فليست من الاضطراب موجودة لجميع الأشياء بالكلية . فإدأ قد

تكون كلاًهما [١٢٠٧] كاذبة ^(٧) . وأيضاً قد يمكن أن توحد إحداهما صادقة ،

غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة \bar{A} . وذلك أن مقدمة \bar{B}

هي دائماً كاذبة من قبل أن B ليست ولا في شيء واحد . فإما \bar{A} فقد

(١) ف : غير توسط - (٢) ش : أي ليس هو قياس - (٣) ف : بالآخر .

فأولها كثيرة : (٤) ف : بالآخر : مفعلاً عند معلوم (غير واضحة في المخطوطة) .

(٥) ف : بالآخر : أي بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف : بالآخر : بتكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف : بالآخر . الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن ؛ مثال ذلك إن كانت \bar{A} موجودة لـ \bar{B} ولـ \bar{B} يتغير انقطاع^(١) ؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن يتغير انقطاع ، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شيء واحد بينهما ^(٢) محولاً على أكثر من واحد ، وكان ولا واحد منهما ولا في واحد منهما .

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود فإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا النحو^(٣) . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر . وأما القياس على أنه ليس بموجود ، فقد يكون في الشكل الأول والثاني . فليخبر أولاً على : كم ضرباً يكون في الشكل الأول ؟ وبأي حال من أحوال المقدمات يكون ؟

فقول : إنه قد يمكن أن يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبة^(٤) ، مثل أنه إن كانت \bar{A} موجودة لـ \bar{B} ولـ \bar{B} أيضاً يتغير توسط : فإنه إن أخذت \bar{A} غير موجودة لشيء من \bar{B} ، وأخذت \bar{B} لكل \bar{B} ، فالمقدمتان ^(٥) تكونان كاذبتين^(٦) .

(١) ف بالأحرى : محولة على \bar{B} و \bar{B} : أما لـ \bar{B} بالإيجاب ، وأما لـ \bar{B} بالنسب .

(٢) ف بالأحرى : أى من \bar{B} و \bar{B} .

(٣) ف بالأحرى : يبنى الشكل الأول . (٤) من : كاذبتان .

(٥) ش : الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول : الجوهر ، ودد النفس ، ومرتضى

النفس ؛ - فالجوهر ولا على شيء من ذي نفس ؛ ودد النفس هل كل غير ذي النفس ؛ فالجوهر ولا على شيء من غير ذي النفس .

(٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكنية ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمات كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة $\text{أ} \rightarrow \text{ح}$ صادقة ، و $\text{ح} \rightarrow \text{ب}$ كاذبة . أما أن $\text{أ} \rightarrow \text{ح}$ صادقة فمن قبل أن أ ليست موجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون $\text{ح} \rightarrow \text{ب}$ كاذبة من قبل أنه غير ممكن أن تكون ح ، التي أ غير موجودة لشيء منها ، موجودة لـ ب . وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة $\text{أ} \rightarrow \text{ح}$ حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا مع ذلك كلاهما صادقة ، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن أن تكون $\text{ح} \rightarrow \text{ب}$ أيضا صادقة [٢٠٧ ب] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون ب موجودة في ح وفي أ أيضا . وذلك أنه من الاضطراب أن تكون إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أحدهما أ غير موجوده لشيء من ح تكون هذه المقدمة كاذبة .

فمن البين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداهما كاذبة ، وإذا كانت كلاهما كاذبة . وأما في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلاهما كاذبة مكنتهما ، فغير ممكن . وذلك أنه إذا كانت أ موجودة لكل

- (١) ش : طريق آخر يبين به أن مقدمة $\text{ح} \rightarrow \text{ب}$ كاذبة . (٢) ص : صادقتين .
 (٣) ش : المحدود : الجوهر ، والحيوان ، والإنسان . (٤) ص : كادبتين .
 (٥) ش : الجنس (أي ابن الحمار) : قد تبين في الحالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كادبتين في الشكل الثاني ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التي تصده أن بينهما هاهنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلاهما كاذبة (ص : كادبتين) بالكلية .
 قال في المناظير يحيى : وما لم ينتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداهما (ص : إحداهما) موجهة والأخرى سالبة كادبتين نتيجة كاذبة من قبل أن ظاهرها هو صحتها ، وهما صادقتان ؛ ومن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان ظاهرها قياسا .

- بَ فلا مسبيل إلى أن يوجد شيء يؤحد موجوداً لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر^(١) . وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجوداً لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مرعياً أن يكون قياساً .
- ٣٠ فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضفة هذه الحال تكون عامها عكس هذه الحال . وهذا غير ممكن ، وأما بالجزء^(٢) فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة - مثال ذلك أنه إن كانت حَ موجودة لـ آ و لـ ب أيضاً بالجزء وأخذت موجوده لكل آ وغير موجودة لشيء من ب^(٣) قد تكون المقدمتان كاذبتين ، لكنه ليس بكنيتهما ، بل بالجزء ، وكذلك يكون وإن وضعت السالبة بالعكس . وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة - أيهما كانت ، وذلك أن ما هو موجود لكل آ هو موجود لـ ب^(٤) أيضاً . فإن أخذت حَ موجودة لكل آ وصبر
- ٣٥ ٤٠

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت آ بالحقبة موجودة لكل ب^(٥) وأ^(٦) إما أن تكون حذب لـ ب أو مرعاً أو غير مدرك ، صاهر أنه لا يوجد أمر ما يينا للخص وموافقا للنوع بالكلية وبالعكس .

(٢) ش : الحدود : ذوقص ، الجوهر ، الجوهر الحيواني .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أي إن وضعت المنكسر ، مدلا من كونها صبرى .

(٥) ش : الحدود ، الجوهر ، الحيوان ، الإنسان .

(٦) ف : يسي حَ .

(٧) ف : الموصوع الذي قرص صادقا .

- ٨٠ ب موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون : أما حـ آ فصادقة ، وأما حـ ب فكاذبة .
 وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضاً موجوداً للجميع آ .
 وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ ب أيضاً ، لكنه لم يكن
 موجوداً : فإن [٢٠٨] أخذت حـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء
 من ب ، تكون مقدمة بـ حـ صادقة ، وتكون تلك الأخرى كاذبة . وكذلك
 تكون وإن بدلت السالبة : وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس
 يكون موجوداً ولا لـ ب أيضاً . فإن أخذت إدد حـ غير موجودة لشيء
 من آ ، وموجودة لكل ب ، فإنه تكون مقدمة حـ آ صادقة ، والأخرى
 كاذبة . وأيضاً أن يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من آ
 هو كذب ، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب ، فهي
 موجودة لـ آ ما أيضاً . فإن أخذت إدد أن حـ موجودة لكل ب وغير
 موجودة لشيء من آ ، تكون حـ ب صادقة ، و حـ آ كاذبة .

- ٩٠ ب فمن البين إذن أن قياس الخلدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بنير
 متوسط ، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين ، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة .

(١) ش : إذا كانت الكبرى كاذبة .

(٢) ش : الخلدود : الجوهر (٦) ، والكلية (حـ) ، والإنسان (بـ) .

(٣) ش : يعني إن وضعت الكبرى — بدلا من كونها موجبة كلية — سالبة كلية .

(٤) ش : الخلدود : الجوهر (حـ) ، والحيوان (أـ) ، والإنسان (بـ) .

(٥) ما : آيا كانت . (٦) نحبا : لما . (٧) ص : كاذبتين .

١٧

- < الجهل والضلالة الناشئ عن مقدمات ذوات أوساط >
 فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط^(١) ، فإنه متى
 كان القياس على الكذب بمتوسط هو منسأ ، فإنه ليس يمكن أن تكون
 كلتا المقدمتين كاذبة . لكن إما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى
 فقط ، وأما بالمتوسط المناسب ، المتوسط الذي به يكون قياس
 النقيض^(٢) . فلنكن أ موجودة لـ ب بمتوسط هو ج . فاما كانت مقدمة
 ج ب ، متى كان قياس ب قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البين أن
 هذه المقدمة تكون دائماً صادقة ، إذ كانت لا ترجح^(٣) . وتكون مقدمة أ ج
 كاذبة ، وذلك أن هذه هي التي ترجح^(٤) فيكون القياس المصاد^(٥) . — وكذلك وإن
 أحد الحد الأوسط من رتبة أخرى — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت د
 في كل أ ومحولة على كل ب [٢٠٨ ب] فإنه قد يجب ضرورة أن تكون
 مقدمة د ب ثابتة على حاد وتمكس المقدمة الأخرى . ولذلك تكون
 هذه المقدمة دائماً صادقة ، وأما تلك الأخرى فدائماً كاذبة . وكاد أن
 تكون مثل هذه الخدمة هي بعينها الخدمة الكائنة بمتوسط مناسب . فأما

(١) ف : اتصال .

(٢) ش : الخلود : الجوهر (أ) ، إنسان (ب) ، الحيوان (ج) .

(٣) ف : أي لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .

(٥) ف : أي تصير سالبة . (٦) ف : أي الحق .

(٧) ف : أي من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .

(٩) ش : الخلود : الحيوان (أ) ، (ب) : الإنسان (ج) ، (د) : العرس (هـ) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب^(١) ، فتي كان الوسط تحت \bar{A} وغير موجود لشيء من \bar{B} ، فن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة^(٢) ، إذا كان قد يجب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضد الحال الموجودة لها متى كان القياس مُزَمَّعا أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكنا تكون كلتاها كاذبة^(٣) — مثال ذلك أن تكون \bar{A} موجودة لكل \bar{D} ، و \bar{D} ولا لشيء من \bar{B} ؛ فإنه إذا قُبِلَتْ هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبة^(٤) .

وأما متى لم يكن الخد الأوسط تحت \bar{A} ، بمنزلة \bar{D} ، فقد يكون : أما مقدمة \bar{A} وصادقة ، وأما مقدمة \bar{B} فكاذبة . فاما كون \bar{A} وصادقة فمن قِبَل أن \bar{D} لم تكن في \bar{A} ، وأما مقدمة \bar{B} كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِعَ أنها كاذبة .

وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة^(٥) بكليهما . وذلك أنه إذا كانت \bar{B} تحت \bar{A} فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر ، كما قلنا فيما تقدم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت \bar{A} موجودة لـ \bar{A} ولـ \bar{B} أيضا ، وأُخِذَتْ أيهما موجودة لـ \bar{A} وغير موجودة لـ \bar{B} ، تكون مقدمة \bar{A} وصادقة ، والآخرى كاذبة . وأيضا

(١) شيء : أي لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : المأمود : الحيوان (٦) ، الحجر (٥) ، الإنسان (٧) .

إن أخذت α موجودة لـ β وغير موجودة لشيء من α تكون مقدمة
 β صادقة والأخرى كاذبة .

١٥ فقد قيل كيف يكون قياس المدعة، وأى [١٢٠٩] مقدمات يكون

وهو سالب . فاما إن كان موجبا ، فمضى كان بنوسط مناسب فإنه ليس
 يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة^(١) ، إذ كان قد يلزم ضرورة^(٢) أن تكون
 مقدمة β باقية على حالها ، إن كان القياس مُرَمَّعا أن يكون كما قيل هما
 تقدم أيضا . فمقدمة α β إذن تكون دائما كاذبة ، إذ كانت هذه هي التي

٢ تنعكس . وكذلك نكون وإن أخذنا الحد الأوسط من رتبة أخرى ، كما قيل

في المدعة السالبة : فإنه < يجب > أن تكون مقدمة β باقية ، وأما α β
 فتنعكس ، < والحد > عة هي بعينها المدعة التي تقدمتها . — فاما متى لم يكن

٢٥ < القياس بوسط > مناسب فإنه إن كانت β تحت α ، فهذه المقدمة تكون

صادقة ، وأما الأخرى < β > تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون α

موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن β تحت

٣٠ α فن البين أن هذه المقدمة تكون دائما كاذبة ، إذ كانت إما توجد موجبة .

وأما β فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا .

٣٥ وذلك ، أنه لا مانع يمنع أن تكون α غير موجودة لشيء من β وتكون β

موجودة لكل β ، مثل أن يكون الحيوان موجودا للعلم ، والعلم موجودا

للمسبق . وأيضا ولا إن كانت α ولا لشيء من β ، و β أيضا ولا لشيء .

(١) من : كاذبتين - (٢) ف : يجب - (٣) تأكلت حروفها .

من ب . فمن البين إذن أنه إذا لم يكن الحد الأوسط تحت أ فقد يمكن أن تكون كلتاها كاذبة^(١) ، وقد يمكن أن تكون إحداهما أيهما اتفق .

أما بأي مقدمات يمكن أن تكون انحدعة في الأشياء التي لا أوساط لها ٢٥
وفي التي تتبين [٢٠٩ ب] بالبرهان^(٢) ، فذلك بين طاهر .

١٨

< الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن قصدنا حثا ما فقد يجب ضرورة أن نعقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله . إذ كما إنما نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان . ٤٠
فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا ٥٨١
أن نعلم الكلي إلا بالاستقراء . وإلا فهي الأشياء التي توجد في الدهر على الإطلاق إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجسام إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال < بها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقري إذا لم يكن .
< تمت حث : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية ، فإنه لا يمكن أن نتناول < العلم بالجزئي ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو ب < الكلي > .

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف . أي التي بين حديها متوسط .

(٣) ف . تناوله . (٤) ف . أي وحدها . (٥) ف . الكلية .

< هل مبادئ البرهان محدودة العدد أولا محدودة ؟ >

١٠ وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبين أن \bar{A} موجودة \bar{B} من قبل أنها موجودة لـ \bar{B} وبـ موجودة لـ \bar{C} ، وأما السبب فيؤخذ في إحدى المقدمتين أن شيئا آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها أنه غير موجود له .

١٥ فمن البين الظاهر أن المادى^(١)، والتي يقال لها الأصول الموضوعة ، هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال ذلك أن \bar{A} موجودة لـ \bar{B} بتوسط \bar{B} ، وكذلك أيضا أن \bar{B} موجودة لـ \bar{C} . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل فقط ، فمن البين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) بحثها : فياخذ . (٢) ص : فياخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل يحيى : يحتمل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثانى . أما نظام الشكل الأول فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ، وأما الثانى — وهو الألى والأخرى — إذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فاما أنه آخرى فلا لأن المقدمات السوال التي لا وسط بينها قد تبين أنها للقوائى حداها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنبان ما بان . ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان سلبيا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ، وهذا نظام الشكل الثانى .

(٤) ش : المبادئ أمم من الأصول الموضوعة ، وذلك أن مبادئ البرهان بها علوم متعارفة ، ومنها أصول موضوعة ، ومنها حدود .

(٥) ش : أى بالمقدمات غير فوات الأوساط . (٦) ش : أى في أنها موضوعة .

- ٢٠ وهو : هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقولة ؟
حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطا بين ^(١) أ و ب ، ويظن أن ليس
هو ، فإن الذي يقيس ^(٢) بمثل هذا قد قاس ^(٣) على طريق الجدل . [١٣١٠]
وأما على طريق الحق ^(٤) ، فقد ينبغي أن نخصص وطلب من أشياء موحودة .
وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل
على شيء آخر ، لا على طريق العرض ^(٥) (وأعيى بقول : على طريق العرض
مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس هذا القول
على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه
إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض من قبل أنه إنما عرض
للإنسان أن يكون أبيض) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها
تحمل بداتها ، فلتكن حالها حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من
الوجوه . ولتوجد هذه أولا ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضا
فليوجد له ^(٦) و ل ^(٧) ، ب . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن يقطع هذا

(١) : قياس . (٢) : ف . قياس . (٣) : ف : محسب .

(٤) : ش : قال : لا . بل طريق العرض قياس على صريخ : أحدهم الذي قد مثل له
(ص : به) ما هنا قوله : إنا نقول بذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن
يكون متوسطا — وهو الإنسان — محمولا على — من شأنه أن يكون محمولا — وهو الأبيض .
والعرب الثاني من المصولات بطريق العرض حمل الخرف على كليه ، مثل ما يحمل الإنسان على
الحيوان ، يقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) : تكلمت حررها .

(٦) : ش : قال القائل يحيى : الأشبه أن يكون الفيلسوف عترة عن هذا المعنى هكذا :
وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض من حيث صريخ له إن كان إنسانا .

ويقف أمر يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية ؟ وأيضا إن كانت ^(١) آ ليس يحمل عليها شيء بذاته وكانت ^(٢) آ موجودة لـ ط^٢ أولا ، ولم يكن بينهما ولا شيء واحدًا فـ صر ، وكانت ط^٢ موجودة < لـ ح و > ح^٢ موجودة لـ ب^٢ ، أترى هذا أيضا قد ينقطع ويحب ضرورة ؟ أم هذا أيضا قد أن يمتد إلى ما لا نهاية ؟

وملح الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو أن الطلب المتقدم يُطلب فيه : أترى قد يمكن الذي يتدنى من موضوع ليس بوحده ولا لشيء واحد آخر ، لكن شيئا آخر موجوده ، أن يمتد إلى ما لا نهاية ؟ وأما الطلب الثاني فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتدنى محمول يحمل على شيء آخر ، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلا أن يمتد إلى أسفل إلى ما لا نهاية ، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التي بينهما ، أترأها قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [٢١٠ ب]^(٣) وأعني بقولي هذا مثل أنه إن كانت آ موجودة لـ ح^٢ ، وكانت ب^٢ متوسطة بينهما ، وكانت أشياء آخر محمولة على ب^٢ ، وعلى تلك أشياء آخر — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تمتد إلى ما لا نهاية ؟ أو فلك غير ممكن ؟

(١) ب : يمتد . (٢) ش : قال للفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على آ يوجد في حدده . أبو بشر : ليس يمتد بذاته هل أنه يوجد في حد آ ، لكن ألا تكون آ نفسها موجودة له . (٣) ف : أي الحمل . (٤) ش : أي التي بين الطرفين المحدودين . (٥) تحتمل : أترأها .

والبحث من هذا المعنى هو البحث هل يمكن أن نمنع الراهبين
بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم يتبينان بعضهما عن بعض؟

- ١٠ وكذلك القول في المقاييس والمقدمات الصالحة . مثال ذلك : إن كانت
أ غير موجودة لشيء من ب : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؛
أولا ؛ وإما أن يكون بينهما شيء له أو لا يوجد أ - مثال ذلك : إن كانت
أ غير موجودة لشيء من ب ، وهي موجودة لكل ب ، وأيضا إن كانت غير
موجودة لشيء مثل ب . فإن في هذه أيضا قد يوجد لا نهاية للأشياء التي
هي الأول ، مما لا يوجد له ب ، أو هذا أيضا يتقطع فيقف .

- ١٥ فإما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض < قلبت > حال الأمر
هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول
هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحسن ، إذ كان جميعها عند جميعها
في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر
صير متناهية ، فالأمر التي فيها النظر والشك هي غير متناهية من الناحيتين ،
اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،
بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كاللحم .

٢٠

(١) ش : في السرياني : أم ينفي بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوان ويتواضع ،
يعني الطريق . (٣) ش : أي : أو هل نضف الراهبين عند المقدمات البينة من غير توسع
والحدود الأخيرة . (٤) ف : أي هل يوجد . (٥) من : لا تنامي .
(٦) ش : أبو بشر : يعني بقوله كالحمل الذي يحمل على أنه جوهر كما يحسن الإنسان على
الصعاليك ، والفرس على الصعاليك . قال الشيخ : يريد بقوله حمل : إما حمل الكل على الجزئيات ،
أو حمل العرض على الجوهر .

< عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشياء المتوسطة فيمكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل ، (وأعني ما فوق الإمكان إلى ناحية الأمر الكلي ، والأسفل الإمكان إلى ناحية الأمر الجزئي) فإنه إن كان عندما تحمل ^(١) على ^(٢) تكون [١٢١١] لمتوسطات - وهي المرسوم عليها ب - غير متناهية ، فمن البين أنه قد يمكن الإمكان من ^(٣) إلى ناحية الأسفل آخر على آخر محمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى ^(٤) تكون التي بينهما بلا نهاية . ومن ^(٥) إلى فوق تكون الأشياء التي بينهما قبل الوصول إلى ^(٦) بلا نهاية . فإن كان هذا غير ممكن ، ولا يمكن أيضا أن تكون التي بين ^(٧) و ^(٨) غير متناهية ، وذلك أنه لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من ^(٩) ب ... ح قد يقع بعضها لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط ، ونصها لا سبيل إلى أن يوجد كذلك ، فإنه لا فرق في هذا المعنى . فإن ما اقتضيه من ^(١٠) ب إما نحو ^(١١) وإما نحو ^(١٢) ، فإما أن يكون الذي بينه وبينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعني أن يكون التي بينها أولا بلا نهاية ، فإنه لا فرق في ذلك : كان من أول وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التي < تأتي بعد > هذه تكون بلا نهاية .

(١) ش : الأسير . واحرف ما كل في المخطوط . (٢) ش : أي أن بعض على بعض
بالبعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف ؛
على النحو الذي ذكر . (٥) ب بالأحرى : أحد الأوساط الذي بين ^(٦) و ^(٧) .

< في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البين الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين الـ < سا > لـ
إلى كلاً الحيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة ، فليكن غير
ممكناً أن يمتد إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير (وأعني
بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا شيء من الأشياء ، وقد يوجد له شيء
آخر بمنزلة د) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير (وأعني بالأول
ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد آخر) . فإن
كانت هذه موحودة في السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان به . - وذلك
أن الأبحاث التي هي يدين أنه غير موجود هي ثلاثة : فإما إن كان
ما يوجد له ح قد يوجد ب بجميعه ، وما يوجد له ب لا يوجد آ شيء
منه . ففقدمة ب ح - ودائما المقدمة التي هي أحد البعدين - فقد يجب
ضرورة أن تحظى إلى ما لا وسط له ، إذ كان [٢١١ ب] هذا البعد إيجاباً .
وأما المقدمة الأخرى فمن البين أنه إن كانت غير موحودة لشيء آخر
هو أقدم بمنزلة د ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موحودة لكل ب . فإن

(١) ص : كتي . (٢) ص : واحد . (٣) ص : الآخر . يعني الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعني المقدمة الصغرى

(٦) ش : تعلق على الفصل : قال الشيخ : يراد ما نصته هذا الفصل أنه يبين أن ب -

غير موحودة لشيء من ح متوسط سوى آ مثل د يجب ضرورة أن تكون موحودة لكل ب =

- ١٠ كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من د ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل د ، من قبل أن يطرق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت ب موجودة لكل أ وغير موجودة لشيء من ح ، د ، هـ ، أ غير موجودة لشيء من ح ، فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه ، فمن البين أنها إما أن تبين بذلك النحو الذي أتى به فوق ، وإما أن تبين بهذا النحو ، وإما أن تبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد عيل ، وأما النحو الثالث فمحتمل منزعج أن نؤمنه . وذلك أن تبين ذلك على هذا النحو . مثال ذلك : لما كانت أ موجودة لكل ب وغير موجودة لشيء من ح ، د ، هـ ، \therefore فلذلك < دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ ب . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ ح ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ أ ، ويكون هذا غير موجود لـ ح . من قبل أن > نقول < بأنه موجود [ق] قد يقف دائما في الإمكان إلى فوق^(١) . فيوقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت أ موجودة لكل ب ، و ح غير موجودة لها ، تكون ح غير موجودة لكل أ . وهذه أيضا إما أن

= غير موجودة لشيء من ح (ح : حـ) وعكس ذلك ، وهو احتيج إلى أن تبين المقدمة السابقة وهي أن أ غير موجودة لشيء من ح ، ويجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل أ غير موجود لشيء من ح أو عكس ذلك . (١) ش : إنما صير الامعان إلى فوق من طريق أن المرجحة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى .

- ٢٥ تبين بتلك التي قبلت فوق على مثال واحد ، وبحسب ذلك النحويين فقد ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ^(١) أيضا أنها موجودة في هذه التي ^(٢) غير موجود لكل هـ^(٣) ، وهذه أيضا على مثال واحد . فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل^(٤) [١٢١٢] ، من البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن ^(٥) غير موجودة .
- ٣٠ ومن البين الطاهر أيضا أنه وإن لم يكن بينها بطريق واحد ، لكن لجمعها أحيانا في الشكل الأول ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ، فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطرُق هي متناهية ، فالتى هي متناهية مرات متناهية فلها مآجعتها نهاية .
- ٢٥ فقد تبين وظهر أن الإ ^(٦) معان < والملك فقد يتقطعان ويقعان في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموحيات .

٢٢

< عدد الحدود متناه في البراهين الموجبة >

١٧٧ ، فأما أن الأمر هو هكذا أيضا في تلك لدى ينظر على طريق المنطق فيلتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،

(١) ف : بالنحويين الذين ذكروا . (٢) ف : كلها (٣) ش : أى على مثال ما بينت في الأول والثاني . (٤) ش : أى المرحلة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف : قد . (٧) ش : عرفت في هذا الفصل أن بين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر . (٨) ش : يعنى إما أن الأوساط تتناهى هذا أن يوجد محمول أول وموضوع آخر وذلك قد تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في تلك ، أى فأنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر فقد تبين لدى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق لدى بين الشيء بما بينه وغيره .

فالأمرين ، وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع^(١) ما لا نهاية له ، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق < ذاتيات > الشيء لها نهاية . -

وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قولاً حقاً إن هذا الأبيض يمشي ،

١٨٣

وذلك الكبير هو خشبة^(٢) ، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان

يمشي . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا

ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عود^(٣) ، فإني أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي

عرض له أن يكون أبيض هو عود^(٤) ، لا على أن الأبيض هو الموضوع

للعود . وذلك أن للعود ليس بمثل^(٥) أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض

ما على أن الخشبة هي هذه ، لكن على طريق العرض . فإني إذا ما أنا قلت

إن العود أبيض قلت أعني بذلك أن الأبيض (٢١٢ ب) عارض^(٦) لشيء

آخر عرض له أن يكون عوداً (كما إذا قلت إن الموسيقىار هو أبيض : وذلك

١٠

أنه حينئذ إما أعني مقولاً ، إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً^(٧)

هو أبيض) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوع ، وهذا هو الذي كان

لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان

يجب أن نضع في أمر الشيء < ر > فليكن القول على هذا النحو هو^(٨)

(١) تأكلت حردحها .

(٢) ف : عود .

(٣) ف : خشبة .

(٤) ص : موسيقار .

وذلك الشيء هو الأبيض .

(٥) ف : فليس .

(٦) ف : فليس .

(٧) ف : فليس .

(٨) ف : فليس .

(١) ف : عود .

(٢) ف : خشبة .

(٣) ص : موسيقار .

وذلك الشيء هو الأبيض .

(٥) ف : فليس .

(٦) ف : فليس .

(٧) ف : فليس .

(٨) ف : فليس .

- ١٥ الحمل . فاما على ذلك النحو الآخر^(١) ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلا ، وأما إن كان فلا على الإطلاق^(٢) ، لكن الحمل على طريق العرض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — وليوضع محمول يحمل دائما على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العرض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن^(٣) حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المصاف ، وإما أنه يعمل أو يتفعل ، أو أين هو ، أو متى حمل واحد على واحد . — وأيضا جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما يحمل على ما يجب تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشيء الذى هو ذاك ، ولا أيضا ذلك الذى هو الشيء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله أن يكون حيوانا . فإن الإنسان هو

(١) ف : يسمى الحمل العرمى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل طريق الضرب من الحمل . (٤) ش : وردت مكررة .

(٥) ش : إما استعمل لفظة « حمل » — وهو عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيوانا غير مشكوك فيه لموضع . — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصودا على المقادير المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعمل في معان لا شك عنده في صحتها ، غير بيّنة نفسها ، بل هى بحاجة إلى تبيين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتمل تبيينها فيها ، فيستعمل لفظة الشك ليه على أنها تحتاج إلى التبيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويرى لفظة بها أنها عنده غير واضحة ولا بد من استعمال عبارة التشكك في معان هى ظاهرة بيّنة .

٣٠ ما هو حيوان . فلما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبصر [٢١٣] من حيث ليس هو شيئا آخر .

٣١ فأما الصور فعليها السلام^(١) ، إذ كانت مرعا باطلا لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه^(٢) . وأبصار إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء ، كيفية ، وذلك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، وليس بممكن أن يتعكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالخلق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثل ذلك إما وهو حنس ، وإما أن يكون مصلا لما يحمل عليه . وهذا قد تبين من أمرهما أسهما لا يجران إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رحلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قاليبس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : النعا . (٢) ش : أي أن البرهان إنما يكون على محاولات هي

موجودات الموضوعات لذاتها ، وتكون عرصات عمل على ما يحمل عليه باننواطر .

(٣) تآكلت حروصها . (٤) ش : أي له جس وصول .

- ليوجد لها الأشياء التي تحمل طية لا نهاية تحديد^(١) . أما كالجسم فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجوداً^(٢) . — ولا أيضاً ما كان من الكيف (أو من تلك لأخر باقية) ، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض ، وذلك أن هذه باجمها إما تعرض وتحمل على الجوهر . — غير أنها لا تكون لا نهاية ، ولا إلى فوق أيضاً ، وذلك أن الذي يحمل على كل واحد ما كان يدل . إما أن يكون كيفاً ، أو كمّاً أو شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس الفاعل بطور باس ١٥ هي أيضاً متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفاً ، أو كمّاً ، وإما المصاف ، وإما يفعل ، وإما يفعل ، وإما أين ، وإما متى .

- وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب] . وأما أنها هي على نفسها بجمع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل — فذلك معلوم^(٣) ، إذ كانت بأجمعها أعراضاً ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما تقول إنها محمولة على شيء موضوع ، وإن العرض ليس هو شيئاً موضوعاً : وذلك أننا لن نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر . لكن إنما تقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أي أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذي تكون محمولاً به متناهية .

(٢) من : موجود . (٣) ف تلك التي عليها (٤) زيادة

بالأخر : ليس < هي > معنى ... (٥) شيء ليس في السريان « فذلك معلوم » .

(٦) ف : أي الأعراض .

٢٥ فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل .
وذلك أن الأشياء التي تقف عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي
في الجوهر لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه
والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل
عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويتوقف ، وأن يوجد شيء
لا يحمل على آخر أقدم ولا أبعد عنه يحمل شيء آخر أقدم ،

٣٠ فهذا أحد أنحاء البرهان لدى يجرى على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا .
أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء
أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها رهاا لا يمكن أن يوجد السيل إلى
أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا
الشيء (نما يُعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ،
ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي
بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من
أشياء ولا أيضا من أصول موصوفة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتتوقف
الجمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما
للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك
إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [١٢١٤] لا نهاية لها التي يكون
عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس
(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » .

- لسا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء^(١) واحدا بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع^(٢) .
- أما على طريق المنطق^(٣) فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس^(٤) ، فهذه الأشياء يتبين بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة ملامية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمر . والأشياء الموجودة بذاتها هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توحد في تلك من طريق ما الشيء^(٥) ، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو : مثال ذلك أن العدد موجود في العدد ، والعدد مأخوذة في قوله . وأيضا فالكمية من قبل أنه متصل ، هو مأخوذة في قول الحدود^(٦) . ولا واحد من هذين

(١) ش : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر . يعني إلا أن يقول غايل إنه قد يصلح الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن متنى مقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، ذلك التي تعلم بده سو حرد . وليس هذا كافيا في علم البرهان . (٣) ش : أي من مقدمات عامة . (٤) ش : يعني أن الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء — فإن التحليل بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء — فأيما قال فاما ، التحليل بالعكس بدلا من قوله فاما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحرى : عنها .

- (٦) ش : أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة لقصورات بذاتها .
(٧) ف : أي في الموضوعات . (٨) ف : أي المحمولات .
(٩) ف بالأحرى : في السريان : ” متصل “ ، وهكذا نقل مرارا . ” متصل “ ، وكذا

- الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالمرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد
للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون
أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد ٢٠
أمثال هذه بلا نهاية ^(١) للواحد ، فإنه لا يمكن أيضاً أن تكون بلا نهاية إلى فوق ،
لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون
الأول موجوداً لتلك) ، وإذا ، بما يؤيد أنها تعكس فترجع ، لا أنها تمس
ونمتد إلى فوق . وأيضاً ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ٢٥
ما هو ، فإنه ولا هذه أيضاً تمتاز بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد
سبيل . فإن كانت الأشياء المعمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ،
فقد سقطت ونفقت الأشياء التي إلى فوق . وإذا والأشياء التي إلى أسفل .
- وإن كان هذا هكذا [٢١٤ ب] فالأشياء التي هي بين هذين هي أيضاً ٣٠
دائماً متناهية . وإن كان هذا ، فمن البين أنه قد يلزم أن يكون البرهان < من >
مادى وأنه ليس لكل شيء رهان ، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون .
ودلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مرهناً ، ولا أيضاً يمكن أن ^(٢)
يتم إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين ^(٣) ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئاً
آخر غير أنه ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة . ٣٥
ودلك أنه إنما يتبين ما يتبين بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً ، لا بأن
يزيد ويقتضب .

(١) ف . أى . لو حدة بذاتها . (٢) ف . أى . المستعملة في البرهان . (٣) ص
مرهناً (٤) ف . الآخر . أى . أن كان من كل شيء . برهان وأمكن أن يتم إلى غير نهاية .

فهذا السبب، إن كان هذا يمكن أن يعم إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف :
 أما على طريق المطلق فمما تقدم ، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

٢٣

< لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء من اليقين الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشئين بمنزلة وجود A و B ولم يحمل أحدهما على الآخر إما بتساوي A و B ، إما لا على كل ، طبع وجودهما شيء عام . مثال ذلك أن زوايا المثلث متساوية لقائمتين^(٢) هو معنى موجود للتساوي الساقين والختلف الأصلح شيء عام . وذلك أن هذا موجودهما عما هما شكل ما ، لا بما هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائماً على هذه الحال . وإلا ، فيمكن أن الشيء الذي به يوجد A و B و C . فمن اليقين إذن أن B أيضا موجودة لـ C و A و B شيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر ، فإذن قد يقع بين حدين حدود^(٣) من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبما هو عام ليس

(١) شـ : في السرياني : فليس أبدا وجوده .

(٢) شـ : بقوله يحتمل النحوي أنه قد يوجد في بعض النسخ أن الزوايا الثلاثة متساوية لأربع قوائم ، ويقول إنه إن كان هذا خطأ ، فإن الإشارة إنما هي راجعة عن الزوايا الخارجية . وأما كيف ذلك ، فإنا نقول بعد قليل في موضعه .

(٣) ف بالأحرى : أي من B والشيء الآخر .

- يلزم دائماً أن يكون شيء واحد عينه موجوداً لأشياء كثيرة ، إذ كان قد
توجد أبداً ما ليس بينها أوساط ، فاما أن تكون الحدود في جنس واحد ١٥
بعينه ومن غير متحركة بأعيانها ، فقد يلزم إن كان الأمر العام مَرْمَعاً^(١) أن يكون
من الأشياء الموحدة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين لتقل من
جنس إلى جنس آخر . ومن البين [١٢١٥] إذا ما وجدت \bar{a} لـ b إن
وحد شيء ما متوسط فقد يتبين أن \bar{a} موجودة لـ b ، واسطقتات هذا ٢٠
هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن
المقدمات غير دوات أوساط هي اسطقتات . إما كلها وإما السالبة منها ،
وإن لم يكن أوساطاً ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى
المبادئ^(٢) ، وكذلك أيضاً إن كانت \bar{a} غير موجودة لـ b إن كان يوجد ٢٥
شيء ما متوسط أو ما هو أقدم \bar{a} غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،
وإن لم يكن فليس يوجد ، لكن مبلغ المبادئ والاسطقتات بمبلغ الحدود .
وذلك أن المقدمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فكما أنه قد توجد

(١) ف بالأحرى : أي مقدمات .

(٢) ف بالأحرى : أي الوسط الذي به يتبين وجود الأسبر .. (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أي التكرير . (٤) ف : يعني بأوساط .

(٥) هـ : أي علم الاستقراء .

(٦) هـ : أبو يحيى المزدني فسر هذا ، قال : يعني أن اسطقتات ومبادئ البرهان

ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط يرب . وذلك أنه إن

كانت المقدمات التي مبادئ ذلك أكبر جداً ، كما أن في الطبيعيات ليس فقط لأربعة

الاسطقتات هي المبادئ ، بل الحيز والصوره الثاني فيها الاسطقتات مركبة .

- مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء ^(١) موجود أمرا ما ويتبين بها أن هذا الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ بين بها أن هذا الشيء ليس هو موجودا أمرا ما ، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء .
- ٣٠ فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . - فتنى دعت الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحصل على ب - أولا ، ولكن < ح - ويضاف إلى > هذا - على ذلك المثال أ - فإذا سلكتا دائما هذا المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود أيضا ما هو أكثر حرجا من أ - في باب البرهان ، لكن يكون دائما الأوسط متصلا متكائفا حتى ينتهى الأمر إلى أن تكون الحدود غير متقسمة وواحدا .
- ٣٥ وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا ليس هو واحدا بعينه في جميع المواضع ^(٢) (لكه في الثقل هو منا ، وفي الخن هو ر مع الطينة ، وهو في أشياء مختلفة مختلف) ، كذلك في القياس يكون ذلك الواحد هو المقدمة غير ذات وسط ، وفي البرهان ونعلم العقل . فاما في المقاييس
- ١٨٥ التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجا ولا واحدا .

وأما في السالبة بحيث يكون موجودا لشيء ما [٣١٥ ب] فولا واحد من ^(٥)

(١) ب : أى الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ب : أى عن المقوم لذات الشيء .

(٣) ب : خارج ص . (٤) ب : الأشياء .

(٥) ب بالأحرى : أى المقدمة الصغرى ، إذ هي موجبة .

هذا يقع خارجا . مثال ذلك إن كانت A بـ متوسط C فإنه إن كانت C موجودة لكل B ، و A ولا على شيء من C ، إن دعيت ضرورة إلى أن تكون A ولا على شيء من C ، فقد يجب أن يوجد حد أوسط بين A و C ، وهذا الماحد نفسك دائما . فإن دعيت الضرورة إلى أن يبين أن C ليست موجودة لـ A بأن C موجودة لكل D وغير موجودة لشيء من A أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن A لا يقع (٣) ولا في وقت من الأوقات . وهذا هو الذي لا يجب أن يكون موجودا له . وأما الصرب الثالث فليس بك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلكه .

٢٤

﴿فضل البرهان الكلي﴾

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي ، ومنه حملي ومنه سالب . فمن ذلك مواضع للشك . وهو أي البرهان ليس شعري أفضل ! وكذلك قد تشكك في البرهان الذي يقول إنه رهاضي ، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلهذا أولا عن البرهان الكلي والجزئي . فإذا ما نحن كشفنا أمر هذين ، هي عزمنا أن نتكلم في البرهان المستقيم ، وفي السائق إلى

(١) شبه يبي أن يبين في الشكل الأول (٢) شبه : قد انتقل إلى السوالب الكائنة في الشكل الثاني ، ويضع لثان الصرب B و C من الشكل الثاني . (٣) ف : أي الوسط . شبه : يبي أن ههم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت C . (٤) ف : أي الشكل (٥) ف : لأحر . (غير واضح) في الصرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذي تسلكه . (٦) ف : أي موجب . (٧) فأكلت حرومها .

- ٢٠ ما لا يمكن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئي هو أفضل عندما يحصلون بحسبهم بهذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذي به يعلم أكثر هو برهاناً < أفضل > . وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد متى علمناه بداته أكثر من علمنا به عند نظره إليه بشيء آخر : مثال ذلك علمنا بأن قورسيفوس هو موسيقار متى كان قورسيفوس موسيقاراً ، أكثر من علمنا به مما هو إنسان ، وكذلك في تلك الأخر الباقية .

وأما البرهان الكلي فإنه إما يبين ما هو ذلك لآخر ، وليس ذلك الشيء الشيء الذي اتفق أن يكون هو يبين — مثل ذلك البرهان على المثلث المتساوي الساقين لا عما هو متساوي الساقين ، لكن عما هو مثلث .

- وأما البرهان الجزئي فإنه يبين ذلك الشيء الذي هو . وإن كان البرهان الذي يبين بداته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئي أكثر من الكلي ، فالبرهان الجزئي [١٣١٦] أفضل من الكلي . - وأيضا إن كان الكلي ليس هو شيئاً حارحاً عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان بوجهات أن هذا هو شيء ، أعني الذي

(١) ف : وقوم (يظنون ...) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .

(٣) ف : أي كل شيء . (٤) ف : أوكد .

(٥) فالأخر : بأن يكون . (٦) ف : سرعان . مما هو إنسان موسيقار .

(٧) ف : أي أنه ، من أن ريدا صحتك ، إيم صحتك لشيء آخر هو الإنسان .

(٨) ف : أي زيد . (٩) ف : أو أن زوايا الثلاث متساوية لثلاثين .

(١٠) ف : أي لم يلزم المساوي الساقين هذا من نفس داته ، بل من شيء آخر ، أعني المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة -

مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل

هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد،

٢٥

وكان البرهان على ما هو موجود أفصل من البرهان على ما ليس هو موجوداً،

وكان البرهان لا يكون سبباً لتخدعة وانضلالة أكثر من الذي يكون سبباً لذلك،

وكان البرهان الكلي هذه حاله ^(١) (وذلك أنهم إنما ينسبون إننا ما أمعوا إلى

بين أيديهم مثل البرهان من لاسب - مثال ذلك : أن أي شيء كان مثل

هذا هو متناسب، وهذا هو لاخط ولا عدد أيضاً ولا محسوم ولا مطمح، لكن

شيء آخر غير هذه، خارج عن هذه) ، فإن كان البرهان الكلي هو في هذا

٢٨ ب

المعنى أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركز هنا طناً ^(٢)

كاذباً فيكون البرهان الكلي أحسن من الجزئي . فنقول في هذا : أما أولاً ^(٣)

فليس أحد القولين في الكلي < أقل مما > هو في الجزئي . وذلك أنه إن كان

•

القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوي الساقين، لكن

بما هو مثلث، فالذي يعلم أنه متساوي الساقين علمه به أقل من الذي يعلم

(١) شبه : أي أنه سبب الضلالة - — ينسبون : مهلة التقيد .

(٢) شبه : أي الكلي .

(٣) شبه : أي في أنه يأخذ ما ليس هو موجوداً (من : موجود) على أنه موجود .

(٤) شبه : أي إحدى الجنبين وهي، الجهة الثانية من جميع الخصوم في أن البرهان الجزئي

أصل من الكلي .

أنه مثلث . وطلعية إن كان إنما بين بعد أن يأخذ ما ليس هو له بما مثلث^(٢) ،
فليس يكون برهان . فإن كان بين لما هو موجود له ، فالذي يعلم كل واحد
بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذا المثلث هو أكثر وكان الحد
واحدًا بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق لا اتفاق في الاسم . وقد يوجد
معى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الروايات بما هو متساوي
الساقين ، لكن ذلك [٣١٦ ب] المتساوي الساقين إنما هو مثلث . فالذي يعلم
إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً بما هو عالم به على طريق الحرى .
فالبرهان الكلى إذاً أفصل .

وأيضاً إن كان الأخر الكلى هو قولاً ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق^(١)
في الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحد والجزئية ، لكن أكثر أيضاً علم ما هي
فيه غير فاسدة ، والجزئية خاصة هي فاسدة . وأيضاً ليس يدعو أولاً ضرورة
واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يطق أن هذا هو شئ خارج عن

(١) ف بالأخر : وبالحلة ... أى الذى برهن .

(٢) ف بالأخر : أى هو . (٣) ف بالأخر : أى لثلاث .

(٤) ف بالأخر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأخر : أى المبرهن .

(٦) شبه : أى أنه إذا كان المثلث أطلق في أن روايات الثلاث مساوية لقائمتين أكثر
من المتساوي الساقين .

(٧) شبه : أى المطلق (٨) ف بالأخر : أى أن روايات الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شبه : حل الشك الثاني . (١٠) ص : قول ما واحد .

٢٠ هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخر التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلا ؛ إما كيفية ، وإما مضاف ، وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا على البرهان ، لكن الذي بُيِّنَتْ .

وأيضاً إن كان البرهان قبساً على العلة وعلى « لَمْ هُوَ » ، وكان الكل في باب العلة أكثر (وذلك أن ما يوجد له الشيء بداته هذا هو العلة له ، كائن الكل هو الأقل ، والكل إذن هو علة) ، فإذن هذا البرهان أيضا أفضل ، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

٢٠ وأيضاً فإنما يطلب لَمْ الشيء إلى أن تنتهي إلى هذا ، حينئذ يظن وري أنا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارج عن هذا من أجله إما أن يكون كائنا أو يوجد وجوداً ، وذلك أنه هذا النحو هو آخر وهاية — مثال ذلك نحو . ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيا يأخذ المال ؛ وهذا ليفضي ضريحه الدين ؛ وهذا لكيا لا يظلم .

فإذا أممنا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه شيء آخر ، فقد هوّل أن عبثه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما هو موجود ، وأنا حينئذ تعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) فبالأحر : قد أخذ بين أن البرهان الكلّي أفضل .

(٢) شبه . أي هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسع هو علة .

(٣) شبه : إنما أراد : « وعلى لَمْ هُوَ » ، لأن هذه العلة - وهي الكالية - هي أعرف للظن

- ٣٥ العلل وى لم الشئ . يجرى على هذا المثال ^(١) ، وكان فى جميع الملل التى هى على هذا النحو علل ، على أنها محو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذا فى تلك الأخر أيضا الباقية ^(٢) [١٢١٧] حيث يعلم أكثر من لم يوجد هذا من أجل شئ ^(٣) آخر . ففى علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قبل أنه متساوى السابقين ، فذلك ناقص . ولما دا هو بما هو متساوى السابقين ؟
- ١٨٦ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ، وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حيث شئ آخر هو من أجله ، حيث يعلم أكثر ، والكل أيضا حيث علمه . فالكل إذا أفضل .
- وأيضاً كل ما كان حزياً فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكل فتصيره إلى شئ بسيط ونهاية . والأمور أما بما هى بلا نهاية فهى غير معلومة ، وأما بما هى متناهية فهى معلومة . وهى إذا من طريق الكلية أكثر معلومة بما هى كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذا هى فى باب ما هى مبرهنة أكثر . والأشياء التى هى مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المصافات معاً تكون أكثر . فالكلية إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .
- ١٠ وأيضاً أن كان الدهان الذى يعلم به هذا الشئ وشيئاً آخر هو أثر من الذى إنما يعلم به هذا فقط ، وكان الذى عنده علم الكل قد يعلم الجزئ أيضاً ، وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذا على هذا لقياس أثر .

(١) ف بالأحر - أى على مثل ما جرى فى العلة التكاليه .

(٢) ف بالأحر . أى العلة الضرورية والمادية والفاعلة .

(٣) ف : خاصة . (٤) شئ - يريد أن يبين من العلة التى هى الصورة والتفاعل .

- وأیضا فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن ماوسط
 ١٥ هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً وإيضاً
 من الذي ليس هو من المبدأ ، وكان للذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه
 أقل ، وكان هذا هو الذي أكثر كلاً . فالكللي إذن هو أفضل . مثال ذلك .
 إن كان يجب أن نبين أن A على B ، والأوساط هي التي عليها B C التي
 ٢٠ قلت ، وكانت B أصل ، فالبرهان إذا الذي يكون بهذا هو أكثر كلية .
 إلا أن بعض الأقاويل في هذا هي منطوية . وأما ما منه يعلم خاصة
 أن الكللي [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، فهو المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت
 لنا الأولى فقد نعلم — بخصوماً — أيضاً ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال
 ٢٥ ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم
 بخصوماً أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً مساوية لقائمتين . فهو يعلم بالقوة
 — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوي الساقين هو مثلث . وأما الذي
 له هذه المقدمة فليس عنده علم بالكلية بته ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً .
 ٣٠ والكللي هو معقول . وأما الجزئي فيؤول أمره إلى الخس .

٢٥

< فضل البرهان الموجب >

- فهذا مبلغ ما نقوله في أن البرهان الكللي أفضل من الجزئي .
 فاما أن البرهاني أفضل من السلب ، فنحن ها هنا نعلم ذلك : ليكن
 البرهان الأفضل هو الذي هو من المصادر ، أو من الأصول الموصوعة ،
 (١) ب : أي عامة . (٢) هـ : أي الموجب .

أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كنا نعلم على مثال واحد فإن نعلم
 ٣٥ على جهة هي أقرب وأقرب لهذه تكون ، وهذا أثر ، وقول هذه المقدمة —
 وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه
 إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي
 أقدم هي أعرف ، فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : ب ، ح ، د —
 ٨٦ ب أن آ موجودة لـ هـ ، وليكن برهان آخر بأوساط هي : ج — على أن آ
 موجود لـ هـ فوجود آ لـ د و آ لـ هـ هو على مثال واحد ، ووجود
 آ لـ د أقدم وأعرف من وجود آ لـ هـ ، وذلك أن هذا يبين .
 وما بتوسطه يبين الشيء هو أكثر بصديقا . والبرهان إذن الكائن بأشياء
 هي أقل وتلك الأخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .

٥
 فكلا البرهامين يتم بثلاثة حدود ومقدمات ، لكن ذلك البرهان يأخذ
 أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، وإذا بأشياء
 كثيرة ، فهو إذن أخس .

١٠
 وأيضا فن قبل أنه قد يبين أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدمتين
 [٢٢١٨] سألبة ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدمتين هذه الحال ،
 وتكون الأخرى أنه موجود .

- (١) شبه : أي موجبتين . (٢) ف : أي شروط المقدمات .
 (٣) شبه : أي الموجب والسالب . (٤) من : ممكن ... يتجان . (٥) ف :
 أي الموجب . (٦) ف : أي السالب . (٧) ف : أي مقدمة موجبة .
 (٨) شبه : في الفصل الأول من المقالة الأول من كتاب القياس .
 (٩) من : سالتان . (١٠) ف : أي سالة . (١١) ف : أي موجبة .

وأیضا مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى : وهو أن القضايا الموجبة ،
 إذا تريد البرهان ، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة ، وأما السوالب فلا يمكن
 أن تكون في كل قياس أكثر من مقالة واحدة — : فلتكن A غير موجودة
 لشيء مما عليه B ، ولتكن B لكل C ، فإن احتیج إلى أن تأتي
 وترتد المقدمتان كلتاها ، فقد يجب أن نجعل بين A و B حداً أوسط ،
 وليكن هذا D ، وبين B و C ، H — فن البين إذاً أن H هي موجبة ،
 وأما D فهي على B موجبة ، وأما عند A فهي سالبة . وذلك أن D
 \leq على كل B ، و A قد يجب أن تكون ولا على شيء من D . فتكون إذن
 المقدمة السالبة واحدة وهي A و D . وعلى هذه الجهة بينهما يكون في المقاييس
 الآخر أيضاً . وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن
 يكون موجبا من كلتا الجهتين . وأما الذي بين السالب فهو سالب من
 إحدى الجهتين . ولهذا السبب هذه المقدمة تكون هكذا . وأما المقدمات
 الآخر الباقية فهي موجبات . فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف
 وأصدق ، وكانت السالبة تقيّن بالموجبة ، وكانت هذه لا تبين بتلك —
 إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق — فهي إذن أفضل .

وأیضا لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط ، وكانت
 هذه إما في البرهانية موجبة ، وإما في السالب سالبة ، أعني المقدمة الكلية ،

(١) ف : قد . (٢) ف بالأحرى : أي التي في الشكل الثاني والثالث . (٣) ص :
 كلٌّ ؛ ومرتها : كلٌّ . (٤) ف : أي السالبة . (٥) ف : أي واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إدكات السالبة
إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود
أقدم من غير الموجود) ، فإذا مبدأ البرهانية ^(١) الفصل [٢١٨ ب] من مبدأ
البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .
٢٥ وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل ، في أن يكون البرهان السالب
من غير المبرهن ^(٢) .

٢٦

< فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال >
ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب في البرهان أنه أفضل من
١٨٧ البرهان السائق للكلام إلى المحال .
وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما ، فتكن أ غير موجودة لشيء مما
توجد له ب ، وتكن ب موجودة لكل ح ، فقد يلزم أن تكون أ غير
موجودة لشيء من د . فإذا أخذت الحدود هذا النحو يكون لنا برهانيا
وهو أن أ غير موجودة لـ ح ، وأما السائق إلى محال فهذه ح > ماله < ؛
إن احتيج أن يبين أن أ غير موجودة لـ ب ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛
وب لـ ح ، فقد يلزم إذا أن تكون أ موجودة لـ ح . ويمكن هذا معلوما
١ مقرا أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد أ لـ ب . وإن كان مقرا
بأن ب موجودة لـ ح ، فإن أ لا يمكن أن توجد لـ ب .

- فترتيب الحدود في كلاً البرهامين على مثال واحد . والفرق بينهما هو
في هذا المعنى وهو : أى القصيتين أعرف من السالتيين ؟ أترى أن أ غير
موجودة لـ^(١) ، أو أن أ غير موجودة لـ^(٢) ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها
ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق إلى المحال . وأما متى كانت القضية
التي في القياس ، برهانياً ، وإثباتاً غير موجودة لـ^(٣) هي أقدم عند الطبيعة
من أ^(٤) ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها ، والقضية القائلة إن
أ غير موجودة لـ^(٥) فهي نتيجة . وأما أ^(٦) ، فالتى عنها تكون النتيجة .
وإس يلزم ، أن أرتفع شيء ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التى
منها ، لكن إنما يكون ما يثبت يكون القياس متى ما [١٢١٩] كانت حاله
هذه الحال ، وهى أن يوجد إما كالأكل عند الخبز ، أو كالجرح عند الكل .
ومقتضى أ^(٧) و < أ^(٨) > ليس حاشا لبعضهما عند بعض هذه الحال .
فإن كان البرهان الذى يكون بمقتضىات هي أعرف وأقدم هو أفضل ،
وكان كلاً البرهامين مصداقاً بأنه ليس يوجد الشيء ، غير أن تلك إنما تكون
بما هو أقدم ، وتلك < لأخر > بما هو أشد تأخرًا ، فالبرهان السالب أفضل
من السائق إلى المحال . فما هو < يكون > أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ،
من الطاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى المحال .

(١) من : كلى . (٢) ف بالأحرى : أى المقدمة والنتيجة التى في القياس المستقيم .

(٣) من : السابق . ونحو « المحال » كلمة بالأحرى راحة .

(٤) من : كلى . (٥) من : مصدقين . (٦) من : السابق .

٢٧

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءاً و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم ^(١) >
بأن الشيء موجود ، والعلم بلم الشيء الذي هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء
الذي هو مخلو من العلم بلم الشيء . وانعم أيضا الذي ليس هو على شيء ^(٢)
موضوع : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءاً و يقينا من علم تأليف
المخون . والعلم أيضا الذي يكون من أشياء هي أقل ، أكثر استقصاءاً و يقينا
من الذي يكون بالزيادة . مثل أن علم العدد أكثر استقصاءاً و يقينا
من علم الهندسة . واعني بقولي « بالزيادة » مثل أن الوحدة هي ذات ^(٣)
لاوضح لها ، وأما النقطة فهي ذات قد ضلت وضما . وهذا على طريق الزيادة .

٢٨

< وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذي يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من
مبادئ أول وهي أجزاء لهذه ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها .

- (١) الإضافة من لدنا . (٢) شيء أي ليس هو شيء محسوس هيسولاني .
(٣) شيء : لأن العددي سطر في الأعداد بذاتها ، و مرسق سطر بها من حيث هي ملاصة
لأما الصور مثلا والنظم . (٤) هـ : جوهر .
(٥) شيء : قولنا في النقطة إنها ذات وضع هو كما كازيادة على الذات ، فيحصل لها من
هذا أكثر كريب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لا وضع لها ، وإعنا سمي الوحدة
والنقطة جوهرأ على رأي القضاة حورين . (٦) شيء يعني أن العلم الواحد هو الذي
براهينه على الأشياء اللازمة بنفس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة لأحيائها .

٤٠ وأما العلم الذى هو مخالف لعلم < آخر ، > فجميع العلوم التى مبادئها
 ٨٧ ب ليس منها بأعيانها ، ولا تلك الآخر^(١) ، وعلامة هذا إذا أمعنا إلى مبادئ غير مبرهنة ،
 وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هى الجلس بعينه الذى توحد فيه الأشياء
 التى تبرهن . ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التى بها تقين هى فى الجلس
 بعينه ومثابرة .

٢٩

< تعدد البراهين >

• وقد يمكن أن تكون على شئ واحد براهين كثيرة ، وليس إنما يكون
 ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بينما فقط مثل أن
 < يوحد > الأوسط بين ^(٢) أ و ب : ح و د و ر ، لكن بأن يؤحد من
 رتبين مختلفين . مثال < ذلك > : لتكن أ المتغير ، والذى عليه د
 المتحرك ، والذى عليه ب القابل للثبة ، وأيضا لتكن ج القابل للسكون ،
 لحق أن يقال د على ب ، و أ أيضا على د ، وذلك أن قابل للثبة هو متحرك ،
 والمتحرك هو متغير . وأيضا حق < أن يقال > أ على ح و ح على ب .
 وذلك أن كل ما يقبل الثبة قد يقبل السكون ، والقابل للسكون قد يتغير .
 فيكون القياس إذا ما توسطت مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس
 يكون ذلك بالآ يكون ولا واحدة من الوسطين محمول على الآخر ، إذ كان قد
 يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحد بعينه .

(١) أى أو التى لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض . (٢) ف بالأحرى : الأوساط .

وقد يجب أن بحث في الشكليات الأخرى الدفينة على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

< الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين . وذلك أن كل قياس إما يكون إما بمقتضيات ضرورية، وإما بمقتضيات هي على أكثر الأمر . وإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضا ضرورية . وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا، فليس يكون عيه برهان .

٣١

< امتناع البرهان بطريق الحس >

وأیضا لا مبیل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان < الحس > لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا، لكن قد يبرم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن، وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس، إذ كان ليس هو لهذا، ولا هو الآن أيضا، ولا ما كان يكون كلب . وذلك أنما إنما نقول < إنه > كل الأمر الذي هو دائم وفي كل موضع^(٢)، فلما كانت الراهين

(١) بالأحرى الكلمة الدابة . (٢) ف : أي شيء . . .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين
 ٢٥ أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل
 إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد كنا نطالب
 بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قوم^١ إنما قد كنا نكون عالمين به. وذلك
 أن الحس قد يلزم أن يكون للأشياء الحسية. وأما العلم^٢ إنما هو
 العلم لشيء كلي. ولهذا السبب إنما ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين
 أن الأرض تستر، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك إنما كنا نحس حينئذ أنه
 ٤٠ قد أظلم الآن، وما كنا بالذين نعم بالكلية^٣ لئلا، إذا كان الحس ليس هو للأمر
 الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرض مرات كثيرة إذا تصيدنا
 الكلي كما تقتضى برهانا، إذا كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قبل أنه يُبنى ويُعرف السبب. فإذن الكلي على
 ٥ أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصور أيضا بالعقل^(١) في الأشياء التي
 الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم
 شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحب إنسان أن يسمى العلم
 بالبرهان الإحساس. — إلا أنه قد توحد أشياء ترقى في المطالب إلى فقد
 ١٠ الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها لما كنا نبحث، وليس ذلك

(١) ف بالأحرى: أى أن الكلي أشرف.

من قِبَلِ أَنَا كَمَا نَحْصُلُ علما بالمعاينة والإبصار ، لكن من قِبَلِ أَنَا كَمَا نَحْصُلُ
الكل من المعاينة والإبصار ، مثال ذلك أَنَا لو كنا ننصر الرجاء أَن فيه
مسأم ، وكما نرى الصوء يخرقها ، لقد كان يثنى لنا لَأَي سبب يحرق مِن
قِبَلِ أَن البصر في كل واحد واحد على الافراد يتصور معا أَن الحال في كلها
هذه الحال .

٣٢

< تعدد المبادئ >

فأما أَن تكون مبادئ^(١) جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أَن ذلك غير
ممكّن : أما أولاً إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق^(٢) . - وذلك أَن بعض المقاييس
هي صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [٢٢٠ ب] وإن كان قد تكون نتيجة
صادقة من مقدمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دسمة واحدة . مثل أَن
تكون \bar{A} على \bar{C} حقا ، ويكون الأوسط - وهو B - كذبا . وذلك
أنه لا A موجودة لـ B ، ولا B موجودة لـ \bar{C} . إلا أنه إن أخذ بين
هاتين المقدماتين أوساط ، كانت المقدمات كاذبة من قِبَلِ أَن كل نتيجة
كاذبة إنما تنح عن مقدمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصدق
والكذب هما محتلمان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها .
وذلك أَن الكاذبة قد يكون مضافا بعضها لبعض وغير ممكنة أَن تؤخذ لشيء .

(١) ف : أي مقدمات . (٢) ف . أي على الصور . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحر : أي تكون مبادئها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن المعدل هو حور أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس
أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر . ٣٠

وأما من الأشياء الموصوفة فهل هذا النحو ، وذلك أنه ولا مبادئ
المقاييس الصادقة هي وحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي
مختلفة في الجنس حتى^(١) ، به لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير
مطابقة للقطر ، وذلك أنه . أم تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها ،
وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة . إما في الأوساط ، وإما من فوق ،
وإما من أسفل ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحدود ، ولعصها
من خارج . وأيضاً ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي
التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وأعلى العامة مثل أن القول على كل
شيء إما موحدة وإما سائلة) وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ،
وبعضها هي موحدة بتلكيات فقط ، وبعضها لتلكيات فقط . وهذه هي
التي معها يكون البرهان «المبادئ العامة» . وأيضاً المبادئ ليست أقل من
النتائج بالكثير ، فإن أبدى هي المقدمات ، والمقدمات تكون إما زيادة
حد يقتضيه ، وإما أن يُدخَلَ . [١٢٢١] وأيضاً النتائج تنحصر إلى مالا

- (١) ف بالأحرى . كالمطلب والمهمة . (٢) ف بالأحرى : أى غير ممكن .
(٣) ف بالأحرى : أى في الشكل ٦ . (٤) ف بالأحرى :
(٥) ف بالأحرى : ح . (٦) ف بالأحرى : ٦ . (٧) ف بالأحرى : ب ح .
(٨) ف بالأحرى . أى والمعدل على أن الموجودات ليست واحدة .
(٩) موافقاً لتبقى بالأحرى طمست معناه . (١٠) ف بالأحرى : أى وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قبيل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا النحو ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدة بعينها أو محدودة والتأنيح بلا نهاية . فاما إن قال الإنسان على جهة أخرى بحسب ما مثل أن تقول إن هذه للهدسة ، وهذه للحساب ، وهذه للطلب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قبيل أن هذه هي واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهرأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديسين < أن > كل ما اتفق من جميعها حق . وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هي واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير اللبس ، إذ كان لا يكون هذا إلا في التعاليم التي هي بينة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون في التحليل بالعكس ، وذلك أن المبادئ هي مقدمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتصب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدمات الأولى غير ذوات الأوساط هي المبادئ ، إلا أنها واحدة في كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هي مختلفة

(١) ف بالأحرى : أى على طريق المطلق والخاص .

(٢) ف بالأحرى : أى المقدمات غير ذات الأوساط .

(٣) ف بالأحرى : أى المبادئ . (٤) ف بالأحرى : أى ولا في البرهان .

(٥) شبه : أى والسبب في أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأولى . (٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة ، فعمله أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس ، لكن من هذه هذه ، ومن هذه هذه . ومن اليمين الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضا مختلفة في الجنس ، وذلك أن المبادئ قال على ضربين : ^(١) التي منها ، والتي ^(٢) فيه . فاما التي منها فهي عامة ، واما التي فيه فهي خاصة ^(٣) بميزة العدد من ^(٤) العظيم .

٣٣

< العلم والظن >

والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية ، والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . وقد توجد ^(١) أشياء هي صادقة وموجودة ^(٢) ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه .

(١) ف : أي عامة . (٢) تحتمل ، التي .

(٣) ف : أي الخاصة . (٤) تحتمل ، هو . (٥) تحتمل : خاص .

(٦) ش : أي بشر : أي كما أن ميزة العدد من العلم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما في جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالي . وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادئ .

(٧) ش : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشيئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاحتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذي من جهة الموضوع . (٨) ش : أي ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع لظن .

(١٠) ش : وقد يطلب لم زاد على قوله : "صادقة" قوله "موجودة" ، إذ كانت =

- من البين إذا أن في هذه لا يكون علم^(١)، وألا تكون أشياء يمكن أن تكون
على خلاف ما هي عليه . وأيضاً ولا العقل^(٢) (وأعني بالعقل مبدأ العلم) ،
ولا أيضاً علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدمات طرذوات أوساط^(٣) .
والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقي إذا أن يكون
الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، وهذا
هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً . وهذا
هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت ،
وطبيعته هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسان يعتقد في ما لا يمكن أن يكون
على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم صلباً . لكن إذا
كان الأمر على هذا ، ويمكن أيضاً أن يصحكون على خلاف ما هو عليه ،
فلا مانع يمنع حينئذ أن يعطيه خطأ . وإذا مثل هذا الأمر قد يكون عليه
ظن ، وأما على الأمر الضروري فلم .

= الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة . لا يسكتد يقول إنه ي . راد "موجوده"
لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة ، مثل قولنا إن هـ ، ثيل غير موجود .
ويجيب النحوي بقول إن الإسكتد لم يصب في هذا . من هذا ليس هو ظناً (من غير) ،
بل علم . وذلك أن القول في ما ليس بموجود أنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون
على خلاف ما هو عليه . والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه "شأن قوله" "موجوده" في الأشياء
الممكنة ، وكأنه استعمل القول المصاعف ، أي التوكيد .

- (١) ف : أي برهان . (٢) شبه : خلاف ما علم به . (٣) ف : بالأمر
أي ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شبه : بهم من خارج التي هي مبادئ
البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .
(٦) شبه : أي أن الظن لا يكون على ما يعلم من الاستمرار ، بل هو على ما هو ممكن .

(١) فكيف يمكن إذا أن يُعلم ويُظن شيء واحد بعينه ؟ ولأي سبب لا يكون الظن علماً ؟ إن وُضِعَ إنسانٌ أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى نصير إلى غير دوات الأوساط حتى يكون بما داك هو عالم يكون هذا أيضاً يعلم ، وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود ، كذلك يلم هو ، وهذا هو الوسط .

١٥

(٢) فنقول إنه إن كان اعتقاد كل هذا من الحال ، وهو أن يعتقد في الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد الحدود التي بها تكون البراهين ، فليس إنَّما يظن ظناً ، لكنه يعلم علماً . وإن كان يعتقد أنها صادقة ، غير أنها ليست موجودة في الجوهر والصورة [١٢٢٢] ، فإنَّما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولم هو موجود أيضاً ، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود ، وإن كان بغير متوسطات فيظن أنه موجود فقط .

٢٠

فأما أن يكون العلم والظن شيئاً واحداً ، فذلك ليس لا محالة يوجد . لكن كما أنه قد يكون ظن صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً وظناً لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة ، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فبها ما هو كالممكن ، ومنها كغير الممكن ، فإن يظن < ظناً > حقاً أن القطر مشارك

٢٥

٣٠

(١) ثم : من هذا الموضع يذكر خلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف . حل قول التشكك . (٣) ف : جوهرية وأدبية . (٤) فأكلت حرووف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شئاعة، لكن أن يكون القطر < الذى ينطبق عليه القولان > شيئاً
واحدًا بعينه فهكذا يكون لشيء واحد^(١) بعينه . فاما المسألة لكل واحد
منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها، كذلك العلم والظن أيضا يكونان
لشيء واحد بعينه . أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن
أن يكون^(٢) حيوانا ؛ وأما الظن فبأن أنه يمكن^(٣) . مثال ذلك إن كان ذلك ما هو
موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجودا للإنسان^(٤) .
وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان^(٥) ، وعلى هذا النحو، على أنه ليس^(٦)
هو واحدًا بعينه بحر^(٧)

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه علم
وعلم معا . وإلا، قد كان يحصل شيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن
يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن، وهذا غير ممكن . وأما في مختلفين فقد
يمكن أن يكون كل واحد منهما . فاما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا
بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه^(٨) ، وإلا قد يكون له اعتقاد
معا - مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير
حيوان وأنه [٢٢٢ت] ليس هو حيوانا ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .

(١) شئ : أى أن يكون الموضوع لهذا واحدا (ص) واحد) بعينه .

(٢) شئ : أى يمكن ألا يكون حيوانا .

(٣) هو : موجود . (٤) ف : أى الموضوع .

(٥) ف : الذى ذكره . (٦) ف : كأنه ليس هو واحدا بعينه .

(٧) ف : أى الاعتقادات . (٨) ف : بالآخر : النحو .

وأما كيف يجب أن تقسم الناقية في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضها من علم الأخلاق خاصة. ١٠

٣٤

< الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسْ حَسْ ما يكون في وقت لا يؤتى للبحث عن الأوصاف، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائماً مضيء، يفهم سرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير، لو إذا رأى إنساناً يخاطب عيًّا يعلم أن ذلك لكما يقتض، أو أنهما أصلاً من أجل أنهما أعداء واحد بينهما. وذلك أن الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة > . . . فلكن < البر > ما ينظر إلى الشمس الذي عليه ٢ وأنه < ينير هو ما عليه > ب، والقمر الذي عليه ج. فبـ موجودة لـ ج، أعني للقمر، وأعني بـ أنه ينير من الشمس، وبـ موجودة لـ ب، أعني أن البر < هو أن يكون > هذا أعني إلى ناحية ما منه ينير. فـ أ إذن موجودة لـ ج متوسط < ب > . ١٥

[[تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس في البرهان، نقل أبي نصر متى بن يونس القناني من السرياني إلى العربي، نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار، قول به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحاق بن زرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها .]]

(١) ف: أي في قوى النفس . (٢) ف: يريد الحر: النظرى بأسره .

(٣) ف: صيرب . (٤) ص: اصداق .

(٥) هنا يريد ملاحظة تقاربي هي "قرأت هذه المقالة براءة فهم بحسب لاحتفاء والقدرة ناقسطانية؛ وعلت على مقام أحسن على النسخ وبعين (٦) على ب . ثم جداه لله وحده"

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية من كتاب "البرهان"

قل أبي بشر متى بي يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلّة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء التي نطلب^(١) < هي > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية^(٢).
والأشياء التي نطلبها هي أربعة : أحدها أنه يوجد^(٣) والآخر لماذا ، إن كان
موجودا ، وما هو .

(١) شبه : عنائه في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأي
طريق يستخرج ، وكيف الترتيب إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب
والدلائل أيضا .

(٢) شبه : الأشياء المطلوبة بها معرفة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا
الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تشرق . فالمفردة يطلب من أمرها . هل هي ؟ ثم :
ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟
فالأشياء إذن التي نطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؟ < ٢ > وما هو ؟ < ٣ > وهل
هذا موجود لهذا ؟ < ٤ > ولماذا هذا لهذا .

(٣) شبه : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شبه : أي أن المعاني المطلوبة هي مسببة لتسخرجة من الطلب .

(٥) شبه : أي الأشياء الحقيقية .

(٦) شبه : إنما رتب هذه الأربعة هذه الترتيب ، وصير بين الوسيط واحد من كذا ، فلا يطلق

أن البسيطين هما بسيطان لحدين المركبين .

- ٢٥ وذلك أتا متى طلبنا أى الشئين^(١) : أهذا ، أو هذا ؟ من حيث قد وضعنا بالعدد^(٢) — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفاً أم لا ؟ فإننا نطلب هل^(٣) يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أتا إذا وجدنا أنها تقبل ، قد كنعنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أول الأمر أنها تقبل الكسوف ، ليس نطلب أى الأمرين^(٤) يرى هو ، وإذا علمنا أنه قد يوجد ، طلبنا حينئذ لأى^(٥) سبب^(٦) يقبل الكسوف ، ولأى سبب^(٧) تتحرك الأرض .
- ٣٠ فهذه هكذا نطلبها . وبعض^(٨) يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجوداً أو غير موجود — وأما نطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق^(٩) ، لا أنه أسض أو غير أسض . وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذا الإله ، أو ما هو الإنسان .

- (١) ف : أى المتناقصين .
- (٢) شر : قال الشيخ لأنه شير هذا القول - وهو قوله : " من حيث قد وضعنا بالعدد " — إلى الطلب المركب ، وهو اختصاص موضوع ومحمولاً . وأقول الأعداد اثنان ، لذلك أوجب له العدد ، مرة بين وبين خطوط الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط
- (٣) نحب : به . وهو لأخيرة : أى السبب .
- (٤) ف : يعنى المتناقصين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : ماذا .
- (٧) ف : أى أورد ذلك على طريق التألف ، لأن الأرض تتحرك .
- (٨) ف : أى المطالب المترقة . (٩) أى المطالب المفردة .
- (١٠) ف . أى أحدى الموجودات ، أم ليس هو فى الموجودات ، أم هو مثل غير آيل .
- (١١) ف : أى خط .

< كل مطلب هو للأوسط >

فالأشياء التي نطلبها، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علمنا يقيناً^(١) هي هذه، وهذا عددها^(٢). وإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [٢٢٣ ب] موجود على الإطلاق)، فإننا نطلب: أترى قد يوجد له شيء، أو وسط^(٣)، أم لا؟ (ومنى علمنا^(٤) إما أنه يوجد أو أنه موجود، إما بالجزء^(٥) وإما على الإطلاق، وطلبنا من الرأس: لم هو؟ أو: ما هو؟ فطلبنا حيثئذ إما هو أن يطلب ما هو الأوسط. وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء < و > على الإطلاق. أما بالجزء فإن يطلب: أترى يقبل القمر كسوفاً؟ أعني عدم البور، أو يريد تريدنا. وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود. أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر والليل).

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطاً^(٦). وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة. وفي جميعها إنما يطلب هذا: ليت شعري قد يقبل الكسوف؟ ونطلب في هذا إما هو: أترى يوجد شيء هو علة، أم لا؟ ومن بعد هذا، عندما يعلم أنه يوجد، يطلب ما هو

(١) ب : أي برهاناً . وإنما أورد ذلك بضم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية .

(٢) ب : أي التي قد ذكرها . (٣) ب : أي أربعة . (٤) ح : أبشراً :

ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود الحصول الموضوع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ب : يعني به يعود الحصول للموضوع .

(٦) ح : كسوف . (٧) ب : أي يوجد شيء متوسط .

إذن هذا؟ وذلك أن علة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها
 على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من
 الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط. وأعني بقولي
 ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع — مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس
 أو المثلث، وأما شيء عما يملكسوف وللتساوي والملا لتساوي. أو إن كان في الوسط
 أولاً. وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وللم هو، هو
 واحد بعينه. ما هو الكسوف؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض إياه. لم هو
 الكسوف، أو لم يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد بوجهه عندما تستره الأرض.
 ما هو اتدق الصوت؟ نسبة للأعداد في الجدة والثقل. لم يوافق الحد
 الثقيل؟ — لأن الثقيل والحد يشبه الأعداد. أترى نسبتها موجودة
 في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبها ما هي نسبتها.

فاما أن الطلب هو [١٢٢٤] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء
 التي الأوسط فيها محسوس. ذلك أنا قد طلب ونحن لا نحس بالكسوف

-
- (١) شبه : أي : لا إذا طلب هل توجد علة موحدة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون
 طلباً لعل موحدة هذا الأمر بعينه، لكن لتعبر جوهر الأمر بالكلية .
- (٢) ف : لا (٣) ف : أي بالكلية .
- (٤) شبه : أي وأحياناً بقول : شيء ما — وهو أي شيء. هو المحصول الذي يوجد لهذا الموضوع .
- (٥) شبه : أي بين كانت الأرض في الوسط .
- (٦) ف : أي في الموضوع . (٧) ف : يقطع .

مثلاً إن كان موجوداً أم لا ، ولو كان على القمر لما كانت لا هل يكون
الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعاً معاً ،
إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية ، فإن الحس إنما هو
أنه الآن يستتر ، وذلك أنه بين أن الآن أيضاً يقل الكسوف . ومن هذا
قد كان يكون لنا الكلي .

فالعلم — كما نقول — بما هو ويلم هو واحد بعينه ، وهذا إما على الإطلاق :
لا شيء من الأشياء الموجودة ، وإما شيء من الأشياء الموحودة — مثال ذلك
العلم بأنها قائمتان أو بانه أكثر أو أصغر .

٣

< الفرق بين الحد والبرهان >

أما أنت في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط وذلك
بين ظاهر ، فاما كيف يظهر معنى ما هو انشئ ، وأيما هو طريق يوافق
به ، وما هو الحد ، ولأى الأشياء هو — فطبعاً بذلك من حيث سير
أولاً على هذه المعاني شكاً . وليكن مبدأ الأقاويل المستأضة ما هو
الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أتري قد يعلم

(١) حد : أى هل هو موجود ، أم لا ؟ (٢) حد : أن .

(٣) حد : أى من مشاهدتنا لكسوف مرات كثيرة أنه يتكسف لستر الأرض إياه من
علما كليا أن كل ما يتكسف إنما هو لستر الأرض له . (٤) ف : أى المفردة .

(٥) ف : أى المركبة . (٦) « هاشم عند هذا الموضع » من هنا تبدأ

الكلام في الحد ، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد منه بالبرهان والحد

- ٩٠ ب شيء واحد على جهة واحدة^(١) بالحد والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحد قد نطق^(٢) أنه لما هو شيء ، وما هو الشيء بأسره هو كل وموجب .
والمقاييس منها سالبة ، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة ، والتي في الشكل الثالث غير كلية . وبعد ذلك ولا لجميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حد — مثال ذلك أن كل مثلث رواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، وهذا عليه برهان ، وليس له حد من قبل أن العلم [٢٢٤ ب] على طريق البرهان هو أن نقتنى البرهان . فإدأ إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البين أنه ليس يوجد لها حد أيضا . وإلا قد كان للإنسان أن يحلها بالحد أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له سما . والتصديق الكافي بهذا هو الاستقراء أيضا ، وذلك أنه ولا شيء واحد^(٣) عندما حددها يكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العرض . وأيضا من قبل أن الحد مسمى ومعرّف بجوهر الشيء . ومن البين الطاهر أن أمثال هذه ليست جواهر^(٤) .

(١) ش . إما مال من جهة واحدة لا^(١) قد سمع المثلث مثلا يحده ما هو ، وأنه . شكل مسطح يحيط به ثلاثة خطوط . وقد علم أيضا برهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد نبيه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثاني من طريق أنه لزوم شيء آخر .

(٢) ب : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أي ليست بجوهر المحدود .

- أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حد، فذلك بين . وإذا يقول : الكل ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو ^(٢) بينه، وذلك أن العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . وإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه، فقد يلزم شيء غير ممكن، وذلك أن الذى عنده حده، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ البرهان هي حدود، وهذه فقد تبين فيما تقدم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة، وأيضا مبادئ للبادئ، ويمتز هذا بلا نهاية، وتكون الأوائل غير متناهية . — إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هو مبرهنة ؟ أو قد يكون لشيء واحد بينه حد وبرهان ؟ لكن ذلك غير ممكن، وذلك أنه لا برهان لما له حد، من قبل أن الحد لما هو الشيء وتطوهر .
- وأما البراهين فظاهر من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشيء » وصفا، وتقتضيه اقتضايا . — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هي [١٢٢٥] للوحدة، وما هو التعمد . وكذلك تلك الآخر . — وأيضا كل برهان إما يبين شيئا على شيء . — مثال ذلك : إما أنه يوجد، وإما أنه لا يوجد .

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تأكلت حروفا . (٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هي مقدمات غير ذات وصول، والوصول فيها إما حد، وإما جزء وحد . (٤) ف : البراهين . (٥) ش : تأتى السرياقى : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة . (٦) ف : بالآخر : مرتفعة . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى . (٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .

وأما في الحد فلا شيء يحمل على شيء آخر ، لا الحيوان على ذي رحلين ،
ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط .
وأبضا معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد ، هما مختلفان^(١) . فالحد يعرف
ما هو الشيء ؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد .
والبرهان^(٢) على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه .
وأقول هذا من قِبل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوي الساقين زواياه
مساوية لقائمتين إن كان قد بين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا
كل ، وهذا أن ، أعني أنه يوجد وما هو ليس حائما بعضهما عند بعض هذه
الحال . وذلك أنه ليس ولا واحد منهما جزء لواحد منهما . وطاهر إذن
أنه لا لكل ما له حد له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حد .
فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه^(٣) .

من البين أنه لا الحد ولا البرهان هما شيء واحد بعينه ، ولا أيضا
أحدهما أيهما كان في أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لها ، المرتبة
تحتها ، حالها هذه الحال^(٤) . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتي به من الشك
في هذه .

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أي أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن الشمس مائكة .

(٣) ص : من جهة واحدة .

(٤) ص : أي واحدة بأعيانها .

< لإبرهان على المساهمة >

- وأما القول^(١) ما هو الشيء^(٢)، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،
 أم لا يوجد ، كما وضع الآن القول^(٣) ؟ وذلك أن القياس قد بين شيئا على
 شيء بالمتوسط ، فأما معنى ما هو^(٤)، هو خاصة^(٥) ومحمول من طريق ما هو^(٦) . وهذه
 قد تلزم ضرورة [٢٢٥ ب] أن تنعكس بالتساوي : فإنه إن كانت^(٧) خاصة
 لـ^(٨) معلوم أنها خاصة لـ^(٩) ب وب خاصة لـ^(١٠) ج ، فجميعها إذن خواص
 بعضها لبعض . فإن كانت^(١١) أ أيضا موجودة لجميع ب من طريق ما هو ،
 وكانت ب أيضا بالجملة تقال على كل ج من طريق ما هو ، فقد يلزم ضرورة
 أن تكون أيضا مقولة على ج من طريق [ما طريق] ما هو . فإن لم يأخذ
 الإنسان بأن يكرر بهذا النحو^(١٢)، فليس تكون^(١٣) محمولة على ج من طريق ما هو
 إن كانت^(١٤) موجودة لـ^(١٥) ب من طريق ما هو ، ولم يكن على جميع ما يقال
 عليه ب من طريق ما هو . ومعنى ما هو قد يوحد لكليهما ، فتكون إدا ب
 أيضا على ج من طريق ما هو ، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له
 موجودا لكليهما . فيكون معنى ما هو والوجود له موجودا أولا في الأوسط .

- (١) ش : هل يمكن أن يخام للإبرهان على الخد أنه على الشيء . (٢) ف : معنى .
 (٣) ش : من أنه ليس كل ما له حد عليه برهان . (٤) ف : أي الخد . (٥) ف :
 أي هو خاصة لذلك المحدود . (٦) ش : أي الخاصة بالحد . (٧) ف : الخد .
 (٨) ف : المحدود . (٩) ف : أي ج . (١٠) ف : الأوسط .
 (١١) ف : أي لا يكون بعضها أعم من بعض .
 (١٢) ش : أي بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط ، والأوسط حد للأصغر .

وبالجملة ، بـ ن وحد البرهان على ماهو الإنسان . فليكن جـ الإنسان ،
ولكن أـ — وهي معنى ماهو — حيوانا دار حلي كان ذلك أو كان شيئا آخر .
فإن انقاس هذا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون أـ محمولة على كل بـ ويكون هذا
قولاً آخر متوسطاً ، فيكون إذاً هذا أيضاً معنى ماهو الإنسان ، فإذاً إنما
ياخذ ما يجب أن يبينه أخذٌ . وذلك أن بـ أيضاً هي معنى ماهو الإنسان .
وقد يجب أن نتأمل في المقتضين جميع الحدود الأول غير ذوات الوسط ،
إذ كان بهذا حاصلةً يقين ويظهر ما يقوله . فالتدين يشنون ماهي النفس
أو ماهو الإنسان أو ماهو شيء آخر — أى شيء كان من الأشياء الموجودة
وعما يرجع بالتساوي — فقد يصادرون على المطلوب الأول . مثل أن
يوجب الإنسان أن النفس هي ماهو صفة الحياة لداته ، وهذا هو عند
محرك لداته ، وذلك أنه قد يلزم ضرورة [٢٢٦] أن يصادر على أن النفس
هي عند محرك لداته . وتكون مُصادرتها لهذا على أنه هو هو بمعنى واحد
بـ . وذلك أن ليس إن كانت أـ لازمة لـ بـ ، وهذه لـ جـ ، تكون أـ لـ جـ
معنى ماهو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛
ولا إن كانت أـ في ذلك الشيء ^(٣) ومحمولة أيضاً على كل بـ . وذلك أن ماهو ^(٤)
موجود حيواناً قد يحمل على ماهو موجود إنسان (فإنه حقيق أن يقال إن

(١) ف بالأحر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .

- كل ما هو موجود إنساناً هو موجود حيواناً ، كما أنه كل إنسان أيضاً هو حيوان^(١) ، ولكن ليس بهذا النحو على أنهما شيء واحد . فإذا إن لم تأخذ هكذا لم يُقَسَّ عليه أن ^(٢) موجوداً لـ ^(٣) ما هي والوجود لها ونفس الجوهر . فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي ^(٤) والوجود لها أولاً . فليس إنما يتبين إذا بيانا إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

- وأيضاً ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس فليس ، إذ كان يلزم ضرورة في وضع من المواضع أن يكون ذلك الأمر موجوداً بوجود أشياء ما . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بين بيانا ، كذلك ولا الذي يقيس ، إذ كانت النتيجة لا يصدر عليها ولا يسلم أنها موجودة ، لكن إما يلزم ضرورة إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم يصرح بها فاك الذي يجب . < فيسأل مثلاً > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير متفلس ، ثم يأخذ أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياساً . وأيضاً كل حيوان إما أن يكون ماشياً أو ساجحاً ، ويأخذ أنه ماشٍ . — والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة

(١) شر : الذي ذكره . (٢) فيكون عدد : تأكل حروفها . (٣) تأكل حروفها . (٤) ف : أي لا يكون منها فاس . (٥) ف : المير . (٦) ف : أي الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف . (٨) شر : العلم عليه ليس هو السر بالي : وهو مع ذلك لا يحجج اليه ، وأما شر : بها في قوله . (٩) من : ماشي . (١٠) شر : أي حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هو لارتماً من الاضطراب التي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخداً .
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا بأشياء كثيرة^(١) أو بأشياء يسيرة ، إذ كان
[٢٢٦ ب] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

وقد يتفهم به أيضاً الذين يستعملون هذا الواحد في الأشياء أيضاً التي
يمكن أن تنقسم . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بداته ؟ وأيضاً
ما المانع من أن يراد شيء^(٢) ما أو يترك شيء^(٣) أو يتجاوز الجوهر^(٤) ؟ — فهذه
قد ترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح بأن يؤخذ الأشياء المحمولة
عما هو كمالها وجعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك
< أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص
< شيء > . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون جيل^(٥) غير متجزئ .

(١) ف : الذي ذكره .

(٢) ثم : أى أن يتعدى من الجوهر ويخدد إلى المائت .

(٣) ف : أى ناقصة .

(٤) ثم : أى أن يريد قسمه لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لاختصاص الفصول الذاتية .

(٧) ثم : أى أنه قد يمكن أن يختص من هذه الأغلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة .

(٨) ثم : أى إذا سمح لمليون بل ناطق وغير الناطق أخذ أن الاسم ناطق ، وأسم

الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأحد أن الإنسان مائت . فانه إذا لم يجمع في قسمته إلى المائت بعد

أن يصيب إلى المائت المحلى ناطق ، فانه لا يتجزأ المائت لمضاف إليه حتى ناطق .

- غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعله أن يكون يكسب علما بحجج
 آخر . وهذا غير مستطاع بوجه من الوجوه ، وذلك أنه ولا الذي يستقري لعله
 أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرف الشيء تعريفا . وأما قياس فليس يأتي به
 الذي يقول الحد في القسمة . فكما أن^(١) في نتائج التي بلا أوساط إن قال
 إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء
 قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا في الحدود التي تكون بطريق
 القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مائة ، دورحين ، بلا
 أجنحة . لم ذلك ؟ في واحدة واحدة من الزيادات^(٢) ، وذلك أنه يحبر ويبين

(١) شـ . ليس هذا في السرياني . (٢) تحت ثلث . (٣) بـ . بالآخر . مـ

(٤) شـ : قال الشيخ ، رموا انهم طبعه ، فتركت في هذا الفصل أن بين أنه كما إذا
 أورد إنسان من الناس نتيجة الحصول فيها موجود لأول الموضوعات لا يسأل لم ذلك ؟ فيعطى
 السبب ، كذلك أيضا في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأعطى أحد القسمين يسأل .
 لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطائه السبب ليس هو في أن يريد هذا أوسط يتم به قياس على أن
 الأكبر موجود للأصغر ، بل إعطائه السبب هو أن يقول ، ما مثل في المثل : لم أسدت أن
 الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نطلب
 فنظن أن هذا هو وسط قياس هذه الحكايات : الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان ؟
 وكل ما ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن
 ليس المقسمة القاطنة إن الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت
 الحيوان . والشيء ليس يقين بما هو مثله في الظهور . به هذا هو المرص في هذا الفصل .

(٥) شـ : قال : يريد بذلك المصولات التي توجد لأول الموضوعات لها ، مثل مسواة
 الزوايا الثلاث من المثلث لثلاثين .

(٦) فـ : أي الفصول .

بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل^(١) إما أن يكون مائتا ، وإما
غير مائت وكل قول هذه حاله هو حجة^(٢) ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة
[٢٢٧] غير أن الحجة لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على المساهية بالقياس الشرطى >

أقرى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول
الموضوعة أن معنى ما هو الشيء . والوجود له في ذاته هو الذى من خواص
تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هي وحدها فقط من طريق
ما هو ، والكل هو حاسبة ؟ مهده إذا هي معنى الوجود لذلك . — فنقول :
إن هذا القول أيضا قد يأخذ أحدا معنى ما هو والوجود له بداته ، إذ كان
قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط^(٣) .

وأيضا كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس (إذ كانت المقدمات
التي منها يكون القياس هي دائما كلاً وجزءاً) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود
له في ذاته يجب أن يكون في القياس ، لكن يكون موجودا إذا كانت هذه

(١) ف : يبي كل حيوان . (٢) ف : بالأحر . في الرياض : وكل مول
كهذا ليس هو حجة . (٣) ش : أى أن القياس إما يكون محدد أوسط ، والمحدد الأوسط
المأخوذ في هذا القياس هو حجة الشيء مقترنه . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن
نصل قياسا أن دراما الملك مسارية لفاتحين ، لا تأخذ معنى القياس ، أى حده ، وبعبارة مقدمة
في القياس ، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته . (٥) ف : أى القياس .

- ١٥ موضوعة ناحية، ويؤانده بهذا من شكك و مرقى أن الذي أتى به هو قياس^(١) أولاً^(٢) ويقال إنه قد كان القياس هذا، فيناقص بذلك القائل بأنه لم ينقص على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته . وقال : بل لعمري ! وذلك أن هذا هو الذي كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه . فإذا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه . - لكن لعله أن يبين بالشرطة - أعني بالأصل الموضوع، مثال ذلك : إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه سمع والمحتف ، فالمعنى لضده هو أنه لضده . وهذا في جميع الأشياء التي يوجد لها معنى مصاد . فالخير مصاد للشر ، والمنقسم للانقسام . فالوجود إذاً للخير هو أنه للخير المنقسم . فإن هاهنا أيضاً إنما يبين الأمر عندما يأخذ معنى ما هو والوجود له في نفسه ، وأن يقتصب شيئاً آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له في نفسه . ليكن^(٣) ، إذ كان في البرهان أيضاً قد يؤخذ أن هذا على هذا . غير أنه ليس هو هو بعينه ، ولا أيضاً ذلك لأمر بعينه الذي القول عليه ومنعكس بالتساوي [٢٢٧ ب] والشك نحو كليهما .

(١) ف : أي محذ القياس . (٢) ع : من أن رواها المثلث الثلاث مساوية لقائمين - (٣) ف : أم لا . (٤) ف : أي : قول إذا وصفت فيه أشياء أكثر من واحد وبأى الخ . (٥) ف : ليس هذا في السرياني ، ولا يحتاج إليه هنا . (٦) ع : أي عندما يؤخذ حذ مني . آخر مسلم . (٧) عند هذا الموضع بالهاتش : أي هو مطلق أن يأخذ أن شيئاً على شيء ، غير أنه لا مطلق أن يكون ذلك الأمر الذي يقصد إلى تبينه يأخذه بعينه مقدمة . (٨) ف : ليس .

أعني الذي بين طريق القسمة ، والذي يقيس بهذا النحو هو شك^(١)
 واحد بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيوانا متشاما ذا رجلين ،
 لا حيوانا ومتشاما . وذلك أنه ليس ولا شيء^(٢) واحدا من الأشياء المأخوذة
 يلزم ضرورة أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد
 صينه — هو موسيقوس وعمرما طبقوس^(٣) .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعل أي جهة بين الجوهر ، عندما يفصل ويحدد ، معنى ما هو
 موجود ؟ وذلك أن ليس فصله كفعل الذي بين من الأشياء المتقربا :
 أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شيء آخر
 موجودا ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضا فصله كفعل من يستفري
 الأشياء الجزئية ، من قبل أنها ظاهرة ، على أن جميعها هي على هذه الحال
 من قبل^(٤) أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ، وذلك أنه ليس إنما
 بين ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر
 يبقى ؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصع .

وأيضا فكيف بين معنى ما هو ؟ فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان
 أو شيئا آخر — أي شيء كان — أن يعلم أيضا أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أي بالقياس من الشرطي . (٢) من واحد .

(٣) ف : أي الخلقة . (٤) ف : نحوي . (٥) ف : أي ولا واحد
 من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أي المستفري .

ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت :
صتائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو صتائيل
فلا يمكن أن يعلم .

- فإن كان إذا يبين ما هو فهو يبين أيضا قول واحد به < به > أنه
موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى
١٠ ما هو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأبضا إنما يقول إنه يلزم
أن يبين أنه موجود لكل ما هو موجود بالرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .
وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا لشدة على الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو
جسما . فالرهان إذا يكون على أنه موجود . وهذا هو الذي تجري عليه الآن
المعلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتصب اقتصاها [٢٢٢٨] على ما إذا يدل
١٥ المثلث ، وأما أنه موجود فيهرن برهانا . فما الذي يبين إذا الذي يحدد ما هو ،
لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك
غير ممكن .

- وقامر أيضا في ضروب الحدود التي لا يبين بها من يحدد أنه موجود .
وذلك أنه إن كانت النائرة شيئا متساويا من وسطه ، إلا أنه ليس بخبر لم هو
٢٠

(١) ف : أنه . (٢) ش : أي الحدود التي تورد لأشياء ما فلا يفرض بإيرادها
أن الشيء موجود . (٣) ش : أي شكل مسطح في داحه نقطة كل الخطوط الخارجية
منها إلى الخط المحيط . متساوية (ص . متساوية) . (٤) ش : أي أن هذا الحد ليس
أن النائرة موجودة ، ولا به حجة تصطر أن تكون حد النائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لقائل أن يقول إن هذا المعنى ^(١) هو بلجس من نحاس أيضا ، فإنه ليس تعرف الحدود أنه ^(٢) قد يمكن أن يوجد ما حبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي صبروا به ، لكنه مطلق دائما أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يعد بين بياننا إما ما هو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا لما هو قد يكون الحد قولاً دلالة دلالة الاسم ^(٣) بينها . لكن هذا شيع : أما أولاً فمن قبل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولا أشياء ليست موحدة أيضا . وذلك أنه لنا أن يدل على أشياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام ^(٤) حدوداً ، إذ كان قد يوضع اسم لأي كلمة كانت ، فيؤخذ إذن ^(٥) بالاجتباء أنا قطع ونتكلم بالحدود ، ويكون إيمان حدًا . وأيضا ولا برهان واحدًا يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . وإذا ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

٢٥

٢

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه ، ولا أيضا القياس والحد نفس واحد بعينه . ^(٦) ومع هذه أن الحد لا يبين بياناً

٢٥

(١) ف : أي حد الدائرة . (٢) ف : أي الحدود .

(٣) ف : أي تشكك . (٤) ف : أي هذا الحد لهذا المحدود .

(٥) ف : ألبنة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « ف » .

(٧) ف : دوات ، ومرفها ، أي ليست دوات قائمة . (٨) واجمع الجزء الأول

من ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ، وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حدًا » . والقياس

هي الإلياذة لمويرس . (٩) بالهامش عند هذا الموضع ، قال الشيخ : لاصيل إلى أن

يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين ، واحد — إذ هو دال على ماهية الحدود لا يمكن

أن يكون بينهما وسط . فذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .

ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً إلى أن يعلم معنى ما هو ، لا بالحد
ولا بالبرهان أيضاً .^(٢)

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذي قيل من هذه الأقاويل قولاً
١٩٢ حسناً ، وما الذي لم يحسن في القول فيه ؛ وما هو الحد [٢٢٨ ب] ؟^(٣)
ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس
يوجد له البتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والمعلم بعلة ما هو هما كما
قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والحق في هذا هو أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما
أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهنًا ، أو غير مبرهن ؛ فون كان إذن
آخر ومختلفاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين
في الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذي تبين هو كلياً وإيجاباً . فالصرب
الواحد هو هذا الذي اعتبر الآن ؛ وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر .^(٤)
١٠ وذلك أن الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي^(٥)

(١) ف : أي بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يمتنع .

(٣) ف : أهيب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) ش : أبرقتر : يبي أنه قد يتبين أن العلم بما هو الشيء . هو العلم بما هو العلة الموصية

لما هو الشيء . (٦) ش : أي إما أن يكون السبب رماهة الشيء . واحداً بعينه .

(٧) ف : أي : سوى ما هو سببه . (٨) ش : لدى قد ذكره في الفصل الذي

قبل هذا . (٩) ح : كلي وإيجاب . (١٠) ش : أي والسبب في أنه لا يكون

على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حقا . (١١) ف : أي الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . ^(١١) فإنَّ ما أحدهما فيبتين ^(١٢) ، وأما الآخر من الأشياء التي هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تبين لأمر واحد بعينه .

أما أن هذا الصرب ليس هو برهانا فقد جبرناه فيما تقدّم ، غير أنه قياس منطقي . وأما على أي وجه يمكن ، فنحن نحرون بذلك بأن نعود من

الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كما أنا نطلب لم هو عندما < نعرفه ، لكن > كثيرا ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو ، قبل

أن نتعرف أنه موجود ، وكذلك لا سبل إلى أن نتعرف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن

نعلم ما هو إذا لم تكن تارفين بأنه موجود ، فعلى أنه موجود قد يحصل لنا أحيانا طريق العرض ، وأحيانا من حيث يوجد معنى من الأمر —

مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السماء ، وأن الكسوف فقد ما للنور ، وأن الإنسان حيوان ، وأن الشمس الشيء المتحرك ذاته . بجميع الأشياء التي

(١) شبه : أي الأمر إذا كان الوسط موجودا (من . موجود) له . — وفي تطبيق

قارن : الذي مر . (٢) شبه : قال في هذا إنه يجب رصع الواضع ، لا أنه

بالقيضة قياس . (٣) ف : أي في أن يصح الحجة من البرهان .

(٤) شبه : مما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود

إذا عرفناه بوسط معرفة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف .

(٥) شبه : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس ،

لا يكون له في وقت الاستقبال مثل قيام بكره وبين القمر خارج ، مثل عيم .

- ٢٥ نَعْلَمُ بطريق العَرَضِ قد يلزم ألا تكون موجودة [١٢٢٩] عندنا في باب ما هو، إذ كنا لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وحوداً، وأن نطلب ما هو - فيما ليس هو حاصلًا عندنا أنه موجود - ليس هو ولا طلباً . فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . وإذا كان لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود . - فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود : ليكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ما عليه أ ، وليكن القمر ما عليه ح ، وليكن ستره الأرض ما عليه ب . فالطلب : أن ترى يقل الكسوف أولاً ، هو الطلب من أمر ب (اموجوده) في أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل يوجد له علة ؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن ذلك موجود أو أي جزء من حرف التعيين توجد علة .
- ٢٥ أن ترى العلة في أن له زاويتين قائمتين ، أم على أن ليس له ؟ وإذا وقفنا على أنه موجود ، فإننا نعلم معاً لم هو إن كان وجوده يأخذ الأوسط . وإن لم يكن ، فإننا نعلم أنه موجود . وأما لم هو ، فلا . فليكن القمر ب ، وليكن الكسوف أ ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء ، ما عليه ب . فإن كانت ب موجودة [لا ح] ، أعني أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط ، وأما لده أعني أنه ينكشف . أما أنه ينكشف فهو معلوم ؛ وأما لم ينكشف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود أ لا ح معلوم ، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أنرى

هي استتار أم انقلاب^(١) القمر، أم الانطفاء ؟ وهذا هو قول أحد الطرفين -

مثال ذلك في هذه الآية . وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض .

ما هو الرصد ؟ - انطفاء الدر التي هي في السحاب . لم تُرصد^(٢) - لأن النار

تطفئ في السحاب . فليكن السحاب ح^(٣) ؛ وليكن الرصد آ ؛ وليكن انطفاء

النار ب [٢٣٩ ب] ، ذب موجودة لـ ح^(٤) ، أي للسحاب^(٥) ، وذلك أنه قد

تنطفئ النار فيه^(٦) ، و آ - وهي الصوت - موجودة هذه . وب هي قول آ ،

وهو الطرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر ، فقد يكون ذلك

من الأقاويل التي هي **بقيّة**

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما ، فقد خبرنا به ، فإذا القياس

على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا

بالقياس والبرهان . ولدهت لا سبيل إلى أن تعلم معنى ما الشيء من الأشياء

التي توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه ، كما

خبرنا في شكوكنا

< لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر ، وبعضها لا يوجد .

فن البين أن الأشياء أيضا التي لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهي

(١) هـ : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب في ذلك إلى ما كان يراه ارقطيس من

أن عروب الكواكب مصادها . (٢) ب : السحابة . (٣) ب : فيها .

(٤) ب : الباقية .

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر . وهذا ما يجعله صاحب العدد . وذلك أنه يضع وضعا أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط والتي قد يوجد فيها الجوهر^(١) علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نين معنى ما هو .

١٠

< أنواع الحد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، من البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذا كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة قد خبرنا به فيما تقدم من قيل أنا لا أعلم ولا أنه موجود أو لا ، اللهم إلا بطريق العرض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالباطن ،
بمثلة إيلياس^(٢) ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق العرض . — فأحد الحدود [٢٣٠] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ بذلك المتقدم قد يدل دلالة ، فأما بيانا فلا يبين . وهذا الآخر من البين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرْعَد ؟ وبين أن يقال :

(٢) أي الإيابة = *Ilade* .

(١) ف : لوجود .

- ما هو الرعد ؟ — فرقاً . و ذلك أنه قد يجيب أما في ذلك ، فلأن النار التي
 في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار
 في السحاب . فإذن قول واحد معينه يقال على جهتين مختلفتين ، فأما في تلك
 الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . وأيضا حد الرعد أنه
 صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء
 التي لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن . ١٠
- فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس
 على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو .
 فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ،
 ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيها لا يوجد ؛ وأيضا على كم صرب يقال^(١)
 الحد ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى
 الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحد عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ،
 موجودا لأمر واحد معينه ، وكيف لا يمكن .

١١

< العمل المختلفة مأخوذة أوساطا >

- ولما صكنا إنما نطق أما قد علمنا متى علمنا العلة ، وكانت العلة
 أربعا^(٢) : إحداها : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والأخرى . ٢٠
- (١) تأكلت حررها . (٢) كانت : « ضربا » ثم شطب على « با » وأبدل بها « ب »
 وكتب فارتى في المذهب صممه « رند يجر الاعراب الأزل لكم » . — وهو هنا يلخص القصول
 من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة - ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها .

عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة
التي يقال فيها : ما الأول الذي حركه ؟ والرابعة : هي التي يقال فيها : نحو
ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى في المتوسط . — وذلك أن العلة التي يقال
فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء، فإنها ليست
[٢٣٠ ب] عند أخذ مقدمة واحدة، لكن عندما هي، أقل ما تكون، اثنان .
وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحداً،
فالتيجة موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضاً : لم صارت
الراوية التي في نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هي شيء، ما . فتمكن القائمة التي
عليها أ . ولكن نصف القائمتين التي عليها ب . وتمكن الراوية التي في نصف
الدائرة التي عليها ج . فالعلة في أن ؟ القائمة موجودة لـ ج ، وهي التي
في نصف الدائرة، هي ب . وذلك أن هذه مساوية لـ أ ، و ج لـ ب نصف
القائمتين . فإذا كانت ب — وهي نصف القائمتين — موجودة لـ ج ، و أ —
موجودة لـ ج ، وهذه هي القول بأن الراوية التي في نصف الدائرة قائمة ،
وهذه، ومعنى ما الوجود للشيء بذاته، هي هي واحد بعينه من قبل أنه
على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضاً أنه هو العلة لمعنى وجود
الشيء بذاته .

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة
في حروب أهل أثينة ؟ وهذه من قبل أنهم كَبَسُوا أهل ساردس مع أثاريا،
(١) ف بالأحرى : أن . (٢) ف بالأحرى : أن حارب . — أثاريا : ص :
أراطيا . والتصحيح عن اليوناني .

وذلك أن هذا هو الذي تحرك^(١) أولاً . فمكن الحرب ما عليه آ ، ولتكن بـ
الكبس الذي تقدم ، وليكن أهل أثينة حـ - فبـ موجودة لـ حـ ،
أعني أنه كبس^(٢) أولاً أهل أثينة . و آ موجودة لـ بـ ، وذلك أنهم قد
يحاربون الذين بدأوهم ، لحور . و آ إذن موجودة لـ بـ ، أعني محاربة
الذين بدأوا أولاً ؛ وهذه ، وهي بـ ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم
الذين بدأوا أولاً . فالحدة الأوسط هاهنا أيضا هو صلة في الأشياء التي العلة
فيها المحرك الأزل .

وأما جميع الأشياء التي اتبعت لها هي معنى : نحو ماذا ؟ - فمثل أن يقال :
لم يمشي ؟ فيقال : لكيما يصحح . لم يلبث موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث .
فمثلك نحو الصصة ، وهذه نحو الحفظ [١٢٣١] . ولا فرق بين من
الوجود بين أن يقال . لم يحب المشي بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو
ماذا ؟ فليكن المشي بعد العشاء الذي عليه حـ ، وليكن : ألا تطفو الأطعمة
الذي عليه بـ ، والصصة التي عليها آ . فليوضح أن معنى ألا تطفو الأطعمة
في قم المعدة موجود^١ للشئ بعد العشاء ، وأن هذا هو صحتي ، وإن هذا هو
مطلوب ؛ وألا تطفو الأطعمة - وهو بـ - موجود للمشي ، وهو حـ ، و آ
- وهو أن يصحح - موجود لهذه . فالعلة في أن توجد آ لـ حـ ، وهي

(١) تحنها : ثار .

(٢) تحنها : أنهم كسوا .

- التي من أجله ، هي ب ، وهي ألا تطعموا الأطلعمة ؛ وهذه كلها قول
 ٢٠ لتلك . وذلك أن هكنا تَوَقَّى القول^(٢) ، ووجودها لـ ح من أجل ب من
 قَبْلِ أن هذه هي معنى أن يصح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي
 أن تبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تطهر واحدة واحدة . والآن ها هنا
 حالها عكس حالها في العمل التي على طريق الحركات . وذلك أن هناك
 ٢٥ ينسب أن يكون الأوسط أولاً^(٣) . وأما ها هنا فالأول هو الثالث الآخر ،
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

- وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاصططرار - مثال
 ذلك فهو الصوت في المصباح^(٨) . وذلك أن نفود شيء سطيف الأحرار توسط
 مناهض هي أكبر هو من الضرورة إن كان الصوت يكون بالنفود ، وهو نحو
 ٣٠ ماذا ، أي كما لا يتغير . فبنت شعري إن كان وجودها ممكناً فقد يمكن أن
 يكون أيضاً - مثل أنه إن أرعد عندما تنطق السار انتش من اصططار^(١١) ،
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شعبة هو غورس إن ذلك يكون
 تهديد الذين في طرطاروس^(١٢) كما يفزعوا . وأمثال هذه كثيرة جداً ، وخاصة

(١) ف : حد . (٢) ف : الآخر : في (نحو) . (٣) شد : الأشياء
 الكائنة بعد أن لم يكن ، وهي الحركات . (٤) ف : أي الضروريات .
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شد : أي
 ومن قبل . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .
 (١٠) شد : معنى هذا الكلام هو : وصوت أرعد أيضاً يكون من الاصططار بسبب إطفاء
 النار وكما يفزع به أهل الحميم كما قال هو غوروس . (١١) بمعنى تش صوت
 (١٢) ف : الجحيم .

- ٣٥ هي معا في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة ، وذلك أن الطبيعة تفعل من أجل شيء ، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطراب ، — فإن الضرورة ^(٢) تقال على مرتين : إحداهما الطبيعة والقوة ، ^(٣) والأخرى قسراً أو خارجاً عن القوة — ١٩٥
- بمثلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة . فاما الأشياء التي تكون بالروية والدهن بعضها ليس يكون عن تلقاء ^(٦) نفسه أصلاً — مثال ذلك البهت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطراب ، لكن من أجل شيء ، ^(٩) وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة والسلامة ، وخاصة في جمع لأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى أيضاً متى لم يكن كونها عن البهت ^(١١) .
- فالكمال إذاً أو الخير يكون على أنه لشيء إما بالطبيعة وإما بصناعة . فاما عن البهت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء ^(١٢) .

- (١) شبه : أي أن الطبيعة تفعل أكثر ما تمليه من الاضطراب من أجل شيء ، مما — وهو ظاهر ، من ذلك أن الأصحاب في مقدمة الفم صيرت عريضة ونبيلة اللحم حسب الهول ، وذلك أن مشأها من عظم رقبتي ، وساده من أجل شيء — لكيما تقطع الطعام بحذاء .
- (٢) شبه : أي أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضرورية .
- (٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .
- (٥) شبه : أي على طريق الهول والضرورة ، أي أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .
- (٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أي بل يكون مكر وروية .
- (٨) شبه : أي أن ليس حدث البهت عن التآ من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شبه : أي ليسترو ويحفظ المنافع .
- (١٠) شبه : من أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهي ، يوافق ذلك الغذاء بدائه ^(١١) . (١٢) ف : أي بالذات .

< معية العلة والمعلول >

- ١٠ والعلة^(١) للأشياء التي تكون^(٢) والتي هي مُزْمِعَةٌ^(٣) بالكون - مثال ذلك :
- لَمْ كَانَ الكسوف ؟ - مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَتِ الْأَرْضُ فِي الْوَسْطِ ؛ وَلَمْ هُوَ مُزْمِعٌ بِأَنْ يَكُونَ ؟ - مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مُزْمِعَةٌ^(٤) أَنْ تَكُونَ فِي الْوَسْطِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ؛ مَا الْجَلِيدُ ؟ وَلِيُزَحِّدَ أَنَّهُ مَا < هُوَ > جَامِدٌ ؛
- ١٥ فَيَكُنِ الْمَاءُ الَّذِي عَلَيْهِ حَ ، وَأَمَّا جَلِيدُ مَا عَلَيْهِ آ ؛ وَلَتَكُنِ الْعِلَّةُ ... وَهِيَ الْأَوْسَطُ - وَهِيَ مَا عَلَيْهِ بَ قَدْ خَلَّوَارَةُ النَّامِ ، فَتَبَ مَوْجُودَةٌ لَ حَ .
- ولهذا معنى الجسود وهي التي عليها آ ؛ فَيَكُونُ الْجَلِيدُ عَدَمًا < مَا > تَكُونُ بَ ؛ وَقَدْ كَانَ عَدَمًا قَدْ كَانَتْ ، وَهُوَ مُزْمِعٌ^(٥) أَنْ يَكُونَ عَدَمًا تَكُونُ مُزْمِعَةٌ ؛ - فَالْعِلَّةُ الَّتِي عَلَى هَذَا النِّعْوِ وَالنَّشْءِ^(٦) الَّذِي الْعِلَّةُ عَلَيْهِ يَتَكَوَّنُ عَدَمًا يَتَكَوَّنُ مَعًا ، وَمَوْجُودٌ مَتَى كَانَتْ مَوْجُودَةٌ . وَكَذَلِكَ فِي بَابِ مَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَمُزْمِعٌ [١.٢٣٢] أَنْ يَكُونَ .

- (١) حـ : الشيخ ؛ هذا إنما يصح في الثلاث النسخ التي في الطبعات ، وهي : الصورية والغائية والتفاعل ، لأنها في الطبعات واحد .
- (٢) حـ : أي المكتوبة في الوقت الحاضر .
- (٣) حـ : مُزْمِعَةٌ بِالْكَوْنِ = سَتَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، أي تمكثات المستقبل .
- (٤) حـ : عدا مثال على أن العلة الصورية (موفها : الضرورية) ومعلوها هما معًا ، وكذلك المثال الذي بعده .
- (٥) حـ : إنما قال « يزعم » ، أي يسلم أن هذا هوذا اللطج .
- (٦) ف : أي الضرورة .

٢٥ فأما في الأشياء التي ليست^(١) معا أترى هي موجودة في الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء أخرى هي علل لأشياء أخرى ، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزيج أن يكون شيء آخر مزجعا ، وهي أيضا بمعنى أنه يتكون من قبل^(٢) ؟ فالقياس هو موجود من الأخير^(٣) متى كان (ومبدأ هذه أيضا هي الأشياء التي قد كانت ، ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكون على هذا المثال) .

٢٠ وأما من الذي هو أكثر تفهما فليس يكون (مثال ذلك أن هذا الأخير يتكون من قبل أن هذا قد كان ، وكذلك فيما هو مزيج أب يكون) : وذلك أنه ليس هو مزجعا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود مزجعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقا^(٤) يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذلك الآخر ، كذبا . وهذا انقول فيه فيما هو مزيج أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مزجعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا في الكون : أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التي هي مزجعة بأن تكون بأنه مزيج بأن يكون ، ولتي تكون أن يكون ،

(١) هـ : أي الأشياء التي ليس العلة والمعلول معا ، بل العلة يتقدم وجودها وتكون المعلول (من : المعلول) في الزمان .
(٢) فـ : أي العلة .
(٣) فـ : العقل .
(٤) ص : صادق .

- ولأشياء التي هي موجودة أنها موجودة^(١)، فأما ما يكون كوما وما هو من مع بان يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون، وأبضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود، وذلك أن القول بأن الوسط موجود، كذب م - فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان، فتقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مَصَافًا [٢٣٢ ب] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مَصَافًا ناليا لمعنى قد كان، إذ كما طرفين وغير متجريين؛ فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها بعضا، فسولا التي قد كانت أيضا^(٢)، إذ كان كلاً الأمرين غير متجزئ^(٣)، ولا أيضا الذي يكون ناليا للذي قد كان، لهذا السبب ميبه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان غير متجزئ^(٤)، فكما لمخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوحد فيما يكون معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي تأتي بها الكلية في الحركة.

(١) ح : أنه موجود . (٢) ف : لأن بين كل قطبين خطا (ح : خط) .
(٣) ح : أي كما أن النقط لا تتوالى ، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان .
فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون لا يتلو بعضها بعضا .
(٤) ح : يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان ، والآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون . (٥) ح : غير متجزئ . (٦) ح : أي الأمر الذي يكون هو متجزئا ، إذ كان يسير في " السباع الطيبي " أن المتكون والمتحرك متقسم .
(٧) ح : المعنى المقصود من قولنا إن الأمر يكون - وهو المتحرك إلى الوجود - ليس يكون في الزمن ، وإنما يتكون في الزمان أولا فأتولا ريرا ، حرا ، فلما أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكوته ، وهو المعنى المقصود من قولنا " قد كان " ، فإنه سينبئ في " السباع " أن المتغير متقسم .

- أما كيف يكون حال الأوسط الذي هو علة إذا كان الكون على التتالي،
فهذا مبلغ ما تقتضيه فيه . وذلك أنه قد يجب في هذه أيضا أن يكون
الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : ^(١) قد كانت من قبل
أن ^(٢) قد كانت ، وأخيرا كانت ^(٣) ، وأما أولا فـ ^(٤) ، و ^(٥) هي مبدأ من قبل
أنها أقرب من الآن الذي هو مبدأ الزمان . و ^(٦) كانت ، إن كانت ^(٧) كانت .
فعندما قد كانت ^(٨) ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت ^(٩) . والكلمة هي ^(١٠) ،
وذلك أنه عندما قد كان ^(١١) يلزم أن يكون قد كانت ^(١٢) ، وعندما قد كانت ^(١٣) ،
يلزم أن تكون ^(١٤) قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينهي ويغف
في موضع عدما الأوسط ^(١٥) ، وإلا قد يقع دائما في الوسط من قبل لا نهاية .
وذلك أنه لا شيء كان متصلا بما قد كان . فلما قلنا غير أنه قد يلزم أن يتدنى
من الوسط ومن الذي هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزعم أن يكون . وذلك
أنه إن كان القول بأن ^(١٦) مزمنة بأن تكون ، حقا ، فقد يلزم [١٢٣٣]
أن يكون القول بأن ^(١٧) مزمنة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلة هذه هي ^(١٨) ،
فإنه إن كانت ^(١٩) مزمنة بأن تكون ، فـ ^(٢٠) مزمنة بأن تكون أولا ، فإن كانت
ـ مزمنة بأن تكون ، فتكون ^(٢١) هي المزمنة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال
القطع في هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شيء من الأشياء التي هي مزمنة ^(٢٢)

(١) ف : العلة . (٢) ف : المحطة . (٣) ش : أي مبدأ الاتصال .
(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمطلوب متوسط ، هو العلة الأولى
مطلوب ولا بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المطلوب الأخير يتقدم كون العلة الأولى .
(٥) ف : أي العلة . — أي مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلو أو تضام بعضها بعضا . والمبدأ في هذه أيضا ينبغي أنه يؤخذ
بلا وسط . ومعنى هذا في الأعمال والأفعال أنهما هو هكذا : إن كان
البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد بُنِيََتِ الحجارة . وقد كان هذا من
أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولا
إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة
قد كانت أولا ومن الرأس ، إن كان البيت مزجعا بأن يكون . كذلك قد
تكون الحجارة هي أولا مُزْمِعة بأن تكون . وقد برى وتبين في الأوسط على
مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعا بأن يكون أولا .

ولما كنا قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دورا ، فهذا
إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفين يتبع بعضها بعضا ، وذلك أنه
في بعده يكون العكس بالتساوي . وقد تبين هذا في تلك الأول ، أعني أن

- (١) ش : أي أنه ليس آخر كون الأول واللفظ انتهى رفقه في الأرض الزمان هو اشتداد
كون الأخير والمطلوب حتى يكون كلاهما في آن واحد لكن أحد كون الأول في آن ، وآخر كون
المطلوب والآخر في آن آخر ؛ بهما آكان (س : آين) ، وبين كل آين زمان ؛ فمبصر أنه كما قال :
لا يتلوأر يضم أحدهما الآخر . (٢) ش : أي هذه التي مزمعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ
المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون مطلقا ؛ وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير فالمطلوب قد يجب
أن يؤخذ أيهما كان ، ليس بين وبين ما قرب منه وسط ، وإلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية .
(٣) ش . أي الذي قد ذكره آقا . (٤) ش . يحتمل معنى ما في هذا الفصل ويتصع
هكذا ، إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالججارة قد كانت .
فإن أركان البيت قد كانت (س : كان) ؛ فالججارة قد كانت (٥) ف : أي كائز
ذلك في الزمان الماضي ، كذلك يلزم في الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .
(٧) ش : المثال : الإنسان ، والصعك ، والفاصل للعلم .

١٩٦

النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا^(١) . وأما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بحار وهو السحاب . وإذا تولد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولد الماء أن تسدى الأرض ؛ وهذا هو الذي كان أولا . وإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

١٠

وقد يوحد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية^(٢) (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن يكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توحد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : لويس كل ذكر من الناس ينتهت الشعر في ذقنه ، سكن في الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر . وذلك أنه إن كانت أ محمولة على ب على طريق الكلية ، وهذه على ج على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون أ

(١) ش : أي أنه قد تبين في "أبولوطيق الأولى" أن معنى الدور هو أن معنى النتيجة بإحدى المقدماتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إما يتم هذا بأن نوسع النتيجة والمقدمة بالتساوى .
(٢) ش : قد أخذ في أن تتكلم في اختلاف الأشياء المنكوبة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تأليا (من : قال) لما قدمه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير دائما للأول لا محالة .
(٣) ش : هذا هو المحمول الذي يحمل على الموضوع على الكل دائما وبدائه .
(٤) ف : أي دأمة .

(٥) ش : قد أخذ أن بين أن الأوسط يمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر برهان الخلف . بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

- ١٥ محاولة على حدّ دائماً وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكل ، وهو أن يكون على الكل ودائماً ، لكن قد وُضِعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذي عليه ب — في أكثر الأمر . فتكون إذاً المادى غير ذوات أوساط للأشياء التي في أكثر الأمر : جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكوّنة .

١٣

< حد الجواهر بطريق التركيب — استعمال القسمة >

- ٢٠ أما كيف يوقى معنى ما هو ، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حد ، أو ليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلنا من قبل ^(١) . فنقول الآن كيف يجب أن تنصّب الأشياء المحمولة من طريق ما هو . فنقول بين الأشياء الموحودة دائماً لكل واحد منها ما يفضّل عليه وهي أكثر منه ، فبرأها لا تخرج عن جنسه (وأصنى بقولى « إنها تفضّل عليه وهي أكثر منه » جميع الأشياء الموحودة لكل واحد من الأشياء على الكل ، وهي موحودة أيضاً لآخر غيره) . مثال ذلك : قد يوجد شيء موحود لكل ثلاثية ، إلا أنه موجود أيضاً لما ليس هو ثلاثية (بمنزلة معنى الموحود فإنه قد يوجد للثلاثية ، إلا أنه قد يوجد أيضاً لما ليس هو عدداً) ، ومعنى العرد أيضاً موجود لكل ثلاثية ، ووجوده أكثر (وذلك أنه موجود لخماسية [١ ٢ ٣ ٤] أيضاً) ،
- ٣٠ غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخماسية هي عدد ، وليس يخرج معنى

الفرد عن العدد ، فينبى أن تحير أمثل هذه إلى أن ينتهى و تحيرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست^(١) بأكثر . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر - مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد ، ومعنى الأول على معنى الأول موجود لكل ثلاثية . وأما معنى الأول أنه لا بعده عدد ، وأنه ليس هو مركباً من الأعداد ، فالثلاثية إذاً هي هذا الشيء : أعنى عدداً فرداً أولاً ، وهذه الحال أول . وذلك أن كل واحد من ديت المعيين موحداً لجميع الأفراد ، وهذا الأخير موجود للثلاثية أيضاً . فاما جميعها^(٢) فليست موجودة ولا لواحد^(٣) .

٣٥

٩٦ ب

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هي ضرورية ، وكانت الضرورية هي كلية ، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية شئ . آخر من طريق ماهو ، من الاصططرر أن تكون الثلاثية هي هذه . - فأما أنها جوهر^(٤) فمعلوم من هذا المعنى ، وهو أنه

٥

-
- (١) من : ليس . (٢) من : موجودان . (٣) ش : أى فرد الأول على معنى الأول ، فإن الاثنين لا يستد عدد ، وليس هو مركباً من الأعداد . (٤) ش : هذه الحالة للثلاثية . إن الثلاثة هي عدد فرد أول على معنى الأول . (٥) ف : أى شئ . من الأعداد سوى الثلاثة . (٦) ش : المختصة أى المفردة فى حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجوداً (من : موجود) لثلاثة على الكل وبدان و داني ، إلا أن كل واحد من الحلة موجود لثلاثة وشئ آخر . وأما الحلة فإنها موجودة للثلاثة فقط . (٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذى أورده لثلاثة هو حد لها . (٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بكنس ما :
 إما مسمى^(١) ، وإما غير مسمى^(٢) . فيكون إذاً موجوداً لا أكثر من الثلاثية :
 فليوضع أن الجنس هو هذا ، بمعنى أنه موجود بالقوة^(٣) لا أكثر ، فإن كان هذا^(٤)
 ليس موجوداً ولا شئاً آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو
 معنى الوجود للثلاثية . وذلك أنما يضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو
 المقولة الأخيرة^(٥) التي قصد غير المتجزئة التي هي بهذه [٢٣٤ ب] الحال .
 وكذلك إذا تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا شئاً آخر - أى
 شئاً كان - هي الوجود له وما هو^(٦) .

وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل ، أن يقسم الجنس
 إلى غير المتجزئة الأول بالسوع^(٧) . مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية
 والثنائية ، ثم يلتصق أن يأخذ حدود هذين ويظهرهما - مثال ذلك حد الخط^(٨)

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس له اسم

(٢) ش : أى مثل جنس الصف الذى يوصف بأه كثير الأصناف ، وإن هذا إما
 يوصف بالقول .

(٣) ش : مرايا (اسم أحد المترحين) أى بالطبع ويعنى .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أوردته . (٥) ش : أى سلبى هذا الموضع .

(٦) ب : أى سلبى الأنواع مثلاً .

(٧) ش : فى تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأرواح لا يلجأ كل واحد منها إلى أرواح .

(٩) ش : أى إذا ردتنا بأن يصعب حد جنس أن يلبس هو واحد فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أودنا أن نستخرج حد الخط الكلى الذى هو جنس لخط المستقيم والمستدير .

المستقيم ، وحدّ الدائرة ، وحدّ الزاوية القائمة . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أي

هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟ ٢٠

فلسط إلى لوازمه الخاصية بتلك الأمور العاقبة أولاً . وذلك أن التي هي

لازمة للأشياء المركبة من غير المجزئة تكون معلومة من الحدود من قبل^(٢)

أن الحد والبسيط هو مبدأ الكل^(١) ، والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بداتها

للأساطير وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الأخر فإنما هو من أجل هذه .

وأما القصة بالفصول فقد يتفهم بها في الإيمان على هذا النحو .^(٣)

وأما كيف يبينون ، فقد قيل فيما تقدم . وقد تكون ناعمة بهذا الوجه فقط :

أعني في أب تقاس على ما هو . على أنه قد يظن أن ليس هذا شيئاً غير

الافتضاب دسمة ، كما أنه لو كان الإنسان يقتض من أول وهلة من

غير قصة .

(١) ف : أي إذا أردنا أن نستخرج حداً لزاوية الكلية .

(٢) ش . يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجسام ؛ ويريد بالأشياء المركبة

من غير المتعززة أنواع الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير متعززة «لتنوع» هي <

المركبة . (٣) ف : أي من حرد أنواع الأنواع . (٤) ف : أي هو مبدأ

للأنواع . (٥) ش : يريد الأجسام ؛ وإني صفاها بساطط بوصفها إلى الأنواع .

(٦) ف : أي الأنواع والأشخاص . (٧) ف : أي مسبب .

(٨) ش . أي عندما يحس القسم ويحيط من الحس العالي إلى الحس القريب من المحدود

ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أي النحو الذي يصعد .

(١٠) ف : أي في «أنا لوطيقا الأولى» . — يشير إلى ما سبق في ٩١ ب ١٢

وما يليه ؛ وإلى «أنا لوطيقا الأولى» م ١٦ ف ٣١ ، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث ينقد أرسطو

القصة الثنائية الأفلاطونية . (١١) ف : أي ظاهر .

- ٢٠ وفي أنه أيما ينبغي أن يحمل أولاً ، وأيما أحيرا من الأشياء المحمولة —
 خلاف وُفرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آيس ذورجلين ، وأن
 يقال : ذورجلين حيوان آيس — فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من
 شيتين ، وكان معنى الحيوان الآيس واحداً ، وأبصاراً من هذا ومن الفصل
 الإنسان [١٢٣٥] أو أي شيء كان إذا صار واحداً ، فقد يلزم ضرورة أن
 يكون عندما ينقسم بصادر ، — وأيضاً في ألا يتصل ولا يقص ولا واحد من
 طريق ما هو ، وهكذا فقط يمكن . وذلك أنه إذا ما أخذ المجلس الأول
 فإن هو اقتصب بعض الأشياء من الأشياء التي من القسمة السعلى فإنه

- (١) ش : أي أي من الفصول يسمى أن صفة أولاً بعد الجنس ، ر : أي ن : .
 (٢) ش : إما يجب أن يورد الأم فالأم ، ولا يورد الأم والأأم منه . لأنه إذا
 أورد الأم بعد الأم لم يحصل من شيء ، وإذا أورد ، لأخص بعد الأم صفة هي هو مشترك
 له في العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذي الرجلين لم يحصل ذي الرجلين من شيء . يتركه .
 (٣) ف : أي محلة الحد ووجه المحدود .
 (٤) ش : أي من الجنس ومن الفصل الأخير الذي إذا أصيب إن ما قبله صار مساوياً
 للإنسان . (٥) ف : أي يترك على أنه جنس .
 (٦) ف : أي من الفصل الآخر .
 (٧) ب : يقال .
 (٨) ش : أي إنما لا يتم له ألا يقص ولا يترك شيئاً من الفصول التي معها ومن الجنس
 يلزم الحسد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأم والقريب من الجنس —
 ثم يتدرج في ذلك على الترتيب . وبك حيز هذا ، أي باسطة في أنه إن يعطى هذا الفصل ولم يمتله ،
 لم يتم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلو .

لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون متصل الأجنحة أو متفروق الأجنحة ، لكن كل حيوان طائر ، وذلك أن هذا الفصل إما هو هذا ، وأما فصل الجنس الأول فهو الذي يقع للجنس كله . وكذلك فصل كل أحد من تلك الأنواع ، وفصول الأجناس التي من خارج والتي تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر : ما كل طائر له ، وفصول السمك : ما كل سمك له . فإليك إذا سلكت هذا المسلك ، فإليك أن تعلم أنك لم تنبئ ولم تنقص شيئاً . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن يتزل ويتقصص والأب علم .

١٩٧

- (١) ش : ليس أنه لا يقع الجنس بأسره في الفصول المأخوذة من القسمة الثانية وهي السهل . ولما قال هذا أسد برصه فامثال هذا . مثال ذلك . (٢) ف : ملثم .
- (٣) فأكلت حوربه . (٤) ش : أي لكن ، ذكره لكل حيوان طائر .
- (٥) ش : أي الأهم والقريب من الجنس .
- (٦) ف : أي الأول . (٧) ف : أي الأجناس الأخر .
- (٨) ش : أي وكذلك فصول الأجناس الخارجية عما ذكر .
- (٩) ش : أي وكذلك الفصول الأول ، التي هي لأجناس تحت أجناس هي 'عل مبها' هي الفصول التي تقع لذلك الجنس أي هو أسد . ولك قال هذا أوصيه فامثال
- (١٠) ش : أي فصول الطائر الأول تلزم كل طائر .
- (١١) ش : أي والفصول الأول للسمك هي التي تلزم كل سمك .
- (١٢) ش : أي إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسّمه إلى جميع أقسامه التي لا يخرج من شيء منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أي لم تزل بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السهل .

وليس تدعو الحاجة^(١) بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذي لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو محالاً له هو واحد .
عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا . فنقول . أما أولاً فهذا كذب ، وذلك أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالف ، إذ كان قد توحد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة باعنائها في النوع ، لكن ليس في الجوهر ولا بالذات . وأما بعد ، فإنه عندما يأخذ في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، و يأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما [٢٣٥ ب]
ويكون طالما بهذا . ولا فرق في أن يعلم أو لا يعلم الأشياء التي تحمل عليها فصول أشياء أخرى . وذلك أنه من البين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضاً فصل ، قد يكون مقتنياً لقول الجواهر .

- (١) ش : هذا سب . أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تحصل بين المحدود والموجودات وأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكلت حروفها .
(٣) ش : أي والسبب في ذلك هو أنه ليس يحد صاحب أمر ما أمراً شئ ما يجب أن يكونا غطين بالترتيب . . . (٤) ف : بالجواهر . (٥) ش : هذا حل من المشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جيه . أو جعل المحدود تحت أحدهما ، ضد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر ، فاستثنى بذلك من معرفة الفصول التي ير الأشياء التي تحت ذلك الفصل .
(٦) ف : أي المقسم . (٧) ف : بالآخر : أي في معنى تلك الفصول المتخالفة .
(٨) ش . أي يكون عالماً بحب أي الفصول يوجد مطلوب الذي يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه جمع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقاطعة من التي
ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن
يكون موجودا في أحدها إن كان مصلا لذلك . ٢٠

فأما في إثبات الحد ، فقسمة فقد يجب أن يحوي نحو هذه الثلاثة ، وهي أن
تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو الأول والثاني
وأن جميعها هي هذه . — والأولى من هذه ^(١) من قبل أنه قد يمكن كما يقاس

في العرص أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما يسعى فقد
يكون إن أخذ الأول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما هذا
فليس كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطراب شيء . مثل هذا . وإذا أخذ هذا ٢٠

فالأشياء التي تحت ، يكون هذا النحو بعينه ^(٢) . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي
هو للأشياء الأخر الباقية أولا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه
إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك

في تلك الأثر الباقية . — فأما أن جميعها هي هذه فتبين من أحد الشيء ^(٣)
الأول من القسمة ، وأن ^(٤) ^(٥) كل إما أن يكون حيوانا فلايبا أو حيوانا فلايبا ٢٥

(١) ش : لما كانت لأشياء العامة المتوحددة في أرواح أكثر من واحد قد يكون منها
جنس وسما عرص ، كذلك أصبح أن يمر بين الجنس منها وبين العرص ، إذ كان هو القول
بما هو دون العرص ، لذلك وصي به . وإما فإن في العرص إنه يحدس ، وفي الجنس إنه ثبت ،
من قبل أن العرص طبعه صرية من ضيقة العرص ، ولذلك إنما يوجب قيس ، وأما الجنس
فلأنه ذات للترج فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس .

(٢) ف : بالأحرى أي لا يلزم جمع الفصول المعقولة لأنواعه المختلفة .

(٣) ن : تأكلت حروفها . (٤) ص : ينبغي .

(٥) ف : بالقسمة من أن (٦) ف : بالأحرى أي الجنس .

< آخر > ، والحيوان الفلاني موجود^(١١) ، وأن الفصل أيضا هو لهذا كله ،
وأنه ليس يوجد لتلك الآخر فصل^(١٢) ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه
وبين [١٢٣٦] جملة الكل^(١٣) في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء
فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم يقص ويحلل شيء من
هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل .
فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا
لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد^(١٤) تأخرا ، وإلا فقد كان يكون شيء
آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المحتملة ، أما أولا . وما
الشيء الذي هو موجود^(١٥) لجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس^(١٦) في الأشياء
الآخر التي هي ، وتلك هي جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها حد بعض واحدة
بعينها في النوع^(١٧) وهي أشياء آخر غير تلك^(١٨) . فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها

- (١) شبه : أي موجود الذي يحدد بل تحديده . (٢) ف : أي نفس .
- (٣) شبه : أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون تلك الجملة فصل
- (٤) شبه : أي ما يثل عليه الجنس مع الفصول المأخوذة لا فرق بين الكل
وهو محدود في النوع ، أي ليس هما نوعين مختلفين ، بل هو نوع واحد بعينه .
- (٥) شبه : أي إن كان قد قص شيئا فإن المقصود ، ما أن يكون جنسا (ص : جنس)
وإما أن يكون فصلا (ص : فصل) . (٦) ف : أي فصل .
- (٧) شبه : يعني أنك إذا وجدت أشياء تصب في تكون به مشابهة ، أول ما تطلب من
أمرها : ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها . هل هو واحد بعينه في الحق ، أو اسم مشترك ؟
- (٨) ف بالأحرى : إحدى بعينتين . (٩) ف بالأحرى : أي الجماعة الأخرى
- (١٠) ف بالأحرى : أي الواحد المشترك .
- (١١) ف أي في كبر الجنس مثلا . (١٢) ف بالأحرى : أي الجماعة الأخرى .

- ١٠ واحدا بعبه . وفي أشياء أُخر على هذا المثال ، وقد ينبغي أن يبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحداً بعبه^(١) ، ويكون لمبحث إلى أن ينتهي إلى قول واحد ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحداً ، لكن أكثر من واحد . وأعي بهذا ما أنا واصفه :
- ١٥ وهو أنه إن كان طلباً ما هو كثر النص فمقد يجب أن تأمل ونظر في الأنواع التي هي كثيرة الأقسام التي يحس عارفون بها . ما المعنى الواحد الموحود لكلها من طريق ما هي هذه الصفة - مثال ذلك إن كان ألبيداوس كبر النفس أو أجيلوس أو آيس^(٢) ، أن يبحث ما الأمر الموحود الذي هو واحد للجميع ، فهم أنهم لم يحملوا القسم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر جعد ، والآخر قتل نفسه ، ثم يبين هذا من رأس في قويم حر - مثال [٢٣٦ ب] ذلك في لوساندروس أو في سقراط ، فحد معناه أنهم لم يتغيروا^(٣) عند ما يجمع بحثهم أو يتكدي . فإذا أخذت هذين المعين فأنفت ما الذي يوجد واحداً بعبه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولعقد الصبر على الامتنان . فإن لم يوجد ولا واحد ، ويكون لكثير النص بوعان قائمان . وكل حد هو أبداً كلي ، وذلك أن الطبيب ليس يجبر شفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يحصل النوع .

(١) ف بالأحرى : أي كثير النص . (٢) ف : أي حد واحد .

(٢) ألبيداوس = Alcibiades ؛ أجيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛

لوساندروس = Lysander . (٤) حد . تغيير . - أكدي الرمل :

لم يطر بجاحته . (٥) ف بالأحرى : أي معيان لاسم مشترك .

- (١١) وتحديد الأوحاد أمهل من تحديد الكل . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن
نقتل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك
الاسم يضل في الأشياء الكلية أكثر مما يضل في الأشياء الغير مختلفة . وكما
٢٠ أن في الراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موحدا ، كذلك يجب أن
يكون في الحدود الظهور أيضا . وهذا يكون متى حدد في واحد واحد من
الأحناس بالأشياء التي في الجزئية التي خرجها (مثال ذلك أن يرى لالكل
شبيها ، لكن لدى في الألوان أو في الشكل ، ولتحدد لدى في الصوت) ، وبهذا
٢٥ الواحد يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقا اشتراك الاسم منفع فيه .
فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام ،
من البين أنه ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،
(١) شبه : أبو بشر : يعني أن تحديد أنواع الأنواع ما كانت إنما يحد في واحد واحد
من قرب ، يعني من الأشخاص والأوحاد ، صار يحد بها أسهل من تحديد الجنس الذي يخرج عنه الكل
(٢) شبه : أي أن البحث في أهل الجنس اسم مشترك أرطية ، هو أصعب من البحث عن
هذا الجنس . أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) شبه : يريد أنواع الأنواع ،
وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوصوح .
(٥) شبه : أي المثال على أنه إنما يعني أن جنس من جنس أنواع الأنواع ، ثم يفتل إلى
استعراج حد الكل ، وهو حسن . (٦) ص : شبه . شبه : قد أعطى أرسطو مثال
في كتاب "المقولات" أن الخاصة الكلية للكيفية هي أن لها يحد في الشيء . إنه شبه أرطية .
وإذا تأمل معنى التشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى التشبيه
في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والاعمال ، وما لحسن في واحد واحد من الثلاثة
الأنواع السابقة ، فذلك يضطر أن ينظر في أي شيء تنص هذه الأربعة الأنواع من معنى التشبيه ،
فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما يبحث به . (٧) ف : يعني .

ولا أيضا ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي يقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

< تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندما أمر التشريح^(١) والقسمة ويجرى فيها هذا المجرى ، وهو أن يضع الجنس العام لجميعها - مثال ذلك - إن كانت الأشياء [٢٣٧] التي الظرف فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه سطر من الرأس : أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية - مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الشيء - لى هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما بأحد الأقرب حدا ، فإنه من الثين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخرج لأي سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام - مثال ذلك لأي سبب يوجد للإنسان أو القرم . فليكن الحيوان الذي عليه آ ، ولتكن الأشياء اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذي عليه ب الحيوانات الجزئية ، فهو بين إذا لم يوجد د^(٢) ، فإنها توجد من أجل آ ، وكذلك تلك الأشياء الأخر .

١٩٨

١٠

- (١) ف بالأحرى : أي لما نل التي يطلب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموصوع .
- (٢) ف بالأحرى : أي تكون موصي . (٣) ف بالأحرى : أي تشريح الحيوانات .
- (٤) ف بالأحرى : أي لأي سبب يوجد للإنسان أو القرم أن كل واحد منها حساس .
- (٥) ف - أي الحساس - (٦) ف بالأحرى : أي لأجلها .

- وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائما . أما الآن وإنما مخاطبتنا
وكلامنا بحسب الأشياء العامة التي تأدت إلينا ، وقد يجب أن نبحث لافي هذه
لفظ ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء
التي يتبعها هذا والأشياء التي هي لازمة لهذا^(١) — مثال ذلك أن الأشياء
اللازمة للحيوانات ذوات القرون هي أن لها شرا وأنه ليس لها الأسنان
العليا^(٢) . ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء نلزم لقرون . وذلك أنه بين لأي
سبب وحد تلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونا .
وأيضا قد يوجد نحو آخر من التحير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق
التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب
أن نسميه صدقة وشوكا وعظما ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه
أيضا ، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة وحدة .

١٥

< اتحاد الأوسط في مسائل عديدة >

- وقد تكون المسائل واحدة بأصنافها [٢٣٧ ب] : أما بعضها فبأن يؤخذ
لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقاط . — وبمصر

(١) شبه : أبو بشر : هذا في أنت يحبر بالسبب الموجب لوجود الشيء لشيء من
الموصومات له مما ليس السبب في وجوده له جسده ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل
ما يوجد له ذلك الشيء ، فيحصل السبب به هذا اللازم ، فقال ..

(٢) ف : أي الأشياء المرتبة التي يوجد هذا يوجد لها .

(٣) ف : أي للأمر العام . (٤) محتيا . من موق .

هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توحد لها فصول من طريق أنها لأشياء أنحر أو على جهات مختلفة^(١) ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى ؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس ؟ وذلك أن جميع هذه هي مسألة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار^(٢) أو هي في النوع محملة .

ومعنى المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — مثال ذلك : لم صار الليل يكون جريه عند المحاق أكثر^(٣) ؟ لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء ، ولم صار أدخل في باب الشتاء ؟ — لأن لقمر ينفص بوجهه ، فأما هذه حلما بعضها عند بعض هذه أحوال .

١٦

< الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة ، ونشأ الذي العلة عنه^(٤) ، والشيء الذي العلة له^(٥) ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وحد المعلول فالعلة أيضا موحودة -

(١) ف . أي . أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانكسار . (٣) ف : أشد .

(٤) ف . أبو نصر . قد أخذ [أن] يظن في العلة وهي الحد الأوسط ، وفي الشيء الذي العلة عنه وهي والحد الأكبر ، وهو المحسوس في نتيجة البرهان وهو المعلوم ، وفي الشيء الذي العلة عنه في وجود المعلوم له ، وهو الأمر الموضوع في صحة البرهان وهو الحد الأصغر . كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والعلة ، وهل العلة والمعلول موجودان معا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك يظن في الأمر الموضوع ويبحث في أمر هذه الثلاثة . هل هي متكسبة بالتساري حتى ، به قد فرغ أحد من ريعه الثاني ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أي الأوسط . (٦) ف . أي الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أي الحد الأصغر . (٨) ف : أي الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو يكسف ، فقد توحد لبت شعري طلة الكسوف
أو طلة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العملة هي أن يكون ورقه
عريضاً ، وكانت طلة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم
يوجد ، فقد تكون طلتها شيئاً آخر ، وإن كانت العملة والمعلول موجودين
معاً ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو مكسف ، أو إن كان ورقه
عريضاً فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة^(١) معاً ،
ويوجد السبيل إلى أن يتبين بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي
عليه α ، وليكن عريض الورق الذي عليه β ، وليكن الكرم الذي عليه
 γ . فإن كانت α موحودة لـ β (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه)
و β موجودة لـ γ (إذ [١٢٣٨] كان كل كرم عريض الورق) ، و α
موحودة لـ γ ، ويكون كل كرم ينثر ورقه . ولعله التي هي الأوسط هي β ،
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد بين أن الكرم عريض الورق أنه ينثر
ورقه . فليكن δ عريض الورق ، وليكن ϵ انتشار الورق ، والكرم الذي
عليه δ ، و ϵ موجودة لـ δ ، وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، و δ موجودة

(١) ع . أي العملة والمعلول .

(٢) ش . القياس هو هذا . كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛
فالنسبة من ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) ش . القياس في ذلك هو هذا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض
الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

١٥ (هـ) ، إذ كان كل ما ينثر ورقه صريض الورق ؛ والعللة هي هـ ، وهي أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العللة أقدم

بما هي علته ^(١) ، وكان وجود الأرض في الوسط هي العللة في أن تنكشف . ولم يكن الكسوف العللة في وجود الأرض في الوسط) ، فإن كان البرهان الكاش

بالعللة هو برهاناً على « لم هو » ، وأما ما لم يكن بالعللة فهو برهان على « أنه » ، فإنه إذا علم أنها في الوسط فقد علم أنها ولم يعلم لم هي . فاما أن ليس كسوفه ٢٠

عللة وجود الأرض في الوسط ، بل وجود الأرض في الوسط هي العللة في الكسوف ، فذلك بين طاهر ، إذ كان وجود الأرض في الوسط مأخوذاً

في قول مكسوف . فهو إحدائين أن هذا يعلم ذاك ، لا هذا بذلك . أو يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك ٢٥

أنه وإن كان قد يحصل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً : فيمكن أن

(١) شبه : يلزم وضع شئين أحدهما عللة للآخر . أن يكون كل واحد منهما متعلماً ومناخراً ، وظاهراً وحقيقياً .

(٢) شبه : برهان .

(٣) شبه : أي إذا علم أن لأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسراً لأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذا موجودة في الوسط في حد الوقت فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط ، لا على ٢٥

لم هي موجودة .

(٤) شبه : لأننا نجد الكسوف بأن يقول : إن كسوف القمر هو إغلاظه ، لقيام الأرض في الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) هـ : أي حد .

(الحيوان) أنها موجودة أولا (أى بلا توسط) لذات (الناطق) ولاحـ
 (غير الناطق) وليكن هذان موجودين لذات (للإنسان) وهـ (المراب) .
 ٣٠ فإذن موجودة لذات هـ . والعلة أما لذات بـ ، وأما لذات وـ .
 فذلك عندما تكون العلة موحودة قد يلزم أن يكون لأمر موجودا ، وإذا كان
 الأمر موجودا ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أى شيء كان ،
 لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس شكلا .

فقول [٢٣٨ ب] إن المسئلة دائما هي كلية ، والعلة هي كل ماء ، والأمر
 الذى العلة علة هو كلـ (٦) — مثال ذلك أن امتداد الورق هو موجود على الانفراد
 لكل ماء ، وإن كان له أنواع (٧) . وهو موجود لهذه على طريق الكلية . إتما
 ٣٥ للنبات ، وإما لهذا السات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علة في هذه قد
 يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لم صار الشجر
 ينثر ورقه ؟ — إن كان ذلك لاسفاد الرطوبة ، فقد يجب أن تنثر الشجرة

-
- (١) ص : وبكوة . (٢) ش : أى الحق الأوسط .
 (٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .
 (٥) ف : أى لشيء آخر . (٦) ف : أى مقول في جواب ذلك .
 (٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أى المطلوب البرهان هو أبدا كل لآخرى .
 (٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المطلوب .
 (٩) ف : أى لكل شجر عريص الورق .
 (١٠) ف : بالآخر : أى وإن كان الشجر العريص الورق أنواعا .
 (١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف : بالآخر . أى الحد الأكبر .

ورفها أن يوجد اعتقاد الرطوبة ، وإن وجد الاعتقاد لا الكلى ما اتفق ، لكن
للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

طيت شعري^(١) : قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه في الكل لآلة واحدة
عيناها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن ؟ فنقول في جواب ذلك إنه إن كان قد
تبين من أمر العلة أنها مداتها لا على طريق العلامة و الطريق العرص وذلك مما
لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف^(٢) ، وإن لم يكن هكذا ومم يمكن .
ويحور أن يحدث عن الأمر الذى العلة علة ، وعن الأمر الذى العلة
له على طريق العرص^(٣) ، وليس يطلق بهذه أنها مسائل ، وإلا كان يوحد لها
الأوسط على مثال واحد إن كانت متعقبة أسماؤها ، والأوسط لها اسم مشترك ،
وإن كان على طريق الحدس ، فهو لها على مثال واحد ، مثال ذلك . لم
صارت إذا بدلت^(٤) هي أيضا مناسبة ؟ وذلك أن العلل في ذلك في الخطوط
والأعداد هي مختلفة وهي واحدة عيناها : وذلك أن بما هي خطوط هي مختلفة .

(١) ش : قد أحد في أن يحصل من إن وجدت العلة — وهي الحد الأوسط ، مثل
اعتقاد الرطوبة — لا لشيء ، بل ، لكن الشجر الذى ينثر ورقه ، من يمكن أن يوحد للشجر
المنثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون عبر هذه العلة ، ولا يمكن أن
تكون له علل مختلفة غير اعتقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى
ليس مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل . لم صارت أربع كميات متعاقبة
إذا بدلت أيضا تكون أيضا متعاقبة ؟ يعنى ما العلة في أنها إذا بدلت تكون متعاقبة ؟

وأما من طريق ما يتربد هذا الصرب من الترتيد فهي على هذا النحو واحدة
١٠ عينا في جميعها .

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون فهي غير العلة و أن يكون الشكل
يشبه الشكل^(١) ؛ وذلك أن الشبه في هذه هو اسم مشترك . فإن الشبه أما
في الأشكال [١٢٣٩] فلعلة هو أن تكون أصلا متناسلة ورواياه متساوية ،
وأما في الألوان فإن يكون الخمس^(٢) واحدا أو شيئا آخر مثل هذا .
١٥

والأشياء التي هي بالناسب واحدة^(٣) فأحيانا فالأوسط موجود لها أيضا
على طريق التناسب . فأما في العلة والأمس الذي العلة علة ، والأمس الذي
العلة له هي لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهي أنك إن أت
أخذت الشيء الذي العلة علة في الحزبية فهو أكثر^(٤) { مثال ذلك أن تكون
زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أريد^(٥) المثلث والمربع } ، فأما إذا
أخذت جميعها فهي بالتساوي^(٦) (وذلك أن جميع لأشياء التي رواياها الأربع
٢٠

(١) ش : الشبه في الشكل هو أن يكون رواياه متساوية وأصلا متناسلة - فهو .
ص : هو . (٢) ش : إنما قال أو شيء واحد لأن الكلام في هذه (ص : هذا)
المعاني إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شيء آخر .

(٤) ش : أي في الأشياء التي يحددها الأصغر .
(٥) ش : أي روايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم وليس كل ما رواياه
الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلث ، لأن المربع رواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس
هذا المعنى أيضا للربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أي إذا أخذت حلة المربع والمثلث كان هذا مساويا ، فإن حلة المثلث والمربع
رواياه مساوية لأربع قوائم . وكل الذي رواياه مساوية لأربع روايه فالحقة هو حلة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد^(١) . والأوسط
الأول هو قول الطرف الأول ، من قبل أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود —
مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويفصل عليه وهو أيضا لازم للبنية
وفصل عليها ، لكن ليس يفصل على جميعها ، لكنه مساو لها إن أخذ
الإنسان أن الأوسط الأول هو قول انتشار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط
الأول الذي على أحدها محيط . وأيضا الأوسط لهذا استبعاد الرطوبة أو شيء آخر
من أشياء هذه . ما هو انتشار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبدر .

٢٥

وأما في الأشكال فهكذا تكون التنوية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر^(٢) ،
أي ما العلة ملته . فتكن α (أي الحيوان) موجودة لكل β (الحساس) .
وتكن β لكل واحد من γ (المتحرك بإرادة) ويفصل عليه δ ^(٣) β ^(٤)
تكون كلية δ (وذلك أي ، عما أسمى كليا لما لم يرجع بالتساوي ، وأما الكلي

٢٠

(١) ش : أي مساو لده الحلة ولحد الأكبر .

(٢) ش : أمر نشر : قوله الأوسط الأول برحب أوسط أحيا (ص : أخير) بالحققة هو
كذلك ، لأننا إذا أخذنا [نا] من جهة أحد الأصغر نوعاً جزئياً (ص : نوع جزئي) يجب أن يكون
أربعة حدود . النوع الآخر ، والمجموعة الحاكمة لكل واحد من الأنواع الجزئية ، والأوسط ،
والحد الأكبر . وهذه ، على طريق مثال ، الكرم ، وحلة الكرم مع غيره ، والمعقد الرطوبة ،
وانتشار الورق . مجموعة الكرم مع غيره ، وانعقاد الرطوبة هما وسطان . فالأوسط الأول يسمى به
القريب من النوع الحق ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجه كلامه وهو قوله : فإن
الأوسط الأول الذي على أحدهم محيط .. (٣) ش : أي في أنها متساويان معكسان .

(٤) ش : مجموع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو النور .

(٥) ش : أي الحساب يكون كلياً للسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية .

- ٣٥ الأول فاسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد^(١) [٢٣٩ ب] بالتساوى ، وجعلتها منعكسة عليه مساوية له . ف ب هي العلة في أن تكون أ موجودة لذاته . فقد يجب إذن أن تكون أ لا تفضل^(٢) في وجودها لذاته وامتدادها معها على ب ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة ، أعني علة الموصوع . وإن كانت أ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شيء آخر غير ب ، و < إلا > فكيف يوحد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـ يوحد له أ ؟ وأيس كل ما يوجد له أ يوجد له هـ ، فلم لا توحد علة ما كما أ لذاته ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ، فهذه أذن تكون معا شيئا واحدا . فقد يجب أن نبحث عن هـ ، وليكن هذا حـ .
- فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد مبهمة ، إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة ما عيناها في النوع - مثال ذلك العلة في أنها طويلة الأصوار : أما لذى أرجح ألا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو < أن ر > كون ياصة أو شيئا آخر .

١٨

< العلة القريبة هي العلة الحقيقية >

فإن لم يصر دفعةً ويُنْتَه إلى غير المتحرزة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هي كثيرة . فأما من هذه الأوساط لبت شعري هو

(١) ش : أي من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحرى : أي لا يحصل أ على ب ، وألا يكون وجودها لذاته بالزيادة على ب ، وإلا لماذا يكون ...

١٠ العلة للأشياء الحزئية؟ أترى هو الشيء القريب من الكلي الأول، أو الذي عند الأشياء الحزئية؟ من ليس أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذي له العلة، < إذ > أن العلة في أن يكون الأول الذي تحت الكلي موحودا هو هذا . مثال ذلك . علة في أن تكون أ موحودة لـ ح هي ب ، والعلة في أن تكون أ موحودة لـ د هي ح ، ولـ ح < هي > ب ، ولدهه تلك نفسها .

١٩

< إدراك المبادئ >

١٥ أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضا ما اعلم البرهان ، وكيف يكون ، وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فاما في المبادئ كيف يكون معلومه ، وأى [١٢٤٠] ممكنة هي عارفة بها ، فليكن ذلك طاهرا من هـ هـ ، بأن نتقدم أولاً فإلى من أمرها شكوك . فإنا أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التي هي غير ذوات ومسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فلانسان أن ينشكك في ذلك . وقد ينشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين ^(٢) هو علم ، أم لا ؟ أم أحدهما يقع علم ، والآخر

(١) ب : الذي عند .

(٢) ف بالأحرى : يريد النتائج والمقدمات الأول .

٢٥. جس ما آخر؟^(١) وليت شرى أهله المنكيات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن نأسون لها؟ - وإن كنا مقتنين لها فيكون شيعاً . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءاً من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إمعاً تناولنا بهد أن لم تكن مقتنين لها فيما تقدم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن ، كما نقول في البرهان أيضاً . فمن البين إذا أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ، وإلا لما كنا بالدين نساها . ولا أيضاً أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قِيَّة واحدة تكون فينا . فيلزم إذا ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما ، وليس حالنا في افتنائنا لها حالاً تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه . وهذه هي موجودة في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهي التي نسميها الحس . وإذا الحس موجود فيها ، فهي مصحها قد يكون ما يحس به ثابتاً ، وفي بعضها لا يكون . فالذي لا يكون فيه ثابتاً بما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها ليس يكون : ، وإن [٢٤٠ ب] هذا لا علم له خارجاً عما حسه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد بيني عندما يحس شيء ما في أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول^(٢) ، وبعضها لا . فمن الحس

(١) ف بالأحرى : أى من الحارث . (٢) من : خارج .

(٣) ف : سلم .

يكون حفظ^(١) كما قلنا، ومن تكرير^(٢) الذكر مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك
 ٥ أن الأحصاط الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما
 يثبت ويستقر الكل في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو
 في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما
 في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

١٠ فليس إذن هذه القُيُوت موجودة فينا منفردة^(٣)، ولا أبداً إنما تكون فينا
 من ملكات أخرى أكثر في باب ما هي صلة، لكن من الحسن - مثال ذلك
 في الجهاد ، فإنه إذا وقع واحد عند الرجوع صد يقف آخر ثم آخر إلى
 أن يصير الأمر إلى المبادئ : والنفس هي الموجودة بهذه الحال > : أي <
 على أنها يمكن أن تفعل هذا العمل .

وما قلنا من أول الأمر ولم يصح به وظهره من غير به من الرأس .
 فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة
 ١٥ الكل . وذلك أنها تحس بالحرق إحساساً ، وأما الحسن فهو بالكل :
 مثال ذلك بالإنسان، لا بالإنسان هو قالياس . ثم يقف في هذه من الرأس إلى
 ١٠٠ أن تثبت فيها معاً لا تجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى
 الحيوان، وهذا هو واحد على مثال واحد .

فن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحسن
 إنما يحصل فيها الكل بالاستقراء على هذا النحو .

(١) ف : ذكر - (٢) ف : الخط - (٣) ف : قائمة . (٤) م : إن .

- والملكات التي في النفس التي تصدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها
- [١٢٤١] ما تقبل الكذب - بمثلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي
- العلم والعقل^(١). وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءً وأتقن من العلم
- إلا العقل. والمبادئ أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول. والمبادئ.
- ١٠ أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها. ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون
- أكثر صدقاً من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبل
- أن مبدأ البرهان ليس هو رهاها هو للبادي^(٢). فرداً ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم،
- ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم. ويكون لعقل هو مبدأ العلم،
- ١٥ ويكون هو مبدأ البدء، وجميعه عند جميع الأمور هو على مثال واحد^(٣).

[[تمت المقالة الثانية من «أولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان» .

نقل أبي بشرمى بن يونس القناني، من أسرياني إلى العربي .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن المحقق بن زرعة المنقولة من

نسخة يحيى بن عدي، فكان أيضاً موافقاً لها]]

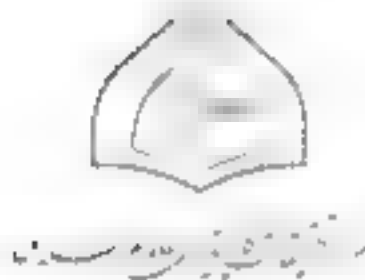
(١) ش : أي البرهان (٢) ش : أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصل (ومعنى هذه : أحد) المبادئ (٤) ت : كتبت سورتها .

(٥) هنا تعليل نفس القارئ الذي رأينا من قبل، بقوله «قرأت هذه المقالة قراءة

مهم بحسب الاجتهاد والقدرة، وفيها إعادات > .. < يد راقط غير متعلم ولم يسمع أن أعبرها،

لكني (٩٩) بدلت على ما وجدته من ذلك . ولعمري (٩٥) بن علي، والحد فله وحده .

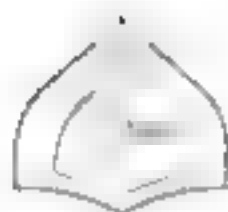


كتاب الطوبى

نقل أبي عثمان الدمشقي



مكتبة جامعة القاهرة



مرکز تحقیقات کلامیه و فقهیه اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١ -]

المقالة الأولى من كتاب طوييقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - المجمع >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٨١ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طرئاً^(٢) يتبين لنا به أن محل من
مقدمات دائمة قياساً في كل مسألة تُقصد ، وأن نكون - إذا أجبنا جواباً -
لم نأت فيه شيء مصادق^(٣) ، فبدى أن نقول أولاً ما هو القياس ، وما هي أصنافه
حتى يحصل لنا القياس^(٤) الحدلي^(٥) إذ كنا هذا القياس^(٥) ننته من في هذا الكتاب .
فنتقول :

٢٥ إن القياس قول^(٦) إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوع
شيء آخر غيرها من الاضطرار - فالبرهان هو القياس الذي يكون من
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الحدلي^(٥) هو الذي ينتج من مقدمات دائمة .

(١) ف (= فوق الكلمة) : حرض (١) . (٢) ف : أي صفة .

(٣) ش : أي م نقل في قولاً متناقضاً . (٤) ف : أي صفة .

(٥) ف : المحاورى .

- ١٨٠١٠٠ والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بداتها ، لانفيها ، وذلك
٢٠ أنه ليس ينبغي لنا أن فتنس^(١) في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء »^(٢) ، لكن
ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقا بنفسه .
والمقدمات الدائمة هي التي يظنها^(٣) جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة
أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .
والقياس الممارى هو الذي يكون من مقدمات^(٤) دائمة في الظاهر ،
٢٥ وليست دائمة على الحقيقة ؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدمات دائمة
أو من دائمة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان دائما في الظاهر [١٤٢٢]
فهو أيضا دائما . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها دائمة
يكون تصوره في جميع حالاته ممزوجا كما يمرض في مبادئ أقاويل الممارين ،
لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى
٣٠ عطفة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وسعنا يسعى
١١٠٠ أن يسعى قياسا . وأما الثاني فينبغي أن يسمى مماريا ، فاما > أن
يسمى < قياسا ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس ينتج .

(١) ف : طلب . (٢) ش : أي لا يطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .

(٤) ش . في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذي
يظن به أنه من المقدمات الدائمة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في السرياني : إنما نحيل خيالا برها (بدون قطع في الأصل) .

- وهما هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهي المغالطات ^(١٢) التي تكون من الأشياء التي تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يحرص في الهندسة وما جائسها من العلوم . فإنه قد يشبه ^(١٣) أن يكون هذا الصنف يحالف القياسات التي وصفنا ، لأن الذي يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائعة : إذ كان ليس يدخل في الحد ، وذلك أنه ليس يقتضيه ما يظنه ^(١٤) جميع الناس ولا ما يراه ^(١٥) أكثرهم ، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون حقا منهم ، لكنه يعمل ^(١٦) القياس من المقدمات التي تخص الصناعة ^(١٧) ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي ، ^(١٨) لم يخرج بعض الخطوط على هر طريق إنراجها ، استعمل المغالطة ^(١٩) .

- فليرد أن أنواع القياسات ، إذا حصلت على طريق الرسم ، هي هذه التي وصفنا . وبالجملة ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصدا في شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكن الذي نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الفناء والكفاية في هذا الطريق الذي نحونا نحوه ، وهو أن يكون يتبنا لنا أن نتعزف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كبا كان .

(١) حاشا = يوجد . (٢) ش : هي القياسات الرديئة التي تجري مجرى الخطأ .
 (٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « ينبغي » . (٤) ف : براء .
 (٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الانقصاءات .
 (٨) ب : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .
 (١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

< فائدة الجدل >

٢٥ ويتبع ما وصفت أن تذكر الأشياء التي يضع فيها هذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟

٢٠ فصول إنه يستفيع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة^(٢) ، وفي المناظرة^(٣) ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة طاهرين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق فسلوكه أمكنا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه . - فأما مصنفه والمناظرة^(٤) فمن قتل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت محاطة بنا لإزاهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء العربية ، لستقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . - فأما منفعته وعلوم الفلسفة فلا تلتنا إذا قدرنا أن نقشكك في الأمرين جميعا ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق^(٥) وأبسط^(٦) .

١٠١ وقد نتفع به أيضا في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس بعكس أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي نتحو نحوه ، لأنها مبادئ^(٧) أولى الجميع . فأما من الأشياء الدائنة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق^(٨) ، إذا كان لها بما هي عليه من الفحص والتفكير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

(١) ف : وهو . (٢) ف : الأديان . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين .

(٥) ش : بين ، بين . (٦) ص : مبادئ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة في الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة^(١) على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطأ والعلب وفي أمثالها من القوى^(٢)، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد^(٣) أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن يفعل . فإن الطبيب ليس يُفْعِل من كل وجه ، ولا الطبيب يبيد الصبغة من كل وجه ، لكن متى لم يفعل شيئا مما يمكنهما ألا يفعله قلنا إلهما قد حصلنا الصناعة على الكفاية .

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

فأولا يلبي أن نطرح من ماذا تتقوم هذه الصناعة . فإننا إذا حصلنا كم هي ، وما حالها [١ ٢ ٣ ٤] ، وأي الأقاويل هي ، وكيف نستعملها ، كما قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية . فنقول : إن الأشياء التي منها الأقاويل و < الأشياء التي > فيها القياسات متساوية و لعدد وواحدة بعينها . وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات ، والأشياء التي هي^(٤) تكون القياسات هي المسائل . < وكل مقدمة^(٥) > وكل مسألة^(٦) ، إما أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا . وذلك أن العصل لما كان جنسيا ، وحب أن يرتبه مع الجنس ، ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء ، ومنها ما لا يدل على ذلك ،

(١) ش : يريد صناعة الجدل . (٢) ف : الصانع . (٣) ف : يشاء .

(٤) زيادة بالأخرى لها مش ، لعلها تصحح . (٥) ف : عليها .

(٦) ش : قال : ويجدنا في نسخة أخرى . كل مسألة تدل إما على خاصة ، وإما على جنس .

- فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسم الدال على ما هو الشيء "حدًا" ويسمى الجزء الثاني بالاسم العام لها، أعني خاصة . فبين مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًا، وإما خاصة، وإما جنسًا، وإما عرصًا، وليس ينبغي أن يظن بنا أحدًا أما بقول إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدته فهو إما مسألة وإما مقدمة، لكننا نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل، — والمسألة ^(٢) إنما تحالف المقدمة بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حي — متشاء — ذو رجلين حدًا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : ليس الحي — جنسًا للإنسان؟ — كان مقدمة . لأن قيل : هل قولنا : حي — متشاء — ذو رجلين، — حدٌ للإنسان؟ وهل قولنا : "الحي" جنس للإنسان أم لا؟ — كان مسألة . وصل ذلك المثال بجرى الأمر في مائر الأشياء الأخر . فالواجب صارت المسائل والمقدمات متساوية في العدد ، وذلك أنك قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

< دراسة عناصر الجدل تفصيلًا >

- وينبغي أن نقول : ما الجدل؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟ [٢٤٣ ب] فالجدل هو القول الدال على ماهية الشيء ^(٣) . وقد يوصف أيضا بأنه قولٌ مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحد بعض الأشياء
- ١١٠٢
- (١) ف : هل . (٢) فكلفت حروفها . (٣) ف : الأخر : في السريان ، في قسم جومره .

التي يستدل عليها بقول . فاما الذين يجعلون الصفة بالاسم كما كان من البين
أهم ليس يوفون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي
أن نجعل ما يجري هذا المجرى داحلا في باب الحد ، مثل قولنا : ^(١)اللائق بحيل .
وكذلك قولنا : هل الحس والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟
إن أكثر البحث أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ،
أو هو غير ^(٢)؟ وبالجملة ، ينبغي أن نسمى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت
صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من داته . فإنا
إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا
بهذا الوجه بعينه . وذلك أنا إذا بينا أنه ليس فيها شيء بعينه ، يكون قد
أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وضعنا الآن لا يتعكس ، لأنه ليس
يكفى في تثبيت الحد أن نبي أن الشيء بعينه فيه موجود . فإما في إبطاله
فقد يكفي أن نبي أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده
وراجعا عليه في الحسل . مثال ذلك : قول علم السحرة للإنسان : فإنه مهما
كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم السحرة موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالآخر ، الواجب . ش : في السريان : اللائق هو ما هو حيل .

(٢) ف : بالآخر : الفحص ، المداورة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟

(٤) ف : تدارس في . (٥) ف : شيء .

(٦) ف : كانت حروف هذه الكلمة والتي عليها . (٧) ف : صحيح .

(٨) ف : بين . (٩) ف : قومه . (١٠) ف : انكناه .

النحو موجوداً ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن
الخاصة يمكن أن توجد لمجرد ما هي له خاصة ، بمنزلة [١٢٤٤] اليوم
للإنسان ، لا ولو اتفق أب بوجد له وحده في وقت من الأوقات .
فإن قيل لما يجري هذا المجرى ^(١) خاصة ، فليس يقال له خاصة
على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات والإضافة إلى شيء . فإن وجود
الشيء يمتنع إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ، وذو الرجلين إنما يقال
إنه خاصة بالإضافة إلى شيء . بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى العرس
وإلى الكلب . والأمريتين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر
غير الشيء الذي هو له يرجع عليه ^(٢) إنكاراً في الحمل . وذلك أنه ليس يجب
ضرورة متى وجد شيء يأم أن يكون الإنسان موجوداً .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كجبرين مختلفين النوع من طريق ما هو .
وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو - وهي التي يليق بها
أن تأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموصوع : ما هو ؟ كما يليق بها إذا سئلنا عن
الإنسان ما < هو > أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي
في جلس واحد معه وهي مختلفة ^(٣) أم في جلسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب
الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه .
وذلك أنه إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

٣٥

(١) ف بالأحرى : شيء ما . . . (٢) ف بالأحرى : في وقت . . . (٣) ف بالأحرى :
يقال (بدلاً من : إنما يقال) . . . (٤) شيء : أي إذا سئلنا عن جوهر الموصوع ما هو .
(٥) نرم سقط ما كان في الورقة كناية رضى بها . (٦) تأكلت سروحها . (٧) تحتها : أنه .

- ٢٠١ إن هذين داخلان في جنس واحد بعينه . فإن نحن بيننا أنه جنس لأحدهما ،
غير جنس للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين لبسا بداخلين في جنس واحد بعينه .
والعرض هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا هذا ، ولا خاصة ،
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد
بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمترلة^(١) الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحد
بعينه كائناً ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ، وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانع
يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرة أبيض ، ومرة غير أبيض . والثاني من
حتى العرض أحود^(٢) من الأول ، لأن الأول إذا قبل احتاج من يريد أن
يفهمه أن يتقدم فيعلم ما الخلق والجنس والخاصة . فأما الثاني فكامل نفسه ،
يُسْتَعْنَى به على حدته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نصيف إلى
العرض مقاييسات الأشياء معها إلى بعض كَيْمَا كانت إذا قُلت من العرض ،
١٥ مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو الناعم ؟ وأي المدهين^(٣) الذهب
الذي تستعمل فيه المصيلة ، أو الذي يَنْهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما
يقال على هذا المثال . فإن البحث^(٤) في أمثل هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين
يكون لزوم المحمول به أخرى ؟
٢٠

ويبين من هذه أنه ليس يجمع مانع في بعض الأوقات والإصافة إلى شيء .
أن يكون العرض خاصة : < بمترلة > الجلوس لذي هو عرض . فتى^(٥) التي

(١) بمترلة = مثل . (٢) ب . أصل . (٣) شره : للسيرته .

(٤) ب : الطلب . (٥) ف : أول . (٦) حرم .

إنسانٌ حالسا وحده، صار الجحوس له في ذلك الوقت حديثاً خاصة وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجحوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو حالساً. فليس يمنع إذاً ما يح من أن يكون لعرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون . ٢٥

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والحس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بينا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو حساً^(١)، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذي يقال في العرض ، تكون قد أخطأ التحديد . ويجب — بحسب القول الموصوف آنفاً — أن يكون جميع ما عددها [٢٤٥] داخلاً في مذهب الحدود بضرب من الضروب . ٣٠

ولكن ليس ينبغي هذا لسبب أن نلتزم في جميعها طريقاً واحداً كلياً، لأن هذا أمرٌ ليس يسهل وجوده . ومن وجد، كان في غاية الإغماض ولم يسفح به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً — فيدعى أن تقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب ٢١٠٢

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالأحرى : أى الذى وصف على أنه حس (٣) ف : قوفا .

أن يضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به وتسميها الداخلة في باب الحد والداخلية في باب الجنس^(١) . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصناه إلى كل واحد منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال ونقول . إنه يطق الشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أنا قد اعتدنا < أن نقول >^(٢) في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمثله الثوب والرداء . وأما في النوع بجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمثله إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأسماء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأسماء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمثله الإنسان والفرس . فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يطق بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة حينها إذا قيل به إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [٢٤٥ ب] فرقا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضا في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) ب : مذهب . (٢) لم يلق عليه الناقص من الورقة السابقة ثم ينصح إلا بعض حروفه .

واحد بعينه في النوع كيما كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن ٢٠

تكون متجانسة وينسب بعضها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد^١ بعينه و أنوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة معينها ليس يختلف بشيء آخر إلا تشبة المشابهة . ولذلك

ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كقبي قبل ذلك . ٢٥

والشيء بعينه في العدد قد يظن^٢ ، لإجماع عبد الناس كلهم أنه أولي ما يوصف بذلك ، وقد برزت العادة بأن هذا المعنى يقال على أسماء كثيرة ، أحدها وأولها

ما تقدم ما ووصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحرف ، كالحل في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان (شيء من جنس)^٣ ، والنحو الثاني ما كان كذلك

بالخاصة ، كالحل في قوسا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا سام إلى فوق بالطبع — في السار . والنحو الثالث ما ووصف بذلك من العرض ٢٠

كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

ومن أبلغ ما وقف الإنسان به على صحة ما قيل في هذا الموضع تعبير

الإنقلاب . وذلك أما صراحا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يدعى^٤ إلينا بإنسان

من قوم جلوس اسمه ، غير أن اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف ٢٥

اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أنهم وأمرناه أن يدعونا بالجلوس

أو المناظر لفظنا بأن الأمر بين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .

٨

< براهين الالتقاط المحمولة >

والشيء بعينه يقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأقول التصديق - بأن ١٠٢
الاقاويل إنما هي ^(١) مما وصفنا أولاً وبما [١٢٤٦] وصفنا ^(٢) وفيها وصفنا -
هو الذي يكون بالاستقراء . وذلك أن ما حدثنا أن بحث عن واحدة واحدة
من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما من الحدة ، وإما عن الخاصة ،
وإما عن الجنس ، وإما عن العرض .

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس . وذلك أنه واجب ضرورة
أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالمثل ، وإما ألا يرجع عليه .
فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل
على ماهية الشيء فهو حد ، وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ
كانت الخاصة ما يرجع على الشيء بالمثل من غير أن يدل على ماهيته . وإن
كان لا يرجع على الشيء بالمثل فهو إما من الأشياء التي تقل في حد الموضوع ،
أو ليس منها . فإن كان مما يقال في الحدة فهو إما جنس وإما فصل ، لأن
الحد مأخوذ من جنس ومفصول . وإن لم يكن مما يقل في الحد من اليقين
أنه عرض ، لأننا قد قلنا إن العرض هو ما ليس بحد ولا خاصة ولا جنس ،
وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض .

(١) ش : يعني من المقدمات ثم من التي ذكرها التي منها تحدث انقضاء .

(٢) ش : يعني في المسائل في الأربعة التي منها تحدث المسائل . (٣) في : وهو .

< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

- ٢٠ وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدد أجناس المقولات التي فيها يوجد هذه الأربعة التي وصمنا . فنقول : إن مدتها عشرة : ما هو الشيء^(١) ، والكيف ، والكيف ، والمضاف ، وأين ، ومتى ، والنسبة ، وله ، ويعمل ، وينعمل . وذلك أن العرص والجنس والخاصة والخاصة أبدأ في واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المسأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . ويين [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دل على « ما الشيء » مرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأخر . وذلك أن واحدا لو وضع لإنسان ثم قال : إن هذا الموصوع إنسان هو أو شيء ، وإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا وضع لونا أبيض وقد إن هذا الموصوع أبيض هو أو لون ، وإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عظاما مسددة ذراع فقال : إن هذا الموصوع ذو ذراع أو عظم ، وإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج الأمر في الأخر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان هو يقال على هذه أو الجنس يقال عليه ، وإنما يدل على ما هو ، وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الألفاظ ، وهذه مدتها .
- (١) ف بالأخر : قتل ، نحر . (٢) ف بالأخر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأخر : يجري .

< القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نفتصب الأشياء التي بها تستنبط
ونستخرج . ولنتحدد أولا المقدمة المنطقية ما هي ، والمسئلة المنطقية ما هي .
وليس يجب أن نصع كل مقدمة منطقية ، ولا كل مسئلة منطقية . وذلك
أنه ليس أحد ممن له عقل يقدم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر
للناس كلهم أو لا أكثرهم ، لأن هذا ليس به شك ، وذلك لا يصعه أحد
من الناس .

والمقدمة المنطقية هي مسئلة دائمة إما عند جميع الناس ، أو عند
أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل الساحة
منهم ، من غير أن تكون مُبدعة . وذلك أن الإنسان أن يصع ما يراه
الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالدائمة والمصادرة
أيضا التي يظن بها أنها دائمة إذا قدمت [١٢٤٧] على جهة التناقص .

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة قد تكون
مقدمات منطقية ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحد
سينه دائما ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد سينه رعى أنه دائم . وإن
كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذئ ، فقولنا يوجد عناء واحد

(١) ف بالأحر : الفاسحة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالقبولة . (٥) ف
الأحر المنبئة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .

بالعدد ذائع . وإن كان قولنا . يوحد بحوا أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا يوحد
 عناء أكثر من واحد ، ذائع . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون مشابهة
 متجانسة . وكذلك الأشياء المصادفة للذائعة إذا قدمت على جهة التفاضل
 ظهرت ذائعة ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا ،
 فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم ، ذائع . فأما ضد هذا القول
 فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فأما المناقض له فقولنا : ليس
 ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء
 فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخر .
 وقد يظهر بالمقابلة أن الضد على الصلة أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان
 ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . ومما يظهر
 أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسنطرق في هذا الأمر
 هل هو على الحقيقة حكما ، أم لا . فيما نقوله في المتصادات .
 ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية ،
 لأن لواضع أن يضع الأشياء التي تتعدها الخلق هذه الصنائع : مثل الطبيب
 فيما يوجد في صناعة لطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ، وكذلك
 الأمر في الصنائع الأخر .

(١) ف : المقولة - (٢) ف : مقولة - (٣) ف : مبرولا .

(٤) ف : بهم - (٥) ف : يزل - (٦) محب : و .

(٧) ف : توجد (مهلة الغلط) - (٨) ف : بالأحر . محاوريد ، جدية .

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- والمسئلة المطلقة^(١) هى طلب معنى يتفع به فى الإيثار للشيء والمهرب منه ،
- [٢٤٧ ب] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه معين^(٢) على شيء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدونه الجمهور ، وإما ما يكون كل واحد من الفريقين يصاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن بعض المسائل يُتَّفع بعرفته فى الإيثار للشيء^(٣) أو فى المهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وحسبها يُتَّفع به فى العلم به فقط ، مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ ونسبها لا يُتَّفع بها^(٤) أنفسها فى شيء من هذين المعنيين ، بل هى معينة على معنى هذه . وذلك أن كثيرا من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هى فى نفسها ، بل إما نريدها لغيرها ، أعنى لعلم بها أشياء أخرى . وههنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذا ، أم ليس هى كذا ؟ من قبل أن فى كلا المعنيين أقاويل^(٥) متعينة ، والتى ليس لنا أيضا فيها حجة^(٦) إدا هى عظيمة لفظا بأن قولنا فيها : لم ذلك ؟ غير — مثال ذلك : هل العلم أزلى ، أم لا ؟ فإن لمطالب أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المحاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا لما لا يكون الفلاسفة .

(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : نفسها . (٥) من كلى . (٦) ف : قول .

٢٠

والوضع هو رأى مبدع^(١١) لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله

أنطستانس أنه ليس لأحد أن ينافى^(١٢)، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء

يتحرك، وما قاله مالميس من أن لكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم^(١٣)

الإنسان بقول شاذ يحكم بصفة الآراء ، أو يهتم^(١٤) بالأشياء التي فيها قول مصاد

٢٥

للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكوّنا وإما أزليا ،

كما نقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار وبصير نحويا ليس هو متكوّنا

ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن أنه شيء

٣٠

لأن فيه قولاً .

فالوضع أيضا مشية ، وليس كل [١٢٤٨] مسئلة وصفا ،

لأن بعض المسائل بحري تحرى ما لا تعتد فيها أن الأمر كذا أو كذا ،

والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا

إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على العلاسعة ، وإما أن يتشكك أحد^(١٥)

٣٥

الفريقين : أيهما كان ، على أنهم ، من قبل أن الوضع رأى ما مبدع^(١٦) .

وتكاد أن تكون المسائل الحدلية في هذا الموضع تسمى أوصافا ، وليس

في ذلك خلاف كيفما قبل ، لأننا لسنا نريد نقسمها أن نخترع لها اسما ،

١٠٥

لكن الذي نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها أيما هي .^(١٧)

(١) ف : ش . (٢) ف : صاد . — أنطستانس = Antisthenes

ايراقليطس = Heraclitus ، ميس = Melissus . (٣) ف : يكرث .

(٤) ف : لقول . (٥) ف : يصاد . (٦) ف : بالأحرى : قل .

(٧) ف : أصنافها .

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع، لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شكاً مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكون فيقولون: هل ينبغي أن يعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يكرم الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكون فيقولون: هل الثلج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس. ولا يجب أن يتشكك أيضاً فيما كان البرهان عليه قريبا جداً، ولا فيما كان البرهان عليه بعيداً جداً، لأن ذلك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيراً من أن يكون مقدمة يرتاض بها.

١٢

> البرهان والاستقراء التحليليان <

- ١٠ وإذا قد تلخصنا هذه الأشياء فيسمى أن نحيز ونسظر كم أنواع الأقاويل المنطقية. فنقول: إن أنواعها ثومان: أحدهما استقراء التطائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدم. — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الرمان الحادق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس، فيصير بالجملة الحادق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشد إلهاماً للحس وأبلغ عند المناقضين.
- ٢٠

(١) حس: الوالدين. وعند ضرب حل « أن يكرم » بالقسم الآخر وصحح « يجب »
 بـ « يكرم » . (٢) حس: يقولون. (٣) حس: ويجوز أن يقال: أبعد كثيراً
 من مقدار صناعة رياضية. (٤) ف: المحاورية، إحدلية.

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس ، فأربع : إحداهن اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج الفصول ؛ والرابعة البحث عن الشبيه .
وقد أوجد ثلاث من هذه صُرب من الصروب مقدمات ، لأنه قد يمكن أن يصل في كل واحد منها مقدمة - مثال ذلك قول إن الحمل أو اللذيد أو السامع مانور ، وإن الحس يطالب العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن يوجد ؛ وذلك لا يمكن هنا ؛ وإن حال المسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن .
فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال عن أحوال كثيرة ؛ والثانية من المصول ؛ والثالثة من الأشياء .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن تحيّر المقدمات بحسب الأنحاء التي تلخصت عليها المقدمة بأن تتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ، أو أكثرهم ، أو أهل صناعة منهم ، أو الآراء المصادة للظاهرة ، وجميع

(١) ب : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ب : الفصل .
(٤) ب : فارق . (٥) ب : ربيع . (٦) ب : ذلك . (٧) ب : قصد .

- الآراء التي في الصنائع . ويبغى أن تقدم الآراء المصادقة التي هي في الظاهر
 ذائقة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتع عند الاختيار
 باستعمال الذائقة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا
 إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس
 بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأما سطر بأن نقبل
 شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس
 الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل في شيئا ، لا بأن نُخرج ، وعلى ذلك
 المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا يدعى
 أن تأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع
 مقنون . وذلك أنه قد يصعبها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء
 ليس هي كذلك . ويبغى أن تغير أيضا [١٢٤٩] من الأقاويل المثبتة
 في الكتب وثبت ما في جنس حبر وبصمه ناحية — مثال ذلك أنك
 إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من اسحت عما هو وأثبت بآرائه
 آراء واحد واحد — بمنزلة ما قول إن أساقطليس يرى أن اسطقسات الأحسام
 أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

- وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم
 ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات حلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

معتب . (٥) ص : اللذين . (٦) ف : تلفظ . (٧) تحبها : محولة .

- ومنها مقدمات منطقية . فالحقيقة مثل قولنا . ^(١)لن أولى أن تطيح : لا بآث ،
أو للواميس ، متى اختلفتا ؟ وللطبيعة مثل قولنا . هل العلم بالمتنصّادات
واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ ^(٢)والطبيعة مثل قولنا . هل العالم أرئى ، أم لا ؟
وكذلك يجرى الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة
من هذه التي تقدّم ذكرها ، بما هي بتحديد يوفّقها إياه . لكن ينبغي أن
أن نلتبس تعرّف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقّدنا إياها
بحسب المثالات التي تقدّم وصفها . — ففعلنا بحثنا عنها عند الفلاسفة على
جهة الخفيفة ، وعند الطل على جهة الخذل . وينبغي أن نأخذ جميع المقدمات
أحداً كلياً باكثر ما يمكن ، وأن نجعل المعذمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال
ذلك أن نقول إن العلم بالمتنصّادات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتنصّادات
واحدٌ بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المصاف واحدٌ بعينه ، وعلى
هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضا من الرأس ، دامت القسمة فيها ممكنة
— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينه ،
والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر .

١٥

< البحث عن الألفاظ المشتركة >

ما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن يبحث عما يقال
على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتبس وصف الأشياء التي تعال على

- | | | |
|-------------------|-----------------|--------------------|
| (١) ف : ينبغي . | (٢) ف : قولهم . | (٣) ص : والطبيعة . |
| (٤) ف : لا حياء . | (٥) ف : تخصب . | (٦) ف : اقتصا . |

- جهات مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أفعالها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المصيح والخصب خير فقط ، لكن وبأن تلك كيميات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيميات ما . وكذلك يحرى الأمر في سائر الأخر .
- وينبغى أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أسماء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد . فبحث أولا عن الصد ، إن كان يقال على أسماء كثيرة كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، فعلة « الحاد » فإن صدّه في الصوت « الثقيل » ، وفي العظم الكال . في حين أن صد الحاد يقال على أسماء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أسماء كثيرة ، فالحاد أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحد منهما يوجد الصد . وذلك أنه لا يوجد المصاد للثقل والكال واحداً بينهما . والمضاد لكل واحد منهما هو الحاد . وأيضاً صد الثقل في الصوت الحاد ، وفي العظم الخفيف ، فالثقل إذاً يقال على أسماء كثيرة ، لأن صدّه يقال على أسماء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن صدّه في الحى السنج ، وفي الثوب الوسخ : فالنظيف إذاً اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلاً ، لكن الاختلاف فيها بين الاحالة ، النوع ، كالحال في الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : ليت .

(٤) ش : من مادة اليونانية أن يسموا الصوت الساقى أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فاما بالنوع
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحسن ، لأن الحسن بالأشياء التي هي واحدة
عينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون

٢٠

ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر
بالسمع . وكذلك الحاسة التي يقال في الطعموم والذي يقال في الأعظام :
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالدوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان
بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أصدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكال .

٢٥

وأیضا ينبغي أن نتظر إن كان لأحد المعين صدًّا ما، والآخر ليس له صدُّ
من الأصداد على الإطلاق — مثلاً ذلك أن الله التي تكون من قبل الشرب
صدّها الأدنى الذي يكون من قبل العطش ، والله التي تكون من قبل العلم
بأن القطر مبين للصنع ليس لها صدُّ ، والله إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .
والحجة التي تكون بالفكر صدّها البعثة . فاما الحجة التي تكون في فعل الجسم
فلا صدّها ؛ فمن الين أن لحجة اسم مشترك .

١٠٦ ب

وأیضا ينبغي أن تنظر في المتصادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف
منها يوجد فيه وسط ، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسط ، أو إن كان
يوجد في الصنفين وسط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه ، بحسب الأبيض

٥

(١) ب : يدركه . (٢) س : يريد القبة ، فإن اليراء بين يسمون القبة باسم

الحجة . — قصد الجذاع . (٣) س : وسط .

والأسود : فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن ، وليس بينهما في الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتحمل كما يزعم قوم [٢٥٠ ب] أن الصوت المتحمل وسط بين الأبيض والأسود . لا يبيض إذا سم مشترك ، وكذلك الأسود .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صف من فيه وسائط كثيرة ، وصف آخر فيه وسط واحد ، كالحال في الأسود والأبيض . فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة ، وفي الصوت واحد وهو المتحمل .

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق استقص : هل يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة ، مثال ذلك : الذي لا يبصر ، فإنه يقال على أنحاء كثيرة : أحدها على الذي ليس له نصر ، والآخر على الذي لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فواجب ضرورة أن يكون الذي يبصر يقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن كل واحد من صنفين قولاً : « لا يبصر » يقابله شيء ما ، أعني أن الذي ليس له نصر يقابله الذي له نصر ، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر .

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي يقال على طريق العدم والمنسكة : فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك : مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في العس والبدن ، فإن عدم الإحساس (١) أي : الأنح .

- ٢٥ يقال على أحماء كثيرة في نفس ولبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعني حس النفس وحس البدن .
- وأبضا ينبغي أن نبحث عن التصاريح^(١) . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أحماء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أحماء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما لعدل قد توجد عدالة ما - مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رآه وللذي يحكم بما يجب ، إيهما قد حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح يقال على أحماء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أحماء كثيرة . - مثال ذلك أن الذي يعمل لصحة يقال له مُصَحِّح ، وكذلك الذي يجمعط الصحة والذي يدل عليها . ولصحيح أيضا قد يقال من الذي يفعل ويجمعط ويدل على الصحة . وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأسماء ، أعني أنه إذا كان شيء يقال على أحماء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أحماء كثيرة . وإن كان التصريف يدل على أحماء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أحماء كثيرة . وينبغي أن نبحث عن أجناس الحقل الذي بحسب الاسم : هل هي واحدة معينا في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة معينا ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك - مثال ذلك المحمود ، فإنه في الأظعمة ما يُحدث اللذة ، وفي الطيب ما يُحدث الصفة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أعني

(١) ف : يريد بالتصاريح الاشتقاقات .

عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء . به محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مراراً كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود . فالمحمود إذاً اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحسن المسحوق ؛ وكذلك الحادة ، إذ ليس يقال واحداً بعينه على جميع الأشياء . مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسرير ، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ، وقوب الراوية الحادة ، التي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكن حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغي أن يبحث عن أختار الأسماء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتباً تحت بعض ، كقولنا لآلة حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحال ما ، والآلة يقال بحال أخرى . وإن كانت الأسماء بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأفاويل مختلفة . مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جالس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وحى ، فقد قلنا إنه بحال ما . فبالجسدان إذاً كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حى طائر ذو رحلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش . وهذا الوجه يحمل الجسدان كلاهما . قلناهما على الغراب .

- (١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ح : في كل .
 (٣) ح : آلة يستعملها التجارون . (٤) ح : يعني حذوها .
 (٥) ح : كليهما . (٦) ح : محمولات ؛ ح : يحملان .

فأما الأجسام التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك

٣٠ أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي ، ولا إذا قلنا حي فقد قلنا آلة . ويبدو

أن تعلم أنه ليس إنما يقال أحاسن مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع ^{(١٣) (١٤)}

فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على

٣٥ أنحاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وقد يتفهم أيضا النظر في الحد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم

الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن حاصة كل واحد منهما إذا رُفعت ،

فينبغي أن يبقى القول واحداً بينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أسماءها ^(١٥)

١٠٧ كالحال في اللتين وصفيهما الآن ، لذلك أن أحدهما يصير حسماً له لو

بحال كذا ، والآخر صوت حسن الموضوع . وإذا ارتفع مذهب الجسم

والصوت لم يكن الباقي منهما شيئاً واحداً ميبه ، وقد كان يجب أن يكون

كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما اسماً متواطئاً .

وقد يحسب علينا فهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضا مرارا ^(١٦)

كثيرة . ولذلك أيضا ينبغي أن يبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال

[١٢٥٢] قائل إن الدلل على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند

١٠ الصحة حال اعتدال ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

(١) ش : في نسخة أخرى : ببهة . (٢) ف : قول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء ، الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يرض . (٦) ف : لزوم .

- اعتدال ما هو في كل واحد منهما فنقول : إن هذا هو ما كان مقدار كذا حتى تحدث الصفة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على صحة ما .
- وأيضاً ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشبه أو في الأكثر ، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حاد وصوت حاد ، فإن هذه ليست تقال أيضاً وحادة على مثال واحد في تشبهه ، ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذاً والحاد من اشتقاق في الأسماء ، وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر ، وأما أنها على مثال واحد في الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ومعها أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحى والعلم (١) ومعها مختلفة ، فيسمى أن سطر
- هل الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه فصول لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحاد للصوت ونحيم^(٢) . فإن صوتاً يحالف صوتاً بأنه حاد ، وكذلك حجم يحالف حجماً^(٣) . فالحاد إذاً اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضهما تحت بعض .

- وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء التي هي بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفة — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذي في الأثافي . فإن الذي في الأجسام فصوله لدى جمع البصر وهرقه ، والذي في الأثافي ليس فصوله هذه عينها . فانون إذاً من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة عينها فصولها واحدة عينها .

(١) ف : ولقد دار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقداراً .

(٤) ف : بعض أرواح الحسنى يسمى اللون .

وأيضاً لأن النوع ليس هو شيء من الأشياء فصلاً . فيلزم أن ينظر
في الشيئين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] . هل أحدهما نوع والآخر
فصل — مثال ذلك : الأبيض ، فإن الذي في الجسم نوع للون ، والذي
في الصوت فصل . وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض .

٢٥

فيلزم أن يكون بحثاً عما يقل على أسماء كثيرة في هذه الأشياء وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر في حال الفصول بعضها عند بعض في الأجناس أنفسها ،
مثل أن يعلم بماذا يخالف العدل الشجاعة ، والحلم للفة ، فإن جميع هذه من
جنس واحد بمعنى هو الفصيلة . ونأخذ الفصول التي من جنس واحد بعينه
كالعلم والمعة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فصيلة . وينظر
أيضاً في التي من جنس القياس إلى التي من جنس آخر تیره من غير أن
يكون بعضها من بعض متباعدة بعداً كثيراً ، كما قولنا : بماذا يخالف الحس
العلم ، لأن الفصول — في الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً — يبتعد عنها .

١٠٨

١٧

< البحث عن المشابهة >

ويلزم أن نبحث عن التشابه في الأشياء التي توجد في أجناس مختلفة
إن كان حال هذا الشيء عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال
العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شيء عند غيره

١٠

(١) ص : مهده . (٢) في الآخر : في .

تكال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال الصر في العين تكال المعمل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتساعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكنها أن تقف على المشابهة بأسهل مأخذ.

- وينبغي أن ننظر أيضًا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهة متشابهة.

٨ < الانتفاع بآلات الحدل الثلاث الأخيرة >

- وقد يتبع بالبحث من الشيء، على كم جهة^(١) يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون آخرى بأن يعلم ماذا يصح إذا تبين له على كم نحو يقال. وقد يتبع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى منه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تدب على كم نحو يقال للشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، صغر من السائل متى لم ينح بالقول نحوه. - وقد يتبع به أيضا في أن يُعطى والأيضا، وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا عطف، لكن علم إن كان السائل نحاً بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نقالط متى انفق

(١) ف : نحو .

- ٢٠ أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء . وليس هذا ممكناً في الجميع ،
 لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أشياء كثيرة منها ما هي صادقة ، ومنها
 ما هي كاذبة . وليس هذا الفن خاصاً بالجدل ؛ ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل
 أن يتوقفوا هذا المعنى أصلاً ، أعني أن تكون مجادلتهم في الاسم ، إلا أن
 يحس الواحد بصعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموصوع .
 ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير ،
 وفي تعرف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع
 في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير . وذلك آتياً إذا وحدهما فصلاً
 للأشياء التي يقصد نحوها — أي فصل كان — ، يكون قد قلب أن ليس
 هو واحداً بعينه . فلما منعته في تعرف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلا أنه
 من عادتها أن تترك القول الذي يخص جوهر كل واحد بالمفصول التي
 تخص واحداً واحداً من الأشياء .
- فأما النظر في الشيء صامع في أقاويل الاستقراء وفي قياسات
 [٢٥٣ ب] الوضع وفي أداء الحدود . فأما في أقاويل الاستقراء فلأننا
 إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك
 أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ الطائر ونحن لا نعلم الأشياء .
 وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الدائع أن الحال في سائر الأشياء
 كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تبيّن لنا أن ساطر في أي شيء منها كان
 (١) ف : المقصود . (٢) ف : يـ . (٣) ف : يعني الشرطية .

- ١٥ إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،
لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضوح ، لأننا إذا
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان ^(١) .
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن علمنا الواحد بعينه في واحد واحد
لم ينهض علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العالمية بالمعوم هو جنس يحمل معنى ما هو ^(٢) .
وكذلك أيضا الطر في الأشياء قد ينفع به عدد التحديد في الأشياء الكيرة
اتباعه كقولنا : سكون الريح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن
كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد
منهما مبدأ . لذلك متى وضعنا الجنس العام في الجميع لم يظن منا أحد أنما قد
حددنا حتما صريحا . ويكاد أن يكون الذين يحدون كل هذا الوجه اعتادوا
أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ
الخط . فمن البين أنهم يصنعونها في الجنس العام لكليهما .
فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينضع
فيها بما وصفتها فهي ما نصف .

[تمت المقالة الأولى من كتاب "طوبيقا" لأرسطوطاليس]

[نقول به]

(١) م : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) م : ويحصل أن يعرف هذا المعنى
بعبارة أخرى وهي : الأولى من الأمور العالمية بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...



سید محمد علی حسینی

بسم الله الرحمن الرحيم

[١٢٥٤]

المقالة الثانية منه

٣٥

< مواضع العَرَض المشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل ما هي كلية ، ومنها ما هي جزئية . فالكلية مثل قولنا
إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير ، والجزئية مثل قولنا : قد توجد
لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيراً ، والتي تثبت وتبطل
بالكلية مشتركة لجنسي المسائل كليهما . وذلك أننا إذا بينا أن الشيء يوجد
للكل ، نكون قد بينا أنه موجود للبعض ، وكذلك إذا بينا أنه ليس يوجد
ولا لواحد ، نكون قد بينا أنه ليس يوجد للبعض . فيبني أولاً أن نتكلم
في التي تبطل إبطالاً كلياً من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل
أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيها يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدلين
إنما من شأنهم أن يسطلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تتعكس
القسمية المشاككة الماخوفة من العَرَض ، وذلك أن الذي يكون بجهة من

١٠٩

•

١٠

(١) ف : الطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : في السريان : ومن قبل أن لأوضاع عامة إنما تستعمل في أنه موجود
أو غير موجود . (٤) ف : بين المسائل .

- الجهات وليس بكل، وإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك أنه واجب، ضرورة^(١)، أن يكون الانكاس من الحدود ومن الخاصة ومن الجنس — مثل ذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه شيء متشابه ذو رجلين، كان الذي يعكسه فيقول : إنه شيء متشابه ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد شيء من الأشياء أنه شيء فهو شيء . ومثل هذا يمينه يوجد في الخاصة أيضا ، وذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه قابل للنحو ، فهو قابل للنحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه [٢٥٤ ب] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء^(٢)، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فاما في الأعراض فيسبغ مائع من أن يكون في بعض الشيء بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس مكنتي في البين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبين أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء منه . طيس الانكاس إذا بواجب في الأعراض .
- وينبغي أن نلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما أن يكذب فيها ، وإما أن يُتَّخَذَ العطف الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود شيء أنه موجود له . وكذلك الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدَّيْبَةَ إنسانا — يتجاوزون التسمية الموضوعية .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجد شيء . (٣) ش : في بعض النسخ
أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدَّيْبَةُ : شجر عظيم عريض الورق ، لا زهر له ولا ثمر ، والجمع دُلب ، وهو في الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus

< مواضع >

- فأخذ المواضع أنه ينبغي أن ينظر إن كان الموحود محال من الأحوال
 أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة
 في الأجناس - بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض^(١) أن يكون لونا ،
 وذلك أنه لم يصرص له أن يكون لونا ، لكن اللون حسه . فقد يمكن الواضع
 أن يلخص في التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون
 فصيلة . وقد يتبين للإنسان صراحا كثيرة - وإن لم يلخص ذلك - أنه قد
 وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن الياص تلون ،
 وإن المشى تحرك . وذلك أنه لا يدل إن حمل حس من الأجناس على
 النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على
 الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تفصل اسم الأجناس وقولها .
 وذلك أنه من قال إن الأبيض منون لم يصح [١٢٥٥] على أنه حس ،
 لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على
 أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له .
 وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلونة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن
 البين أنه قد وصفه على أنه عرض .

(*) بالهامش حد هذا الموضع الرقم : ١ . (١) ف : قياص .

- (١٥) وموضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها يوجد : إما لكلها وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع ، لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من الطرق وفي الأقل من الأمور .

- وينبغي أن نبحث ونحصل ابتداءً من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك النسق حتى نصير إلى الأشخاص^(١) ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحد بعينه ، ينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المتضادة والأشياء المتضادة^(٢) المتقابلة على جهة الإيجاب والسلب — واحد بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهرًا في واحد من هذه بعد ، ينبغي أيضًا أن نقسم كل واحد من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والجور ، أو العلم بالصنف والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجودا — واحدًا بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحدًا بعينه ، تكون قد أبطنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد شيء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال^(٣) . وذلك أنه إن ظهر لمن يقسم أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كليًا ، أو يعاند في واحد .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع .

(٣) ف : ف : الخ .

فقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحدا من هذين ^(١١) محرم منه ،
[٢٥٥ ب] إذ لم يضع شيئا .

٢٠ وموضع آخر وهو أن يوصل ^(١٢) العرض والشيء الذي يعرض فيه
العرض جميعا ، أو حذ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أخذ في الأقاويل شيء
ليس بحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحدا أن يظلم
الله ، لما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعا ، فمن البين أن الله
ليس بظلم ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر . وإن كان الفاضل حسودا ، فما
الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن ^(١٣) المسلم أنه كان التأذى بما يظهر من
حسن حال خير من الأخيار ، فمن البين أن الفاضل ليس بحسود ، لأنه
لو كان كذلك لكان رديئا . فإن كان المنافس حسودا ، فما كل واحد منهما ؟
وذلك أنه بهذا الوجه يتبين هل ما قيل حق أم باطل — مثال ذلك أنه إن
كان الحسود هو المتأذى بحسن ^(١٤) حال الأخيار ، والمنافس هو المتأذى بحسن
حال الأشرار ، فمن البين أن المنافس ليس حسودا .

وينبغي أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التي في الأقاويل ولا نفارقها
إلى أن نصير إلى الشيء المعروف . وذلك أنه سرارا كثيرة قد يوفق القول

- | | |
|--|-----------------|
| (١) ف : لأن أهلا (ص : أهل) أو يصحك . | (٢) ف : إن . |
| (٣) بالهامش رقم : ٥٠ . | (٤) ف : قول . |
| (٥) ص : حسود . | (٦) ف : الختم . |
| (٧) ف : النبوة . | |
| (٨) ف : الختم . | |

بأسره فلا يكون المطلوب ^(١) بينا . وإذا قيل قول مكان اسم من الأسماء التي في القول ، صار المطلوب بينا .

- ١٠ وأيضاً بصير الإنسان المسألة لنفسه مقدمة ، ثم جاورها ، لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع . ويؤكد أن يكون هذا الموضع والموضع الذي يقال فيه أنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكلها ، وإما ولا لواحد منها واحداً بينه ، إلا أنه يحالعه في الجهة .

- وأيضاً ينبغي أن نلاحظ أي الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور ^(٢) [١٢٥٦] ، وأياها لا ، وهذا تابع في الإثبات والإبطال ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نلقب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فاما عند تحصيلنا أيما من الأعيان هو محال كذا ، وأيما ليس هو محال كذا ، فلا ينبغي أن نصي إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المصحح إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فاما عند تحصيلنا الموضوع هل هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس يسمى أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أسماء كثيرة ، وكان موصوفاً إما على أنه موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فيسمى أن تتبين ذلك في أحد ، يقال

- (١) ف : مرض . (٢) الماشي رقم : ٥ . (٣) الماشي رقم : ٥٥ . (٤) ف : المائة . (٥) ف : الشيء القبح . (٦) ف : الأمور . (٧) ف : منبر .

- ٢٥ على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك وجميعها . وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذي يتشكك فيه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه . وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فساده .^(١) وذلك أنه إذا أردنا أن نشهد^(٢) ، بينا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا . وإذا أردنا أن نفي^(٣) ، بينا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكننا أن بين ذلك في جميعها . غير أن الذي يهسخ ليس يحتاج أن يقر بشيء ، لا إن كان قيل فيه إنه موجود لجميع الشيء ، ولا أنه موجود ولا لشيء منه . وذلك أننا إذا بينا في شيء منه — أي شيء كان — أنه لا يوجد ، كما قد أطلنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بينا أنه يوجد لشيء منه ، أطلنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه .
- فأما المتبقي فينبغي له أن يتقدم بعنرف بأنه إن وجد لشيء ما منه — أي شيء كان — فهو يوجد [٢٥٦ ب] لجميع متى كانت المقدمة مقبولة . وذلك أنه ليس يكفي في البيان على أنه يوجد لجميع القول بأنه يوجد لواحد ، بحسب ما نقول إن كانت نفس الإنسان غير مائة فكل نفس غير مائة ؛ فينبغي أن نتقدم فنقر بأنه إن كانت أي نفس وجدت غير مائة ، فكل نفس غير مائة . وليس ينبغي أن نفعل هذا في كل وقت ، بل إنما ينبغي أن نفعله إذا لم نجد قولاً واحداً عاقلاً بقوله على الجميع ، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

(١) ف : قبه . (٢) ف : صحح . (٣) ف : بطل ، شيء .

(٤) ف : ينفرد . (٥) ف : القمية .

مساويات لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففصله وانظر على كم نحو يقال ، ثم حيثئذ تثبت وتبطل^(١) . مثال ذلك أن الواجب^(٢) إن كان هو النافع والجميل ، فيلزم أن قلنس في الموضوع إما تثبت الأمرين جميعا أو إبطا^(٣) ، أعني أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فيلزم أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس^(٤) < يكون > واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر من اثنين .

وأيضا يسمى أن تميز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة بانفراق الاسم ، لكن بجهة أخرى - بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء المؤدية إلى الغاية ، مثل صناعة لعلب فإنها علم برذ الصحة والتدبير ، إما على أن كليهما قائتان كما يقال إن العلم بالمتصادات (١٢٥٧) واحد بعينه ، فإن أحد المتصادين ليس بأن يكون غاية أولى من الآخر ، وإما على أنهما بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث روايا المثلث مساوية لقائمتين ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوي الأضلاع . وذلك أن الذي به عرض للتساوي الأضلاع أن يكون مثلثا ، به يعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجه من الوجوه أن يكون

(١) ف : ونحو . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : قبيحا . (٤) ف : والقول .

علم واحد بأشياء كثيرة ، فمن البين^(١) أنه ليس يمكن أصلا . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البين أنه يمكن .

٢٠ ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحوي يقال^(٢) ، مثال ذلك أنا إذا أردنا أن تثبت أمثال هذه الأشياء ، تهتمة فوضعت كل ما كان منها يمكن ، فقسمتنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضمتنا كل ما لا يمكن ، والباقي يعني أن تركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا في هذه إذا ذهب منا كل كم نحوي يقال .

٢٥ ويلبني أن تثبت أن كذا موجود بكذا أو غير موجود من هذه المواضع بينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى غاية ، أو على أنه بما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حال من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بينه أيضا في الشهوة ومائر الأشياء الأخر التي يقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصفة ، أو على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل [٢٥٧ ب] حال من يحب الحلاوة عند^(٣) الشراب ، وذلك أنه يشتهي من طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهي الحلو .

(١) ف : من البين أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : ق .

- بذاته ، ويستتبي الشراب بالعرض ، وذلك أن الشراب لو كان تحفصا لم
يشتهه . فشهوته إذا للشرب إنما هو بالعرض . — وهذا الموضع نافع
في الأشياء الداخلة في باب المضاف .



< مواضع أخرى >

- والنقل أيضا إلى الاسم الذي هو أعرف ، مثال ذلك أن يجعل مكان
قولنا في: القل — «البي» ، ومكان قولنا: كثرة البحث — «مجة البحث» .
وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مرآة . وهذا
الموضع أيضا عام في الأمرين جميعاً في الإثبات والإبطال .
(٥٥) وعند سبينا أن المتصلقات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغي أن يثبت
عن ذلك في الجنس ، مثال ذلك ، إن أردنا أن سيب أنه قد يوجد في الجنس
صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمبير^(٢) ، والتمييز يكون بصواب وسير
صواب . ففي الجنس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذا الآن على النوع
من الجنس ، وذلك أن التمييز حسن للإحساس ، وذلك أن الجنس يميز بجملة
من الجهات . وقد يكون أيضا البرهان على الجنس من النوع ، وذلك
أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس — مثال ذلك أنه إن كان علم

(*) عندها بالماض علاوة وقم : ح . (١) ف : إدراكا .

(**) بالماض علاوة رفم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم

(٤) ف : بالأحر : الحاس يحكم .

يوجد خسيباً وفاصلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال ^(١) جنس للعلم . —
فالموضع الأول يكذب في التفتيت، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم
ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع؛ فإن الحيوان يوجد
طائراً وذا أرج، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [١٢٥٨]
فواجب ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً
فقد يوجد حيوان فاضلاً .

٢٥

فأما في الإبطال فالمكان الأول صدق، والثاني كاذب . وذلك أن كل
ما لا يوجد للجنس، فليس يوجد أيضاً للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع
فليس يجب ضرورة ألا يوجد للجنس، لأنه من الضرورة أن ما يُحمل عليه
الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال
من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم، فواجب ضرورة أن يكون له شيء
من الأنواع، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع، مثال ذلك
أنه إن حُمِلَ العلم على إنسان من الناس، فقد يُحمَل على ذلك الإنسان أيضاً
النحو أو الموسيقى أو علم من العلوم الأخر . وإن وجد إنسان علماً ^(٢)،
أو < إن كان > اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو، وإما موسيقى، وإما واحد
من العلوم الأخر، أو اسمه مشتق من واحد منها، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

٣٠

٣٥

١١١

(١) شبه : أحبه بكل الحال في هذا المكان مكان الكلمة .

(٢) شبه : في نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

فإن وضع شيء يقال كيف قيل من المجلس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك،
 فيبني أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع
 الحركة، أعني أن تتبني أو تنفد، أو تكون، أو غير ذلك من أنواع الحركة
 وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها، فمن البين أنها لا تتحرك . وهذا
 الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال ، لأنها إن كانت تتحرك
 بواحد من أنواع الحركة، فمن البين أنها تتحرك ، وإذا لم تكن تتحرك بنوع
 من أنواع الحركة ، فمن البين أنها لا تتحرك .

وإذا لم يجد حجة تنفع في الوضع ، فيجب أن نبحث من الحدود
 إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نطق بها له . وإن لم يكن ذلك
 من واحد ، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب] . وذلك أن الحجة تسهل من
 حد الشيء ، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود .

وينبغي أن ننظر في الموضع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن
 يوجد الموضوع، أو ما لشيء الذي يوجد من الاضطرار إن وُجد الموضوع .
 فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

(*) في الهامش رقم : ٢٠٠ . (**) في الهامش : هذا الموضوع هو الثالث بعده
 لا غير ، ونما أعاده في هذا الموضوع بحواظهر ؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تلك على
 أنه موضوع بآ ، ولا في الريالي أيضا عليه علامة .
 وفي الهامش من الأيمن علامة رقم : ٢٠١ .
 (***) في الهامش علامتان لترقيم : ٢٠٢ (هذه إذا حذف الموضع السابق) ، ٢٠٣ .

يثبت الشيء . وذلك أنه إن نسب أن ذلك الشيء موجود ، صار الموضوع متبنا . فاما وجود شيء من الأشياء إذا وجد الموضوع ، فلم يرد أن يبطل الشيء ؛ وذلك أننا إن بينا أن الالزام للموضوع غير موجود ، كما قد أبلغنا الموضوع .

٢٠

وأبضا فينبى أن سطر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه —
مثال ذلك إن قال قائل إن المعتدى من الاضطراب أن يتم . وذلك أن
الحبوان يعتدى دائما وليس يتم دائما ، وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يدكر ،
ودلك أن هذا للزمان المصى ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال
بيننا إنا نعلم الأمور الحاضرة والمستقلة منها علم أنه سيكون كسوف الشمس .
فاما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٢٥

٢٠

٥

<مواضع أخر>

وأبضا من طريق المعاظة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه
لتنس وجود جميع . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا
في الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا في الظاهر . ويكون
ضروريا إذا ما تحدد الحبيب شيئا مما يتفجع به في الوضع ، فجعل السائل

٣٥

(١) هـ : موجودا . (٥) بالهائش علامتان للترقيم : يجم ، يب .

(٢) ف : يبنى . (٣) ف : يبنى للتذكر . (٤) ف : يبنى التعلم .

(**) بالهائش علامتان للترقيم : يد ، يجم .

الأقاويل في ذلك الشيء ، ويكون هذا شيئا من أمثال هذه الأشياء التي
يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استعصى النظائر في شيء من
الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [١٢٥٩] يبطله ، لأن هذا إذا بطل
بطل الموضوع أيضاً . — ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعا وشاكلة
للوضع ، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل ، بحده المحجب ،
أورام أن يبطله من الاستفراء الناتج الذي بالوضع يصير إليه . — فأما القسم
الباقى ، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقاويل لا ضرورياً ، ولا ضرورياً
في الظاهر ، وتعرض بحجة أخرى أن يُفسخ على المحجب .

وينبى أن تتوفى الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها . وذلك أنه
ينسب أن يكون غريباً مبيهاً لصناعة الجدل^(١) ألبتة . ولذلك ينبى للمحجب
ألا يصعب الأمر ، لكن يضع ما ليس بتافع في الوضع بعد أن يبينه على
ما ليس يستعده ، غير أنه يصعب وصفاً . وذلك أنه آخرى أن يعرض للسائل
في أكثر الأمر أن يتشكك متى وصفت له هذه الأشياء بأحدها ، فلم يتج
منها شيئا .

وأيضاً كل من قال شيئا من الأشياء — أى شيء كان — فقد قال
بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطراب
له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً^(٢) موجوداً فقد قال إن حيواناً^(٣)

(١) ف : لقوة . (٢) ث : في السرايى : أن يصف ويبلغ .

(٣) بالماشى وقان : به ، يد . (٤) ف : تواج . (٥) ف : إن يسأنا .

موجود^(١) ، وإن متعصبا موحود^(١) ، وإن قابلا للعلم موجود^(١) ، وإن ذا رجلين موجود^(٢) . فأى شيء من اللوازم إن ارتفع ، ارتفع معه أيضا الأمر الأول . وينبغي أن نتوق إبدال الشيء^(٢) بالشيء الأصعب ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون مسح الشيء^(٣) اللازم أسهل ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

٦

< مواضع أخر >

والأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موحودا لها (بمثلة وجود المرحس أو المصحة للإنسان) ، فإن تبيها لنا أن نقول في أحدها إنه موحود أو غير موجود ، فإن ذلك يتبيها أيضا في الباقي . [٢٥٩ ب] وهذا المعنى يتعكس على الأمرين جميعا . وذلك أننا إذا بينا أن أحدهما موجود ، نكون قد بينا أن الباقي غير موحود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير موجود ، نكون قد بينا أن الآخر موجود . فمن البين أن هذا الموضع نافع في كليهما .

(١) ص : موجودا . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .
 في السريان : الإبدال بالشيء الأصعب . (٣) ص : قد .
 (٤) ف : التابع . (*) بالخامش رقم واحد : يو .
 (٥) ش : يعني في الإثبات والإبطال .

وأيضاً ينبغي أن نحتاج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول حتى يكون
 ما نسميه به أليق من الاسم الموصوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس
 يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل هو الذي له نفس جيدة ، مثل ما يدل
 الحسن الرجاء على الذي يرجو أموراً صالحة ، وكذلك الجيد الحجة الذي له
 جد فاضل كما قال كينافراطس إن الجيد الجدل هو الذي نفسه فاضلة ، فإن
 نفس كل واحد من الناس زعم هي جته .

ولأن من الأمور ما هي من الاضطرار ، ومنها ما هي على أكثر الأمر ،
 ومنها ما هي على أي الأمرين اتفق . فون وضع واضح ما هو من الاضطرار
 على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ،
 وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر . فإنه أبداً يعطى موضعاً للحجة عليه .
 وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، من البين أنه
 قد قال فيما هو موجود للكل إنه ليس موجود للكل . فيكون من قبل ذلك
 قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من
 الاضطرار . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل .
 وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار ، لأن
 المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [١٢٦٠] ،

(*) في الهامش دقان : يز ، يو . (١) ف : المعنى

(٢) ش : ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيد النفس .

(٣) تحبها : الذي . (٤) ف : مكبة .

(٥) كينافراطس = Xenocrates . (*) في الهامش دقان : يح ، ير .

مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر ^(١١) أردباء ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار .
وكذلك إن قال إن ما هو على أي الأمرين اتفق - من الاضطرار أو على الأمر ^(١٢) الأكثر ، وذلك أنه يمكنه - وإن لم يقل ملخصا أي الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر - أن يعادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شرار ، من غير أن يلخص ، يعادل على أنه قال ذلك من الاضطرار .
وأبضا إن حصل الشيء غاربا لنفسه كأنه شيء آخر ^(١٣) من قبل أن له اسما آخر ، كما قسم فروديفوس ^(١٤) الذات إلى العرج والطرب والسرور . وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة . فإن قيل فأنشأ السرور عرسا للفرح فأنما قال إن شيئا عرسا لنفسه . ^(١٥)

٧ < مواضع أخرى >

ولأن الأصداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء ، ويحدث عنها إذا تركبت تضادا على أربعة أنحاء ، فيسمى أن يأخذ الأصداد ليكون ذلك مافما ^(١٦) ^(١٧) للثبوت والثاني . - والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء بين . وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الصدين على الآخر ، وعلى نحوين كقولنا : الإحسان إلى

(١) جمع ردي . (٢) نحتها : أكثر الأمر . (*) بالهامش رقاب : بط ، بج .
(٣) من : اسم . (٤) فروديفوس = Prodicos . ب . اللذة .
(٥) ف : فهو انما . (**) بالهامش رقاب : لث ، بط . (٦) ف : يقترب .
(٧) ف : فصيح . (٨) ف : المصل

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء،
والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما في الواحد ؛ وهذا أيضا
٣٥ على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ،
أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد
في كليهما ؛ وهذا أيضا على نحوين . كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء
والإحسان إلى الأعداء ، [٢٦٠ ب] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة
إلى الأعداء .

١١٣

فالتركيبان الأولان لا يحدثان تصادفاً ، وذلك أن قولنا الإحسان
إلى الأصدقاء ليس هو ضد قولنا الإساءة إلى الأعداء ؛ وذلك أن
كليهما مأثور ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضاً الإحسان إلى
الأعداء ضد قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يهرب منه ،
ومن شأن خلق واحد ، إذا كُفّا عن الشر . وليس يطق بشيء يهرب منه
أنه يضاد شيئاً يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر
بالنقصان . وذلك أن الزيادة يُطَقُّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ،
وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها يحدث عنها تصادف . وذلك أن
قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك
أن هذين إنما يكونان من خلق متصادف ، إذ كان أحدهما مأثوراً والآخر
يهرب منه . وكذلك الحال في المعاني لأثر : فإن في كل واحد من ازدواجاتها

(١) ضد : كليهما . (٢) ضد : مأثور . (٣) من : يهرب من جهة ما يهرب منه .

يوجد الواحد ماثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ،
والآخر من شأن خلق مدموم . - فيتر إدا مما قلنا أنه قد يورس أن تكون^(١)
لِلوَاحِدِ بِمِنْهُ مُضَادَاتٌ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ . وذلك أن صد قولنا :
الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا . الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة
إلى الأصدقاء . وكذلك إدا تأمل الإنسان على ذلك المثال كل واحد من
الآخر ظهر له تضادات^(٢) . فيستفي أن أحده من الصديق أيها كان مافيا
في الوضع .

وأبضا إن كان يوجد للعرض صيغ ما ، فيبني أن ينظر هل يوجد^(٣)
للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العرض ، لأن هذا إن كان موحودا وذلك
غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلاً الصديقين لشيء واحد بعينه .
وموضع آخر إن قال قائل إن شيئا يعرض لشيء فيبني أن ينظر هل يوجد^(٤)
[١٢٦١] للعرض ضد ما . فإن كان صد العرض يوجد للشيء الذي قال إنه
عرض له ، ليس يوجد ذلك العرض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عرض
له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معاً .
أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى
وجد ويجب ضرورة أن توجد الأضداد بوحوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن
الصورة موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة^(٥)

(١) ف : يلزم . (٢) ف : نبي .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد (٤) ص : كلي .

(٥) في الهامش رقم واحد - ط : (٥) ص : صد - (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون تصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأننا إذا تحركنا فلا بد ضرورة من أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر .

وأیضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له صدُّ ما ، فيقتضى أن سطر هل > العاقل

للعرض قابل للصد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأصداد . فلو

قبل مثلا إن العَصَة تسع البيط ، فإن بيضة ستكون في الجزء العصبي من النمس لأن فيها النيط ، وهذا ينبغي أن سطر هل < صده أيضا

الذي هو المحبة في الجزء العصبي . وذلك لأن المحبة إن لم تكن فيه .

لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس قبس ينفع العَصَة البيط . وكذلك

إن قال قائل إن الجزء الشهواني مجهول ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهد فهو

قابل أيضا للعلم . وليس يظن أن الجزء الشهواني قابل للعلم ، بل الذي يقبله

الجزء الناطق . فقد ينبغي كما قلنا ، للذي يريد أن يسطل ، أن يستعمل هذا

الموضع . فاما الذي يريد أن يثبت ، فليس يتنفع به في أن يتبين أن العرض

يوجد . فاما أن نتبين أنه يمكن أن يوجد ، فيتنفع به ، وذلك أننا إذا بينا أنه ليس

تقابل للصد ، نكون قد بينا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد .

وإن نحن بينا أن الصد موجود ، أو أن [٢٦١ ب] العاقل للصد موجود ،

(١) ف : غنقة . (٢) ناقص راصمناه من الأصل اليوناني .

(*) بإعاش رقم واحد : بكذا . (٢) ف : الفكري .

لم يكن يتأ حد أن العرص أيضا موجود، لكنه إما يكون قد تين فقط
أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

- ١٠ ولأن المتقابلات أربع، ينبى للثبث والمطل أن يطر : أما من التناقص
فبالعكس من اللزوم، وينبى أن يأخذ من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه
إن كان الإنسان حياً، فاليس محى ليس بإنسان، وكذلك يحرى الأمر
فى الآخر . وذلك أن اللزوم فى هذا الموضع بالعكس، لأن المحى يلزم
الإنسان، وما ليس محى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس
ذلك، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس محى . ففى جميع ما يحرى هذا
المحى هكذا ينبى أن نسال : مثل ذلك أن احس^(١) إن كان لذيذا^(٢) فما ليس
لذيذا ليس بالحسن^(٣)، فإن لم يكن هذا، ولاداك يكون . وكذلك أيضا . إن
كان ما ليس بلذيد ليس بحسن، فالحسن لذيد . فمن البين أن اللزوم
فى التناقص إذا رجع على العكس رجع بالتكافؤ فى كليهما .

- وينبى للثبث والتبطل أن يطر فى المتضادات : هل ينفع الضد للصد
فى أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك . وينبى أن تأخذ ذلك من استقراء الطائر
بمقدار ما يتنم به . فاللرزم إنما يكون فى أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو فى الشجاعة
والجبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة، وتيك يلزمها أها

(*) فى الماش دتم : كد . (١) ف : الجبل . (٢) ح : لذيد .
(٣) ف : بالجبل . (٤) ف : جرى . (٥) ف : يلزم .

من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهَرَّبُ منها . فلزوم هذه أيضاً
قد يوجد في أشياء بأعيانها ، وإن الماثور صد الذي يُهَرَّبُ منه . وكذلك
الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة
البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فمن
البيّن أن اللزوم في هذه يوحّد بالعكس .

فأما في المتصادقات فقلّ ما يعرض من لعكس . إلا أن للزوم لأكثرها يكون
في أشياء بينها . فإن كان الضد لا يلزم الصحة في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن
البيّن أنه لا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتصادقات
[١٢٦٢] فواحب ضرورة وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغي أيضاً أن سطر في الملكات والعدم على مثل ما نظرنا
في المتصادقات ، غير أنه ليس يوحّد الأمر بالعكس في عدم ، ولكن بحسب
ضرورة أن يكون الزوم دائماً في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحسن للبصر ،
وعدم الحسن لا معنى . وذلك أن الحسن أيضاً يقابل عدم الحسن كتنافل الملكة
للعدم ؛ فإن ذاك ملكة وهذا عدم .

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المصاف مثل ما استعملنا
في عدم . فإن للزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان
ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء .
فإن ذو الثلاثة الأضعاف إنما يقال عدد ذي الثلاثة الأجزاء ، وانكثير

الأصعاف عند الكثير الأجراء . وأيضاً إن كان العلم طناً فالمعلوم مظلون ،
 وإن كان البصر حساً فالمُبصر محسوس . والمعادنة فيه أنه ليس واجباً ضرورة
 في الأشياء الداخلة في باب المضاد أن يكون اللزوم كما قيل ، وذلك أن
 المحسوس معلوم ، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعادلة ليس يظن بها أنها
 صادقة ، لأن كثيرين يقولون إنه ليس بوحده علم بالمحسوسات . وأيضاً فإن
 ما وصفنا نافع في التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم ،
 وذلك أن الحس ليس يعلم .

٢٠

٢٥

< مواضع أخرى >

وأيضاً فقد طينى في التثبيت والإبطال البحث عن الطائر وعن
 التصارييف . ويسمى طائراً ما كان يجري هذا المجرى : أعني أن العدل
 نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة
 هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور
 الصحية [٢٦٢ ب] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُحصب البدن نظيرة
 لحصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخر . فما جرى هذا المجرى قد
 جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فاما التصارييف فمثل قولنا : على جهة العدل ،
 وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الحصب — وكل ما يقال
 على هذا النحو . وقد يظن بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما
 نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا . على جهة الشجاعة
 (٢) في العاش رقم : كه . (١) ب ، لأخر : العدل (بضم الميم في الأصل) .

٣٠

٣٥

بطريق الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح واحد بعينه معاملة
العدالة والعدل ، وقولنا . على جهة العدل . من اليمين أنه إذا تبين في واحد
— أي واحد كان — من التي في شرح واحد بعينه إنه خير أو محمود ، وإن
النافية كلها يكون ذلك فيها متبنا ، مثل ذلك أن العدالة كانت من الأمور
المحمودة ، وإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة .
وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعن جهة الإحسان إنه في تعريف واحد
من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .

وينبغي أن يبحث في الصدد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي صفة
مثال ذلك أن الخير ليس يلزم من الاصطرار ، وذلك أن ولا لشر أيضا
مؤيد . وإن كان هذا هكذا ، فذلك أيضا . وإن كان العدل عدما ، فإن الخور
جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة نعلم والتحجيز ،
فإن كان على جهة الخور فهو على جهة الجهل وقلة الحسنة ، وإن كانت هذه
ليست كذا ، فليست تبيح أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا .
وذلك أما قد يجد ما يكون على جهة الظلم هو ما أن يكون على جهة الحسنة
أخرى منه بأن يكون على جهة قلة الحسنة . وهذا الموضع قد وصف
[١٢٦٣] أولا في نوارم المتصاوت . وذلك أنا لسنا نسأل الآن شيئا آخر ،
إلا أن يكون الضد يلزم الصدد .

(١) ف : خير . (٢) شر في المرباى : وقد يقال في نوارم . يجري على جهة
العدالة إنه يجري على جهة الإحسان ، وذلك في التصاريح من المحمودات ، كما أن . يجري على جهة
العدل من العدالة . (٣) ف : نكر . (٤) ب : عدم . (٥) ب : أول .
(٦) ف : طلب .

(*) وأيضاً فإن للثبوت والمسطل خطأً من الطر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خيراً، والأمور التي كونها شراً، فهي أيضاً شر. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحدٌ بيته في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

٢٠

١٠ المواضع الأخرى <

(**) وأيضاً ينبغي أن نتطرق في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياء كثيرة فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصيرٌ يُبصر، فإن ماله سمعٌ يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمطوون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حال في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو المتشابهة الآخر كذلك.

٢٥

٣٠

(***) وينبغي أن نتطرق هل الأمر في واحدٍ أو كثيرٍ على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصور^(١)،

(*) في الهامش رقم : كز . (**) في الهامش رقم : كح .

(***) في الهامش رقم : كط . (١) ف : الفهم .

- فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقي، لأنه قد
 يمكن أن نعلم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن نتصوّر أشياء كثيرة. وإن لم يمكن
 هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن^(٢) ذلك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما .
 وقد يكون النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل . ومواضع الأكثر
 والأقل أربعة : — أحدها : هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن
 كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا؛ وإن كان الجور شرا،
 فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا . وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعا .
 وذلك أنه إن كان تريد العرض يلزم الموضوع كما قيل، فيسمى أن يصح أنه
 قد عرض؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض^(٣) لم وهذا يلحق أن يحصل باستعراء
 العطار . والآخر : إنداء قيل شيء واحد على شيئين . وإن كان ما الأخلق به
 أن يكون أخرى بأن يوجد، لا يوجد، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن
 يكون دونه في الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونه في الوجود
 يوجد، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أخرى بأن يوجد . —
 وأيضا إن كان اثنان يقالان على واحد، فإنه إن كان ما يظن به أنه أخرى
 بأن يوجد لا يوجد، فإن الذي هو دونه في ذلك أخرى فلا يوجد . وإن
 كان ما يظن به أنه أخرى بأن يكون وجوده أقل، يوجد، فالذي هو أخرى
 بأن يوجد، يوجد أيضا .

(١) ف : الفهم . (٢) ب : يمكن . (٣) في الهامش رقم : ن .

(٤) ف : لونه . ش : في نسخة أخرى : معلوم أنه لونه . (٥) ب : يلزمه .

وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذي يظن به أنه
 أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد ، فالأخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي ؛ أو إن
 كان الذي يظن به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر ، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً .
 وأيضاً الموضع الذي من وجود شيء على جهة التشابه أو على جهة
 العنق يقال على ثلاثة أنحاء كما قبل في الثلاثة المواضع التي وضحنا أخيراً أنها
 للأكثر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد في شيئين على مثال
 واحد أو يُظن به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد
 للآخر ، وإن كان يوجد [١٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للآخر . — وإن كان
 شيئان يوجدان لشيء واحد بصفة على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما
 لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . —
 وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد . وذلك أنه
 إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين
 للسابق من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين
 الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١١ < مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأثناء التي يمكن أن يُمنَحَ بها مما يصل على الأكثر والأقل ،
 وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر ضربه ، فعمله خيراً أو أبيض
 من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض ، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود ، فجعله أزيد
 ٣٠ في الحال التي كان عليها ، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر
 في الباقي . وهذا الموضع ليس هو ذاته في كل شيء ، لكن في التي يمرض أن تكون
 فيها زيادة للأكثر . وهذا الموضع أيضا ليس يتعكس على الإبطال ، وذلك أنه
 ١١٥ إن لم يجعل المزيد خيرا لم يكن بيتا بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد
 على شر لم يجعل الجملة خيرا من الاضطراب ؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء
 إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر .

وأيضا إذا قيل في شيء من الأشياء للأكثر والأقل ، فقد يقال أيضا
 على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير
 أو أبيض بأكثر أو أقل ، لأن الشر لا يقال فيه إنه خيرا أكثر من [٢٦٤ ب]
 شيء أو أقل من شيء ، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس
 يتعكس هذا الموضع على الإبطال^(٢) . وذلك أن كثيرا مما ليس يقال بالأكثر
 والأقل يوجد على الإطلاق . فان الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر
 ١٠ والأقل ، وليس هو بهذه^(٣) ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء
 وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذي هو
 ممكن في شيء من الأشياء ، قد يكون ممكنا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

(١) ف ، إن . (٢) ف ، الشخص . (٣) ف ، هذه .

يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ما هو ممتنع على الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع . ويعدُّ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أسماء أو أفعاء ، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أدبياً بالطبع ^(٢) . وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسد شيء من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضاً قد يتنفع باستعمال صنف من التدبير في موضع من المواضع الممرضة ، أعني في ^(١) المواضع الوبرشة ، وليس يتنفع به على الإطلاق ^(٣) .

وأيضاً قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحداً فقط ، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحداً فقط ^(٤) . وكذلك ذبح الأب حسن في موضع من المواضع ، بمنزلة ما هو في طريبالس ، وليس هو حسناً على الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع ،

(١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفصيلة الفكرية .
(٣) ش : الحسن : لم أجد هذه الألف في نقل إسحق إلى السرياني ، ووجدتها في نقل أنانيس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكمياً بالطبع .
(٤) ف : الممرضة . (٥) أى في كل المواضع . (٦) ص : واحد .
(٧) ش : إسحق : لأنه أن يكون أمم الرجل الذي يقى مدينة طرابلس ، على واسع مستهم هذه لغة الله ، وطهم تقيولهم من . — طريبالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك
عندهم حسن .

وأيضاً فقد ينتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعني في وقت
المرض ، وليس يُنتفع به على الإطلاق ، أو يكون هذا المعنى [١٢٦٥]
لا يدل في وقت من الأوقات ، لكنه يكون تاماً لمن هو في حالة علة .
وذلك أنه إذا كان هذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أي وقت

كان . . . والذي يقال على الإطلاق هو الذي يقال أنه حسن أو صد ذلك من
غير أن يزيد عليه شيئاً ، مثال ذلك أنك لا تقول إن دبح الأب ^(١) حسن مطلقاً ،
بل نقول إنه حسن عند قوم ، وليس هو إلماً حسناً على الإطلاق . وقد
تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئاً آخر ، وذلك
أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . فيجب متى نكّر بشيء من الأشياء أنه
حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزداد فيه
شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

[[تمت المقالة الثانية من كتاب طويلاً]]

[[وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع
يسيرة ترجعها على ما أوجد طاهر لمعطها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن راجع
النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها سبها عليه إن شاء الله .

(١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحرى الطاهر : يقال) في أي وقت .

(٣) ف : يصح عليه . (٤) ح : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظر فيها على
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه
النسخ السريانية .

قول بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عنده ذكرنا صححهما أنه
كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي
نقل من اليوناني ، وقابل بهما عنه ، وأنه قول بهما أيضا اليوناني ،
وصححنا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا [] .



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة منه

< تلاوة مواضع العرض >

١

< مواضع >

[٢٥٦ ب] قال :

١١٦

ينبغي أن سطر من هذه الأشياء أى الأمور أثر أو فصل ، < سواء > كانت
الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولاً أن تعلم أنا لست نجعل البحث
في الأشياء الكثيرة التسامد التى لبعضها من ^(١) بعض فرق عظيم ، لأنه ليس أحد
يشك ويقول أى الأمرين أثر : السعادة أم البلى ؟ لكن في الأشياء المتعارفة
التى يطعن فيها الشك دائماً في إيمانها ينبغي أن تصيف الأكبر ، من قبل أنا
لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفصل . من البلى في أمثال هذه أنه
إذا تبين فصل واحد أو أكثر أدعى الفكر بأن الذى يوجد فيه الفصل هو الآخر .
فأقول ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً أثراً هو دونه في هذه
الحال . وما يفصله ^(٢) عند الاختيار الرجل الأديب ^(٣) والصالح ^(٤) أو الشريرة
للمصحية ، أو الذى يختاره في واحد واحد من الأشياء ذوو الفضل بما هم
كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

(١) ف بالأحرى : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى ويكافها .

(٣) ف : عل . (٤) ف : يزيد . (٥) ف : يتمك . (٦) ف : الناقل .

(٧) ش : الأديب من له القضية الفكرية ، والصالح من به العصبية الخفية - قاله الإسكندر .

بمقولة ما يختاره في صناعة الطب والمجاعة أكثر المتطيين والجارين أو كلهم؛
أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء — مقولة
الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تستناق الخير .

- ٢٠ وينبغي أن يكون ما نحن مُرِمِّعون أن نصمه يسوق إلى شيء نافع —
أى شيء كان . والأفضل ولا أثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم^(١)
الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب انعم^(٢) الذى يخصه؛
وبعد ذلك انتهى الذى هو المشار إليه أفضل من الذى ليس هو فى حقه
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك فى حسن الخير ، وهذا
لا ، وتلك «لغات خير»^(٣) وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال فى شيء من
الأشياء إن الخصى ذات له ، مى لم يكن موجوداً فى الجسم — مثال ذلك
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك فى الأشياء الأخرى . والمأثور^(٤)
من أجل [١٢٦٦] نفسه أثر من المأثور من أجل غيره . مثال ذلك أن
الصحة أثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل غيرها ، وهذه من أجل
غيرها . والمأثور بذاته أثر من الذى هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون
الأصدقاء عدولاً أثر من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذلك مأثور
بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً
بالعرض لئلا يتألنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذى قلناه شيء واحد ، وإنما

(١) ف : فى . (٢) من : ذات . (٣) ف : المؤثر .

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إما نعمة بنفسه وإن لم ترجح من ذلك شيئاً ولو كانوا بالهدى ، وأما بحث لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا يتألم منهم ضرر .

وما كان سبباً لمخير بذاته أثر مما هو سبب بالمرض ، كما أن الفصيلة أثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالمرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمر في الصد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يستحسن أكثر مما هو سبب له بالمرض بميزة الرذيلة والحب ، لأن تلك بذاتها شر ، والبحث بالمرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان حيراً أثر مما هو خير عند واحد ، بميزة ما أن الصحة أثر من البطل ، لأن تلك حير على الإطلاق ، وهذا حير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى الط . وما كان بالطبع أثر مما ليس هو بالطبع ، بميزة ما أن العدالة أثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكنسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو أثر ، مثل أن ما هو موجود لله أثر مما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس أثر مما هو للبدن . وما يخص الأفضل أفضل مما يخص الأخس ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإيهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فإما بالأشياء التي تخصهما فقد يفصل أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . والبطل من بطل الخرج يبطه : شدة ؛ أي إجراء عملية جراحية من غير وقاية .

- تلك في الأشياء [٢٦٦ ب] لرطوبة واليابسة ، وبالجملة في الأشياء التي هي
 ٢٠ أول ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشئ
 في العصب والمطام ، والجمال يظن به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والعاية
 أثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين ، فأقرهما إليها أثر .
 وبالجملة ، ما يسوق إلى الغاية في المعاش أثر من الذي يسوق إلى شيء آخر ،
 ٢٥ مثال ذلك أن ما يتفع به في السعادة أثر مما يتفع به في الأدب . — وما هو
 ممكن أثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شئان فاعلين ، فإن الذي طابته
 أفضل هو أثر . وأيضا من مقايضة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على
 الغاية ما أكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل أثر من الغاية . — مثال ذلك
 أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة ما أكثر من فضل الصحة على المصنع ،
 فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة
 الصحة يفصل فاعل السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المصنع
 بقيل ، ففاعل السعادة يفضل المصنع ما أكثر مما تفصل الصحة المصنع .
 ٣٥ من البين أن فاعل السعادة أثر من الصحة ، وذلك أنه أفضل على شيء
 واحد بعينه بشئ كثير .

وأیضا فإن الأجود بذاته والأكرم والأحمد هو أثر ، بمنزلة أن الصحة
 أثر من العی ، والعدالة من الشئ ، لأن تلك من الأشياء الكريمة المحمودة مداتها ،

(١) ف : يؤدى . (٢) ف : في البرزخ : السيرة .

(٣) ف : الأقمس . (٤) ف : للغبية .

وهذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحدٌ يُكرِّم
الغنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فإما الصفة تُكرِّم بنفسها وإن لم يُقدِّر أن
ينالها منها شيء آخر .^(١)

٢

< مواضع أخرى >

وأيضاً متى كان شيان متقاربان جداً ، ولم يمكن أن يبين أن أحدهما
يُفَضَّلُ الآخر في شيء أصلاً ، فينتفى أن نطرق نواحيهما . وذلك أن
الذي يفضله خيرٌ أكثر هو أثر ، وإن كانت نواحيهما شراً فالذي يفضله شرٌّ
أقل هو أثر ، وذلك أنهما إذا كانا جميعاً بأنوردين ، فليس يمنع مانع من أن
يكون يتبعهما شيءٌ مكروه . — والبحث عن الإبداع يكون على وجهين . وذلك
أن الشيء يقع الشيء بالتقدم والتأخر [١٢٦٧] . مثال ذلك ما يقع المتعلم
من الجهل والعلم ، فإن الجهل بما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر ، والتابع
بأنه في أكثر الأمر أفضل . فينبغي أن نأخذ من النواحي أهمها .

وأيضاً الخيرات الكثيرة أثر من التي هي أقل : إما على الإطلاق وإما إذا
كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر . والمعادى ذلك هو أن
يكون مجموع الاثنين أثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح ، والصحة
أثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصح إنما أثره من أجل الصحة . وليس يمنع
مانع أن يكون ما ليس بخير أثر مما هو خير ، معتزلة أن السعادة وضربها مما

ليس هو حيرا أثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، أثر
من التي تكون بعير لذة . وإذا كانت بخير أدى فهي أثر من التي مع أدى .

٢٥

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون
أثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى^(١) في الشيخوخة أثر بها في الشباب ، لأن قوتها
في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثل ذلك الأدب^(٢) في وقت الشيخوخة أثر .
وذلك أن ليس أحد يختار لشباب رؤساء^(٣) ، من قِلَّ أنه لا يرى أنهم أدباء^(٤) .
فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة
في شباب أشد . وكذلك العفة ، وذلك أن الشباب أشد ناذيا بالشهوات
من الشيوخ .

٣٠

والشيء الذي هو أضعف في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو أثر، بمنزلة
ما أن العدالة والعفة أثر من الشجاعة . وذلك أن تينك ناعتان دائماً ، وهذه
في بعض الأوقات - - . والشيء إذا كان لنا ما جمعنا لم نخرج إلى بطيرة^(٥)
أصلاً - - أثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي ، كالحال في العدالة
والشجاعة . ودلت أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم يثقف بالشجاعة ؛ وإذا
كانوا كلهما شجعانا استُفيع^(٦) بالعدالة .

٣٥

١١٧ ب

وأيضاً الموضع المأخوذ من الفساد والاطراح والكون والاتخاذ^(٧)
والتضاد ينبغي أن يُنظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تتجنب فسادها أكثر

٥

- (١) ف : النعم . (٢) محبة ، مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مديري .
(٥) ف : حكا . (٦) ف : القى . (٧) ف : شيء ، أثر .
(٨) ح : كان . (٩) ص : ضحان . (١٠) ف : وانفك

[٢٦٧ ب] هي أثر، وكذلك الأمر في الأطراح والتضاد. وذلك أن ما كان أطراحه أو ضده يُجَنَّب أكثر فهو أثر. ولأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخذها وكونها أثر هي أيضا أثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر، والذي هو أكثر شبيهاً به هو أفضل وأثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه بهما أيضاً بالأفضل أثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آأس^(١) أفضل من أدموس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع من ألا يكون آأس^(٢) أشبه بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أدموس سيرا وليس شبيهاً بأشلوس.
- ويبقى أن نطرح مسألة شبيهة بما هو أولى أن يُصَحَّح منه — بمنزلة ما أن الفرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن الفرد ليس بأفضل من الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضاً إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالآخر: فإن الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضاً، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبيهاً سيرا، والآخر يشبه الآخر شبيهاً كثيراً — مثال ذلك أن يكون آأس يشبه أشلوس شبيهاً سيرا، وأدموس يشبه نسطر^(٣) شبيهاً كثيراً.
- ٢٥

(١) آأس = Ajax ؛ أدموس = Odysseus أو Ulixes ؛ أشلوس =

Achilles . (٢) نحنا : يشبه . (٣) ص : أولاً .

(٤) ف : اسم رجل . — وهو Nestor .

وإن يكون أحدهما يشبه الأفضل مما هو أغنى ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل : كشيء الفرس بالحمار والفرس بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه الحال ، والشيء الذي هو أصعب أيضا أثر . وذلك أننا إذا اقتبنا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصاً ، أثر مما هو أكثر عموماً . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو أثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه^(١) أثر مما ملحقه ذلك .

٣٠

وأيضاً إن كان على [٢٦٨] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدم في الفصل مما في هذا ، أفضل من المتقدم في الفصل مما في الآخر . مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفصل أفضل من المتقدم في الحيل في الفصل . وإن كان المتقدم في الفصل أفضل من المتقدم في الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا . مثال ذلك أنه إن كان المتقدم من الناس في الفصل أفضل من المتقدم في الحيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

٣١

وأيضاً ما يناله الأصعب^(٢) آثر عندنا مما لا ينالونه^(٣) ، وما يجب أن يفعله الصديق أكثر مما يفعله بأثناء^(٤) الناس هو آثر عنده — مثال ذلك أن الإصاف

١١٨

(١) ف : الصديق ، النصب . (٢) ف : يشترك ، تمله ، فيه .
(٣) ش : يشتركون به بينهم . (٤) ف : بين الحق . — بدل هو من أثناء ، الناس : أي لا يعلم من هو ؛ والمراشد نحو .

والإحسان أفضل من الظن^(١)، وذلك أنه يحب أن يدل على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما يحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن^(٢). ونحب أن نضل بأفئاء^(٣) الناس عكس ذلك .

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية . وربما كانت أثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري . وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست أثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان الأفضل ضروريا فهو أيضا أثر، لأن الفيلسوف أفضل من اقتناء المال، إلا أنه ليس أثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه . والذي منه الفصل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أخر جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضروري أثر، والذي من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره، أثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كمال العدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشيء ماثورا بغير هذا الشيء وهذا ليس ماثورا من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست ماثورة بغير فهم، والفهم ماثور بغير قوة . وإن محس كتما^(٤) [٢٦٨ ب] أحد

(١) ف : أو يظن بـ . (٢) ف : نحب .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفاء الناس . أي لا يعلم من هو ، والواحد يفر .

(٤) ف : إذا كان الشيء أصلا ، فهو من الضرورة أثر ، وذلك أنه ..

(٥) ف : بهذا .

- ٢٠ أمرين ليظن بنا أن الأمر الباقي موجود لنا ، وذلك الذي يجب أن يظن بنا أنه لنا ، أمر عندما — مثال ذلك أنا نكتم الحرس ، ليظن بنا أنا مطبوعون .^(١)
وأیضا الشيء الذي يفقده يقل إنكار من يستقله هو أثر ، وأشیء الذي يفقده لا يكثر إنكار من يستقله هو أثر .^(٢) ٢٥

٣

< مواضع أخرى >

وأیضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له العصيلة التي تخص النوع ، هو أثر مما ليست له تلك العصيلة ، وإذا كانت العصيلة لكليهما فآثرهما الذي له أكثر .

- وأیضا إن كان شيء يعمل حيرا بمن يتحصّر ، وأثر لا يفعل ، فإن الذي يعمل أثر ، كما أن المسحّن^(٣) أضعف مما لا يسحّن^(٤) . وإن كانا كلاهما فعلا ذلك ، فأكثرهما فعلا أثر أو الذي يعمل شيء الأمصل والأخص حيرا — منزلة ما إن كان أحدهما يعمل العس كذلك ، والآثر يعمل البدن . ٣٠

وأیضا ينبغي أن ننظر فيما كان من التصارييف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر في هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضها — مثال ذلك ٣٥

(١) ف : نجيد . (٢) ش : جیدو (من : جیدوا) الطبع .
(٣) ف : إنكارنا على الذي يصيب عليه فقده . (٤) ش : في سعة أخرى :
الذي يقره أكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذي يصيب عليه فقده هو أثر .
(٦) ف : أثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أي الأشراف .

أنه إن كان ما يجرى على جهة العدل أثر مما يجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة
أثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة أثر من الشجاعة ، فإن ما يجرى على
جهة العدل أثر مما يجرى على جهة الشجاعة ، وكذلك الأمر في الأشياء الأخرى .
وأبضا إذا كان لشيء واحد عينه يوجد شيء هو أجود منه وأخرد منه
في الجودة ، فإن الأجود أثر ، وإن كان أحد الاثنين أجود بكثير . — وأبضا
ما كانت زيادته أثر من زيادة غيره فهو أيضا أثر . مثال ذلك أن المحبة أثر
من المال ، وذلك أن زيادة إفراط المحبة^(٦) أثر من زيادة المال^(٥) . والشيء الذي
هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيهها لنفسه أثر منه مما يكون شبيه
غيره ، مثل ما أن الأصدقاء أثر من الأموال .

وأبضا ما يكون من الزيادة [١٢٦٩] وهو أن نطرح إن كان إذا ريد
على شيء واحد عينه جعل الجملة أثر . وينبغي أن نتوق أن نقسم الأشياء
التي أحد المزيدين فيها يستعمله الأمر العام ، أو هو معين له بصرب من
الصروب ، والآحر لا يستعمله ولا هو معين ، بمنزلة المنشار والمجل مع
البجارة ، وذلك أن المشار إذا قورن بالبجارة كان أثره ، فأما على الإطلاق فليس
هو أثر . وأبضا إذا ريد على الأقل جعل الجملة أعظم . — وكذلك من
النقصان ، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد عينه جعل الباق أقل ، هو أعظم .

- (١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : الخير .
(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراطه . (٦) ف : الصداقة .
(٧) صرب على « إفراط » بالآخر ، ووضع فوق « زيادة » بالآخر « إفراط » .
(٨) ص : شبيه . (٩) ف : نفسه . (١٠) تحتها . يثوره .

٢٠ ويبيح أن نخطر إن كان الواحد ماثورا من أجل نفسه ، والآحر من أجل
 الطن^(١) ، بمنزلة ما في الصحة أفصل من الجمال . وحَدُّ الشيء الذي هو عند الطن^(١)
 هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . - وإن كان
 أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الطن^(١) ماثورا ، والآحر من أجل أحدهما
 فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفصل وأثر . والذي هو أكرم
 بداته هو الذي يؤثره من أجل نفسه أكثر ، من غير أن تكون مرمعين على
 أن نستفد منه شيئا آخر .

٢١ ويبيح أيضا أن نُمَيِّز على كم حجة يقال المأثور ، ومن أجل أي الأشياء
 بمنزلة لنافع أو الجميل أو المزيدي . وذلك أن الذي هو نافع عند جمع الأشياء^(٢)
 أو عند أكثرها هو الأثر متى كان يجرى أمره على المشاهدة . وإذا كانت أشياء
 بأعيانها موجودة بكمليها ، فيبيح أن سطر لأيهما يوجد أكثر وأهل
 وأصح . وأيضا ما كان من أجل الأفصل هو أثر بمنزلة أن ما هو من أجل
 الفضيلة أفصل مما هو من أجل اللذة . - وكذلك الأمر في الأشياء التي تُتَجَنَّبُ ،
 وذلك أن الذي يعوق عن الأمور الماثورة أكثر هو يتجنب أكثر ، بمنزلة
 ما يتجنب المرض أكثر من القبح ، إذا كان المرض مانعا من اللذة ومن أن
 يكون الإنسان [٢٦٩ ب] ماضلا . - وأيضا الموضع المأخوذ من اثنين فإن

(١) ف : الرأي . (٢) ف : تلخص ، فصل . (٣) ف : موافق .
 (٤) ف : أدنى .

(١) ^{و...} الموضوع متجنب ومأثور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المأثور فقط .

< تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

- ١١٩ فينبى أن نجعل مقايضة بعضها إلى بعض كما وصفت . - وهذه المواضع
بينها نافعة في التبيين أن شيئاً من الأشياء - أى شئ كان - متجنب
أو مأثور . وذلك أنه ينبى أن نتزع فصل أحدهما عن الآخر فقط ، لأنه
إن كان الأكرم آثر ، فالكرم مأثور ، وإن كان الأتضع آثر ، فإن الساقع
مأثور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء لا تحل هذه المقايضة . وفى بعض
الأشياء تحول بحسب مقايضة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور ،
أو أحدهما - مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما حير بالطبع ، وآخر ليس
بالطبع ، لأنه من التين أن الخبز بالطبع مأثور .

٥

< تعميم المواضع السالفة >

- وينبى أن نأخذ هذه المواضع - ما أمكن - أحداً كلياً في الأكثر والأعظم ،
وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة . وقد يمكن
أن يجعل بعض هذه المواضع التى وصفت أكثر عموماً متى عيرت تسميتها قليلاً -
مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبى .

(٤) ف : كلمة .

< تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) المختص >

- وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أولى المواضع التي وصفتها كلية ، مثبتة أو مبطلّة ، ناعمة كلها . وذلك أنا إذا أثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ،
 ٢٥ نكونُ يَنبأ أيضا تبييناً جزئياً . وذلك أن الشيء إن كان يوجد لكل ، فقد يوجد لواحد أيضا . وإن كان لا يوجد ولا لواحد ، فليس يوجد لواحد . -
 إلا أن أشرف المواضع وأعظمها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصارييف .
 وذلك أن قولنا : إن كانت كلُّ لذة خيرا ، فكلُّ أذى شرا ، قول شبهة في الشهرة
 بقولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فآذى ما شرا . وأجيبنا إن كانت حاسة ما
 ١١٩ ليست قوّة ، فعدم حاسة ما ليس هو لا قوّة . وإن كانَ مَظنونٌ ما معلوما ،
 فظنٌ ما علمٌ . وأيضا إن كان شيء ما يجرى على جهة الحور خيرا ، بفور ما^(٢)
 خيرا . وأيضا إن كان شيء من الجور شرا ، فشيء من العدل خيرا . وإن كان
 شيء مما يلتذ متجيبا ، فلذة ما متجيبية . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما
 يلتذ به ناعما ، فلذة ما خيرا^(١) . وكذلك [٢٧٠ ب] يجرى الأمر في الأشياء
 المفسدة ، وفي الكون والفساد ، وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو
 ١٠ مفسد للذة أو العلم ، حرا ، فلذة ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك
 إن كان فساد ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ما يكون من السرور .

(١) تحبّا : مما . (٢) ف : لا عدالة .

(٣) ف : فلا عدالة ما . (٤) ف : ناعمة .

مثال ذلك أنه إن كان فسيان ما يفعله إنسان من أساس الشر حيرا أو تدكره
شرا، فلا علم بما يفعله إنسان من الناس من الشر شر. وكذلك يجري الأمر
في الباقية : وذلك أن الشهرة في جميعها تجري مجرى واحدا .

١٤

وأیضا الموضع الذي من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد . وذلك
أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جسد
آخر، ولم يكن شيء من تلك هذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك
الحال . مثال ذلك أنه إن كان علم ما حيرا أكثر من اللذة ، ولم يكن علم
من المعلوم حيرا ، طيس لذة ما أيضا تكون حيرا . وكذلك أيضا ما يوجد
من الأقل وما يجري على . مثل واحد . وذلك أنه قد يمكن أن تُثبت بها وأن
سُيَطل . صير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذي يجري على مثال واحد . فاما من
الأقل فليثبت ، لا للاظهار . وذلك أنه إن كانت قوة ما حيرا على مثال ما
عليه علم ما ، وكانت توجد قوة ما خيرا ، فعلم ما يوجد كذلك ، وإن لم يوجد
ولا قوة واحدة حيرا ، فليس يوجد ولا علم واحد حيرا . وإن وجدت قوة
واحدة حيرا أقل من علم ، وكانت توجد قوة ما حيرا ، فقد يوجد علم ما إذا
خيرا . وإن لم توجد ولا قوة واحدة حيرا ، فليس يجب ضرورة أن يكون
ولا علم واحد أيضا خيرا . فمن البين أن الإثبات فقط إما يكون من الأقل .

٢

٢٥

(٢) ف : فالعلم .

(١) ف : القبح .

(٣) ف : مما .

- ٣٠ فاما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء بدي هو أولى بتلك الحال - مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خير^(١)، أو تبين أن الحلم ليس بحير، - لم يكن ولا علم واحد حيرا، لأنه ولا الذي هو أولى بأن يطر به ذلك - كذلك.
- ٣٥ وأيضا يعتقد من الوضوح على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أولا يوجد - مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائة، فسائر النفوس كذلك، وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر الأنفس غير مائة. وإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينتهي أن ليس أنه ليس موجودا لواحد. وذلك أنه يلزم من قبل للوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فيبني أن يتبين أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع. ومن سبب أن الذي يصح يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يقر بالحرق أن يقر بالكل، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.
- ١١٢ وإذا كانت المسألة غير محصلة^(٢)، فقد يمكن الإنسان أن يبطل كل نحو واحد - مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة حير أو ليست بحير، من غير أن يستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خير^(٣)، فقد ينبغي أن يبين بيانا كليا أن ولا لذة واحدة حير^(٤)، إن هو أراد أن يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن

(٢) ش : أى ليس فيها استثناء.

(٤) ف : كان مرعىا أن .

(١) ف : للفهم .

(٣) ص : ليس .

- لذة واحدة ليست بحير، فيلزم أن يبين بيانا كلياً أن كل لذة حير. فاما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنا إن بينا أن لذة ما حير لم يكن رفعنا بعد الموضوع. — فمن البين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة. فاما أن يصح فعل وجهين: [٢٧١ ب] وذلك أنا إن بينا بيانا كلياً أن كل لذة خير، أو أن لذة ما حير، صار الموضوع ميبنا. وكذلك إن احتجج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بحير، فلما إن بينا أن ولا لذة واحدة خير، أو أن لذة واحدة ليست خيراً، كما قد أقررنا بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست خيراً. — وإذا تلخص الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال. — مثل ذلك إن وضع أن حيراً يوحد للذة ما، ولذة ما ليس يوحد، وذلك أنه إن ثبت أن كل لذة حير أو أنه ولا لذة واحدة خير، صار الموضوع مرتفعاً. — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه. — لأننا إذا بينا أن كل لذة خير، أو أنه ولا لذة واحدة خير، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير، يكون قد رفعنا الموضوع. وذلك أن الوضع إذا تلخص تنحيصاً أكثر — مثل أن نقول: الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه: وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة لحد علم، أو أنه ولا الحلم نفسه علم، أرفع الموضوع.
- (١) ف: وجهين. (٢) ص: خيراً. (٣) ص: ليس. (٤) ف: قلنا. (٥) ف: فصل. (٦) محتها: تيننا (٩). (٧) ف: الفهم.

وقد ينتفع بالنظر في الجزئيات التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أولا
يوجد ، كما هو في المسائل الكلية .

وأبضا ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن قسمها بالأنواع إلى أن تبلغ
إلى الأخصاص ، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبين أنه موحود للجميع ، أو أنه
ولا لواحد ، فينبغي إذا أثبت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشئ الكلي ،
أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأبضا ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تقييد العرض إما بالوع
وإما بالعدد ، إن كان ليس يوحده ولا واحد من حكمه — مثال ذلك أن
تقول : إن الزمان ليس يتحرك ، ولا هو حركة ، صد أن تحصى أنواع الحركة
[١٢٧٢] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحداً موحوداً للزمان ، فمن
البين أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست
صدداً ، بأن تقسم العدد وتقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن
كانت النفس ليس بزواج ولا فرد ، فمن البين أنها ليست صدداً .

فعل هذا الطريق ، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن ننتج في العرض .

[تمت المقالة الثالثة من كتاب طوييقا . قوبل به فكان موافقا]



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة منه

< المواضع المشتركة للجنس >

< مواضع >^١

[١٢٧٢] قال :

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النامة في الجنس والخاصة .
وهذه الأشياء اسطوانات^(١) للأشياء النامة في الحدود . والبحث عن هذه
بينها فقلما يستعمله الجدليون [وإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي
أولا أن نتطرق في جميع الأشياء النامسة للشيء الموصوف^(٢) : هل يوجد شيء
منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العرض ؟ — مثال ذلك : إن وضع
الخبر جلساً للذة ، فينبغي أن نتظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك
أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس
يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغي أن نتظر
إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمنزلة [٢٧٢ ب] العرض ،
كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس
الأبيض ذاتاً للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس
أن تتحرك كما يعرض للحى مراراً أن يمضى وأن يكون شيئاً مائتياً . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضع . (٣) ش : في نسخة أخرى : وذلك

ليس الأبيض جسا للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل والمفعول^(١)، وكذلك الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج، لكن يدل على أي شيء هو^(٢)، فليس يحمل واحد منها إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل من طريق ما الشيء.

وينبغي أن ننظر خاصة في تحديد عرض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف — مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا، وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء بمحرك نفسه وأن لا يتحركها، وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون، فليس واحد منهما إذا جسا، لكن عرضا. لأننا قد كنا قلنا إن العرض هو الذي يمكن أن يوجد لنسب، وألا يوجد.

وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والتنوع في فئمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيف، أو يكون هذا مضافا وهذا كيف، مثال ذلك أن الثلج والثلج^(٣) جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، فليس الأبيض إذا جسا للثلج ولا يتفق. وأيضا فإن العلم من الأشياء المضادة، والخير والجميل كيف ما، فليس إذا الخير والجميل حسا للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناس المضادات ينبغي أن تكون هي أيضا من المضادات، كالحال في الضعف، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضعف — هو من المضادات أيضا. وبالحسنة، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المفعول . (٢) ف : حال . (٣) ف : فقتس .

والنوع تحت قسمة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهريا ، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضا . وإن كان النوع كيفيا ، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفا فاللون كيف [٢٧٣] . وكذلك يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر .

١٠ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكنا أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحد الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حد مشاركة . فنرى أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حد الجنس ، والجنس لا يقبل حد النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسان من الناس شيئا بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود الواحد يحملان كل جميع الأشياء : فقولها إذا يحمل على جميع الأشياء .

٢٠ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدق على شيء من الأجناس ، والجنس لا < يصدق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنسا للطنون ، وذلك أن المطنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيرا مما ليس بموجود مطنون . فاما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بموجود . فليس إذا الموجود ولا المعلوم جنسا للطنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .

وأيضاً ينبغي أن نتطرق إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس
 لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو
 غير مشترك لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوع^٩ من الأنواع التي في القسمة
 الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وصفت الحركة جسماً
 للذة ، فينبغي أن نتطرق إن كانت اللذة ليست ثقيلة ولا استعالة ولا واحدة
 من سائر الحركات الأخرى ، فإنه من البين أنها^(١) متى لم تكن واحدة منها لم
 تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذاً جنسها ، لأنه من الاضطراب
 أن يكون المشارك للجنس [٢٧٣ ب] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس
 إذاً اللذة نوعاً للحركة ، ولا تنحصر من أشخاصها ، ولا بما تحت وبع من أنواع
 الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :
 « إنساناً ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحي

وأيضاً ينبغي أن نتطرق إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما
 يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المطعون يقال على أكثر مما يقال عليه
 الموجود . لأن الموجود ربما ليس بوجود مطعون . فليس إذاً المطعون نوعاً
 للموجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن نتطرق إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال
 ذلك إن وضع واحد من الأشياء . اللازمة لكل شيء جسماً ، وآخر نوعاً بمنزلة

(١) محتمل : أنها .

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذا جنسا للآخر ، لأنهما يقالان بالتساوي .

وكذلك يلزمني أن نتظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر .
وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئاً واحداً ، أو لا يكون أحدهما حلاً للآخر . والأصل في أمثال هذه كلها أن المجلس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

ويلزمني أن نتظر إن كان المجلس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع ، وإن لم يطق به ذلك ، فليظن المتيقن إن كان جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التي لا تختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحد منها ، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنساً لواحد منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضح خطوطاً لا تجزأ وقال : إن ما لا يتقسم جلس لها . وذلك أن المجلس الموصوف ليس هو جنساً لخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [٢٧٤] جميع الخطوط المنقسمة ^(١) غير مختلفة في النوع .

(١) ههنا : الموصوف .

(٢) ف : النسخة .

< مواضع أخرى >

- (١) وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر
 ٢٥ الجنس الموصوف ولا هو تحته - مثل ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ،
 والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسَيْن يحصر الآخر ، فليس
 العلم إذا جنسا للعدل . وذلك أنه يظن بالشيء أنه نوع واحد ، إذا كان
 تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يُشكك مثل هذا الشك في بعض
 ٣٠ الأشياء ، لأن قوما يظنون أن الفهم مصيلة وعلم . وليس أحد الجنسَيْن محصورا
 في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسمّون أن الفهم علم . وإن سلم أحد أن
 بهذا القول حق ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت الآخر
 ٣٥ أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ،
 كما يعرض في المصيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن
 كل واحد منهما ملكة وحال . ينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد
 ١٢٢ منهما الجنس الموصوف . وذلك أن الجنسَيْن إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ،
 ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا .
 وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما في الجنس الأعلى
 إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو .
 وذلك أن جميع الأجناس العالية يسمى أن تحمل على النوع من طريق ما هو .
 فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس .
- (١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

وأيضاً ينبغي أن نتطرق إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو نفسه ،
 أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [٢٧٤ ب]
 الجنس العالي يشارك واحداً من التي تحته . فينفي إذاً للناقض أن يستعمل
 هذا كما قلناه . فاما المثبت فتى أقوله بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ،
 إلا أنه يشك فيه أنه له بمزلة جنس ، اكتفى بأن يتبين أن جنساً من
 الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان
 واحد يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت
 محمولة حلاً صواباً لحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس
 الموصوف أيضاً يحمل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حمل من
 طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان جنسها حلاً صواباً — يحمل من طريق
 ما هو ، ينبغي أن يأخذ من الاستفراء . لأن كان الجنس الموصوف يشك
 فيه على الإطلاق أنه موجود له ، ليس يكتفى بأن يتبين أن واحداً من
 الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن
 وضع أحد أن الثقل جنس^(١) للشيء لم يكتف بأن يتبين أن المشي حركة في أن
 يتبين أنها ثقلة ، لأن هاهنا حركات آخر . لكن ينبغي أن يتبين مع ذلك أن
 المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع الثقل تحت قسمة واحدة بينها . وذلك
 أنه واجب ضرورة أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي

(١) هاهنا = يوجد .

في القسمة الأولى . فإن كان المشي لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة

٢٠ من مائر الحركات ، فمن البين أنه يشارك المتقلة ، والمتقلة إذاً جنسٌ للمشي .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي النوع الموضوع محمول فيها ،

كالحلنس ، إن كان الحلنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على تلك

الأشياء عينها التي يحمل عليها النوع أيضاً . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء

التي فوق الحلنس كلها [٢٧٥] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف

٢٥ في جهة من الجهات ، فمن البين أن الموصوف ليس يحلنس . لأنه لو كان

جسماً لكانت جميع الأ .^(١) فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ،

على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقص فقد ينفع

متى لم يكن الحلنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي يحملها النوع

١٢٢ من طريق ما هو . فاما المثبت فقد ينفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو .

وذلك أنه قد يبرهن أن يكون الحلنس والنوع يحملان على شيء واحد بعينه

من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شيء واحد بعينه تحت جسيين . فواجب

ضرورة أن يكون هذان الجسسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشيء

الذي أردنا أن تثبت أنه جنسٌ ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع

١ يكون تحته . فيش إذن أن هذا جنسٌ .^(٢)

وينبغي أن ننظر في حدود الأجسام إن كانت تنطبق على النوع

الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجبٌ ضرورة أن

(١) ف : يلزم . (٢) تحته : تحت .

تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن
 اختلفت في جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا
 إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه
 جنس لذلك . وذلك أن غير المائت فصل ^(١) على ، لأن الحى منه ما هو مائت
 ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذى يفعل ذلك قد غلط . بذلك أن
 ليس يكون فصل شيء من الأشياء حساً . والأمر في أن هذا حق -
 بين ، إذ كان ولا واحدة من الفصول يدل على ما النى . لكن على أى شيء
 بمقالة المشاء ذى الربطين .

١٠

١٥

وينبى أن نتظر إن كان وضع الفصل في الجنس [٢٧٥ ب] منزلة
 الفرد الذى هو عدد ، فإن الفرد فصل للسدد لا نوع . وليس يظن بالفصل
 أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كل ما يشارك الجنس فهو بصير إما نوعاً ،
 وإما شخصاً ، والفصل لا نوع ، ولا شخص ، فمن البين أن الفصل لا يشارك
 الجنس . فالفرد إذا ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس .

٢٠

وأيضاً ينبى أن نتظر إن كان وضع الجنس في النوع - مثال ذلك
 المماسّة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحد فلاطن
 الثقلّة بأنها الحركة في المكان . وذلك أنه ليس واجب ضرورة أن تكون
 المماسّة اتصالاً ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماس
 متصلاً ، لكن كل متصل مماس . وكذلك الأمر في الأشياء الأخر ، وذلك

٢٥

- ٣٠ أن ليس كل احتلاط مزاجاً ، لأن احتلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجاً .
ولا كل تغيير في المكان هو نقلة ، لأن المشي ليس يطق به أنه نقلة ،
إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تعال في الأشياء التي تعبر الأماكن كرهاً ،
كما يعوض في الأشياء غير المتصلة . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال
على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي
وصفها بالعكس .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع ، مستقلة غير
المثبت الذي هو لملك ، وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على
التساوي ، وإما على الأكثر . وإن الفصل أثباتاً يقال على النوع : إما على
التساوي ، وإما على الأكثر .

- ١١٢٣ وينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وضع الجنس في الفصل بمرحلة النوع
الذي هو الجامع للبصر ، أو العند الذي هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس
على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوصف
في أشياء ، مثال ذلك أن يصح أن الاختلاط فصل للمزاج ، والتغير في المكان
فصل للنقطة — وينبغي أن نبحث عن أمثلة هذه كلها بأشياء بينها . وذلك
[١٢٧٦] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر
مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا
الوصف لم يمكن أن يعرض واحد مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

١٠ أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل - وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه - مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها .

١٥ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويرفع الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به صد ذلك^(١) . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس^(٢) الموصوف أو الفصل^(٣) ، مثل أن تنقص النفس بالتحرك^(٤) ، أو ينقص الظن بالصدق والكذب . فليس يكون واحداً ما وُصف جنساً أو فصلاً . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنها لا رمان لمدام النوع موجودا .

< مواضع أخرى >

٢٠ وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشترك شيئا هو صد الجنس أو يمكن أن يشتركه : فإب الواحد بعينه عد ذلك يصير مشاركا للضدين معا، من قبل أن الجنس ليس يحمل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يشتركه . وأيضا إن كان النوع يشترك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد التي تحت الجنس - مثل ذلك أن النفس إن كانت تشترك الحياة، ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد يحيا، فليس النفس نوتا للعدد .

(١) م : انتهى : فإيه من الظاهر أن الأمر بصد ذلك . (٢) ف : يحمل .

(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظن للصدق .

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم ^(١) بعد أن نستعمل الحروف التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضاً لما كان كل جنس له أنواع كثيرة ، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ،

فإن البين أن الموصوف [٢٧٦ ب] ليس بجنس أصلاً .

ويبقى أن ننظر إن كان الشيء الذي ينقل للنقط قد وصفه على أنه جنس ، بميزة ما يوصف ^(٢) بالاتفاق ^(٣) . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملاً حقيقياً ، والاتفاق ليس يحمل على النوع حملاً حقيقياً ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في العلم .

وأيضاً ننظر إن كان النوع ضد الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولاً . فهل الصدق جنس واحد مبنية من غير أن تكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد مبنية إن لم يكن للجنس ضد أصلاً . وإن كان للجنس ضد ، فننظر إن كان الصدق في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهرة بالاستقراء . وأيضاً ننظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المتفقة أسماءها . (٢) ف : الأمر . (٣) ف : أي لا سيطرة .

(٤) ضد : الفهم . ضد : نقل الجنس : الفقه . الحق : نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوقت .

جنس ، بمثلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن
 ولا ضده في جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يمرض^(١) في الخير والشر .
 وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس ، سكن كل واحد منهما جنس . — وننظر
 أيضا إن كان الجنس والنوع ضتين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها
 ليس بينها متوسط ، وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين
 الأنواع أيضا متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس
 أيضا متوسط : كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والظور : فإن فيما بين كل
 اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس
 بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان^(٢) فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع
 متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذيك^(٣) على
 جهة السلب ، والمتوسط بين دهر بمثلة الموضوع [١٢٧٧] . وذلك أن
 كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والرذيلة
 والعدل والظور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان الجنس ضد ما ليس فقط إن كان الضد في جنس
 واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون
 الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : بزم . (٢) ف : أر إن كان ، وعليها علامة ، وبالهامش : الخير موافق
 لنقل أافس ، وهو أصح . (٣) ص : ذبيك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول
أن التقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما في الشر ،
والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه
في الخير .

- ٣ ونظر أيضا إن كان الجنس ضد الشيء ، ولم يكن النوع ضدًا لشيء
من الأشياء ، وذلك أن الجنس إن كان ضد الشيء ، فالنوع أيضا كذلك ،
كالحال في العصيلة والذيلة والسند والجور . ويطن أن هذا المبنى ظاهر
على مثال واحد في الأشياء الانحراس بتفقد . وعناد هذا يوحده في الصحة
والمرص : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ، ومرص ما — وهو نوع —
٢٥ ليس هو ضدًا لشيء أصلاً ، بمقارنة لمحي والرمد وكل واحد من الآخر .
١١٢٢ ويبنى : أما لم يروم الإبطال أن يبحث هذا المعداد من الإجماع ، وذلك
أنه إن لم يوحده ما وصفنا ، فمن أبين أنه ليس الموصوف بجنس ، وأما لم
يريد التصحيح فبثلاث جهات . أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور
من غير أن يكون للجنس ضد ، لأن الضد إن كان في هذا في الين أن الذي
٥ قُدم ووضع ، أيضا فيه . وأيضاً إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء
الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضاً إن كان للجنس ضد ما ،
فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فمن اليين أن الذي
قُليم في الذي قُلم ووضع .

ونظر أيضا في [٢٧٧ ب] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للبطل والمصحح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد^(١) والجميع . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علما فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم ، وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا .

< مواضع أخرى >

ونظر أيضا في الأشياء التي حلتها بعضها عند بعض حال متشابهة — مثال ذلك أن حال اللديذ عند اللذة متشابهة لحال الناصع عند الخير . وذلك أن كل واحد من ديكت محمد لكل واحد من هدين . فإن اللذة إن كانت اللى هو الخير ، فإن اللديذ يكون هو الناصع ، إن كان من اليين أنه يكون محمدا للخير ، لأن اللذة خير . وكذلك يجرى الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قد بى " هو أن قد فعل ، وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتذكر ، فإن " قد تعلم " هو أن قد تذكر ، وإن كان " أن يفحل " الإنسان هو أن يفسد ، فإن " قد انحل " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجرى الأمر في المكونة والمفيدة والقوى والاستعمالات . وبالجمله ، يلينى للبطل والمصحح أن يحشا في أى تشبه كان على مثال ما قلنا في الكون

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محلاً ، فلا بد تحليل . وإن كان
المكوّن محدثاً ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجرى الأمر
في القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حلاً فإن الشيء إذا كان
يقوى فهو بحال ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلاً ، فالذي يستعمل
يفعل ، والذي قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدماً ، لا يبطال يكون على وجهين : الأول
منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف ، وذلك أنه باحتمال إما ألا يكون
اعدم في جنس واحد بعينه أصلاً ، أو لا يكون في الأخير — مثال ذلك أن
البصر إن كان في الجنس الأخير — أعني في الجنس — فالعمى ليس هو
حسّاً . والثاني أن [١٢٧٨] العلم إن كان يقابل الجنس والنوع ،
ولم يكن المقابل في المقابل . فليس الموصوف في الموصوف . — فالمبطل
ينبغي له أن يستعمل على ما وضعنا ، فأم المصحح فلي جهة واحدة فقط .
وذلك أن المقابل إن كان في المقابل ، فإن الذي قدم ووضع يكون في الذي
قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حس ما ، فإن البصر حس ما .

ويبغى أيضاً أن تنظر في السوالب بالعكس ، كما فعلنا في العرض ، بمنزلة
ما إن كان اللذيد هو الخير ، فالذي ليس بخير ليس بلذيداً ، لأنه ليس يمكن ،
إن كان الخير جنساً للذيد ، أن يكون شيء ما لذيداً ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) موثهما : للنوع . (٢) شر : مسحة أخرى . فإما إن لم يكن هكذا صارها هنا

(= يوجد) شيء قد يدّ ليس بخير . (٣) هم : قد هذا .

التي لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي
للمصنف أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بحجر ليس بلديذ، فاللديذ خير، فيجب
من ذلك أن يكون الحجر جنسا للديذ .

١٥

وإن كان النوع مصافا، فينبى أن ننظر إن كان الجنس أيضا مصافا،
وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المصاف، فإن الجنس من المضاف،
كالحال في الضعف والكثير الأضعاف: فإن كل واحد منهما من المضاف .
وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجبا ضرورة أن يكون النوع أيضا من
المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، ونحنو ليس هو من المضاف له،
ويكون ما قيل قل ليس يُطرأ أنه حق، لأن العصلة هي الجبل وهي
الحجر . والعصلة من المضاف، والحجر والحبل ليسا من المضاف، كأهما
كيمتاس .

٢٠

وأياضا ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد فيه بذاته
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضعف يقال له ضعف للضعف، وينبغي
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف للضعف . ^(١) فإن لم يكن كذلك،
[٢٧٨ ب] فليس الكثير الأضعاف حسا للضعف .

٢٥

وأياضا ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد جميعه بالجنس وجميع
أجناس الجنس . وذلك أن الضعف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن
الفاضل يقال فاضلا للنصف ^(٢) . وبالجملة، يقال بالقياس إلى النصف جميع

٣٠

(١) م : الأضعاف . (٢) م : فاضل .

الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحد بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم ، كما يقال علم بالمعلوم ، والملكة والحال ليستا تعالان للعلوم ، لكن للنفس .

٣٥ وأيضاً ننظر إن كان الجنس والسووع يقالان على مثال واحد في التصاريح — مثال ذلك قول بكذا أو لكذا أو شجعة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقدر مثل النوع في الضعف وفي الأحسن التي فوقه ، لأننا نقول إنه ضعف لكذا ، وكثير الأصناف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا ، وأحسانه مثله ، أعني الحال والملكة . ولعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يحوى هذا الجرى . وذلك أن المحالف والمصاد يقالان لكذا ، والغير جنس لهما . وليس يقال " غير لكذا " ، بل " غير كذا " .

٥ وأيضاً ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد في التصاريح ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال في الضعف والكثير الأصناف . وذلك أن كل واحد منها ^(٢) يقال لكذا ، وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجري الأمر في العلم وفي الطق : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن اليقين [١٢٧٩] أن أحدهما ليس هو جسا للآخر .

(٢) ف = منها

(١) ص = ليس .

وأیضا سطر إن كان الخمس والنسوع ليس يقالان بالمساواة
 في التصريف. وذلك أنه قد يظن أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد
 وبأنحاء متساوية، كالحال في الهبة والمعطية. وذلك أنه قد يقال "هَبْتُهُ"
 و "هَبَ لَهُ"، و "عَطَيْتُهُ" و "عَطَيْتُهُ لَهُ" - والمعطية جنس للهبة، وذلك
 أن الهبة عطية لا يكافأ عليها، وهي مصها يلزم ألا تقال المساواة في التصريف.
 وذلك أن الضعف ضعف لشيء، والزائد زائد على شيء وفي شيء، والأعظم
 أعظم من شيء ولشيء (٢). فليس ما وضعنا أحاسنا للضعف، لأنها ليست
 تعال مساوية للنسوع وفي التصريف، ألا يكون بالجملة القول بأن الجنس
 والنوع يقالان بالمساواة في التصريف خطأ.

وينبغي أن سطر إن كان المقدس حسب المقابل مثال ذلك أن يكون
 كثير الأضعاف جنسا للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنسا للضعف.
 وذلك أنه واجب أن يكون المقابل حسنا للقابل. فإن وضع واضع العلم:
 الشيء الذي هو الحس، ويحتاج أن يضع أيضا المعلوم: الشيء الذي هو
 المحسوس. وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس، وذلك
 أن بعض المعقولات معلومة. فليس المحسوس إذا جنسا للمعلوم. وإن لم
 يكن هذا هكذا، فليس الحس جنسا للمع.

(١) ف : بعض - (٢) ف : وبني - (٣) تحتها : لأهيا .

(٤) ف : في السرياني : أوله . (٥) ف : وليست محسوسة .

- والتي تقال على طريق الإصافة^(١) سها ماهي ضرورة في تلك الأشياء التي
 ٢٥ بالقياس إليها يقال أولديها^(٢)، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه
 ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء ، إلا فيما
 يقال بالقياس^(٣) إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون في الأشياء التي
 بالقياس^(٤) إليها يقل ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس
 معلومة ، فإنه ليس [٢٧٩ ب] يمع ماع أن يكون بنفس عثها . إلا أن
 ٤٠ ذلك ليس بالضروري ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء
 آخر — وسها ما ليس يمكن على الإحلاق أن يكون في تلك الأشياء التي
 ١٢٥ بالقياس إليها يقال ، مثل الصد في الصد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن
 يكون المعلوم مسمًا أو إنسانا . فلما كان هذا كذا ، يدعى أن . نظر إن وضع
 ٥ واضح الحس الذي هو هذه الصفة فيما ليس هو هذه الصفة — مثال ذلك
 إن قال إن الذكر بعاء العلم . وذلك أن كل بعاء إما هو في الباقي ولدى
 الباقي . فبقاء العلم إدد إما هو في العلم . فالذكر إذن في العلم ، لأنه بقاء
 العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إما يوحده في النفس
 ١٠ وهذا الموضع الموصوف عام بلعرض أيضا ، لأنه لا فرق بين قولنا
 إن البقاء حسن للذكر ، وبين قولنا إنه عرض يمرض له . وذلك أنه
 إن كان الله كذا كيفما كان نقي العلم^(٥) ، فقد يليق به هذا القول معنيه .

(١) ف : ولما كانت المصافات . (٢) ف : حواليا .

(٣) ب . بالإضافة . (٤) ص : جعا . (٥) ص : عا .

< مواضع أخرى >

١٥ وأيضاً إن وضع واضح الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة - مثل أن يصع^(١) للجنس حركة بالجسم . وذلك أن الجنس ملكة ، والحركة فعل . وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظن ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة ، بل الأولى به أن يكون خلا . ٢٠

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة اللازمة لها ، مثلما يصفون الدمة إمساك النيط ، والشجاعة والمعداة إمساك الحروف والأرباح ، وذلك أن الشجاع والوداع^(٢) يقلل لكل واحد منها المعنى من العوارض ، والصابط هو الذي تناله العوارض ولا يتقد لها . وحقيق أن تكون مثل هذه القوة تلزم كل واحد منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم يتقد له ، بل ضبط نفسه عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوداع ، لكنه مدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً . ٢٥

وربما يضعون اللوازم - بوجه من الوجوه - [١٢٨٠] بمنزلة الجنس كما يضعون النعم حسناً للعبط ، والظن حسناً للتصديق . وإن هذين الموصوفين يلزمان - بوجه من الجهات - الأنواع الموصوفة . وليس واحد منهما ٣٠

(١) ف : الجنس . منه : في السريان يتقل السحر ، والناس . الجنس .

(٢) ف : بمعنى التواضع . (٣) ف : حط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .

جنساً . وذلك أن الذي يفتاظ قد يتم أولاً بحدوث الغم فيه ، وكان العبط
ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب العبط . وليس العبط إذاً على الإطلاق
ثمناً . وعلى ذلك المشال أيضاً ولا التصديق^(١) طناً : لأنه قد يمكن أن يكون
الظن الواحد بعينه أيضاً إن لا يصدق به . وما كان ذلك يمكن لو كان
التصديق نوعاً للظن . وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبقى على
حاله إذ تغير بالكنية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد
بعينه على حاله إذا كان مرة إنساناً ومرة لا . ^(٢) فإذ قال قائل إنه من الاضطراب
أن يصدق الطنان ، صار التصديق والظن يقالان بالشيئية ، فلا يكون على
هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

وينظر أيضاً إن كان من شأن كليهما أن يكون في شيء واحد بعينه . وذلك
أن الشيء الذي يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضاً مثال ذلك أن
الذي يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضاً ، والذي يوجد فيه السحر يوجد
فيه العلم أيضاً . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف^(٣) ، وإن العبط ضم ، لم يلزم
أن يكون النوع والجنس في شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء في الجرم
الفكري ، والخوف في « الجزء » الفضي ، والغم في الشهواني ، وذلك أن الذة
إنما هي في هذا الجزء ، والغيظ في لقصي . فليس الأشياء التي وصفناها
أجناساً لأنها ليست في الشيء الذي فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

(٢) ف : ر : إن .

(١) ص : ص : ١٠ .

(٤) ف : لأدى .

(٣) ف : أدنى .

في الشهواني فليست مشيئة^(١) ما . وذلك أن كل مشيئة إما هي في الجزء
الفكري . وهذا الموضوع نافع في العرض أيضا ، وذلك أن العرض والشيء
الذي [٢٨٠ ب] يوجد له العرض يوجدان في شيء واحد بعينه ، فإن لم يوجد
مع في شيء واحد بعينه فن البين أنه ليس بعرض له .

١٥

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة^(٢) ، لأنه
ليس يطق أن النوع يشارك الجنس من جهة^(٣) . وذلك أن الإنسان ليس هو
من جهة حيوانا ، ولا النحور من جهة علما . وكذلك يجري الأمر في الباقي .
فنظر إلى أن كان في بعض الأشياء يشارك النوع الجنس - مثال ذلك
أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى
ومحسوس من جهة^(٤) ، إذ كان مرئيا ومحسوسا من جهة الجسم لا من جهة
النفس . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . - وربما وضعوا الكل
في الجزء وهم لا يشعرون - مثل أن يقولوا إن الحى جسم يتعصص ، وذلك
أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسا للحى لأنه جزء .

٢٠

٢٥

وينظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها
في القوة أو في القوى - مثل أن يجعل المعالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى
على أن يسرق شيئا ما ليس له . وذلك أنه ليس أحد ممن وصفنا بوصف

٣٠

- | | | |
|--------------------------|------------------|-----------------|
| (١) ف : اختيار ، إرادة . | (٢) ف : عرض . | (٣) ف : شيء . |
| (٤) ص : حيوان . | (٥) ص : علم . | (٦) ف : يشارك . |
| (٧) ف : بالجسم . | (٨) ف : بالنفس . | (٩) ف : يأخذ . |

بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك
والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يعملوا الشر وليساً شريرين^(٢) ، لأن
جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضاً وكل قوة إما هي من
الأشياء المختارة^(٣) ، وقوى الأشياء الرديئة مختارة^(٤) ، ولذلك نقول إنها موجودة
للك والفاضل إذ كان كل واحد منها قادراً على أن يفعل الرديء ، فليست إذن
القوة جلساً لشيء مذموم أصلاً . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون
شيء من المذمومات مختاراً ، فتكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضاً إن كان وصح شيئاً [٢٨١] من الأشياء الجليظة بعينها
أو من المختارة في القوة أو في القوي^(٥) أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل
قوي^(٦) أو فاعل إما هو مختار من أجل صفة ، أو إن كان وصح شيئاً من
الأشياء التي هي حنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء
ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخداع والساعي^(٧) ، وذلك أنه
لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خداع أو ساعي ،
بل إنما يكون كذلك من اجتماع له الأمران . فليس يسعى إذن أن يجعل
ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسين الموصوفين .

(١) ف : الرديء .
(٢) ف : الأردباء .
(٣) ف : ماثورة .
(٤) ف : الماثورة .
(٥) ف : رديئ .
(٦) ف : الماثورة .
(٧) أي الساعي بالوشاية .

- وأيضاً ربما كان الأمر في العكس ، أعني أنهم يصعرون الجلس على
 أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يصعرون الحيرة بإفراط التعجب ،
 والتصديق قوة الظن^(١) . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جلساً ،
 لكهما فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفروط ، والتصديق ظن
 مستحكم . والتعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحكام فصلان .
 وأيضاً إن وصف واصل الإفراط والاستحكام بأنهما جنسان ، صار ما لا
 نفس له يصدق ويتغير . وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان^(٢)
 لذلك الشيء الذي هما له استحكام وإفراط . فإن كان التحير إفراط
 التعجب ، والتغير يوجد للتعجب ، فالتعجب إذاً يتغير . وكذلك التصديق
 يوجد للظن ، إذ كان استحكام للظن ، فالظن إذن يصدق . - وأيضاً يلزم من
 يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم ، والإفراط مفروط .
 وذلك أن التصديق مستحكم . فإن كان التصديق استحكاماً ، فالاستحكام
 إذن مستحكم . وكذلك أيضاً التغير مفروط ، فإن كان التحير إفراطاً والإفراط
 مفروط . وليس يُظنُّ بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ،
 ولا بالحركة أنها متحركة [٢٨١ ب] . - وربما أخطأوا أيضاً بوضعهم
 الأعمال في المتعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة
 أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو مَرَضاً للحياة .

(١) ف : استحكام - (٢) ف : موجود - (٣) تعجباً : تحير .
 (٤) تحبها : إن .

والأمر في أن ما قلناه حتى يتبين من أن يسلم أحد أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتاً . وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له ، بل يقول إن اتعالا أو عرصاصا حدث لها . فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الالهة من جنس الشيء الذي هو له اتعلا : بمقالة ما يقولون إن الريح هواء متحرك . وذلك أن الأول أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقى واحداً عينه . فليس الهواء ريحاً أصلاً ، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكن أيضاً ، إذ كان يبقى هواءً بحاله ، كما كان هو ريحاً . وكذلك يحوى الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان يصح أن يسلم في هذا انفصل أيضاً أن الريح هواء متحرك ، إلا لأنه ليس ينبغي أن يقل ذلك في جميع الأسماء التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يطق به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين ، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء حامد ، وفي الطين إنه تراب معجون بشيء رطب ، أو ليس الثلج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحداً مما ذكرنا جنساً ، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يصدق أبداً على الأنواع . وكذلك ليس الشراب ماءً عَفِناً ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماء متعفن في السود . وذلك أنه ليس بماء على الإطلاق .

(١) ف : ينى . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحر .

(٣) ص : تراب .

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشيء من الأشياء . فمن البين أنه ولا الذي ذكرناه . ٢٠

وينظر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلا بالنوع ، بمثلة [١٢٨٢] الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع ، وكل جنس إن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذا جنسا ، ولا لو واحد . ٢٥

وينظر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، وإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمثلة الموحود والواحد ، فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شيء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعا للوجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأن الموحود والواحد يحملان^(١) على جميع الأشياء حلا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . وإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه .

(١) محميا : يحمل .

وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال في الموصوع للنوع، بمنزلة
 الأبيض على الثلج^(١) : فمن البين أنه ليس يحنس، وذلك أن الجنس إنما يقال
 على النوع الموصوع فقط، لا في الموصوع.

وينظر أيضا إن كانت الجنس ليس بمواطي للنوع، إذا كان الجنس
 يحل على جميع الأنواع التواطؤ.

- وينظر أيضا إذا كان النوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتصادمة
 في الجنس الأخص، فإنه يلزم أن يكون الباقي والباقي، لأن الأضداد والأخص
 الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخص، والأخص في الأفضل. وقد
 يظن أن جنس الأفضل أفضل.

- وينظر إن كان شيء واحد هيته حاله عندهما حال متشابهة^(٢). [٢٨٢ ب]
 فوضعه في الجنس الأخص لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس :
 الشيء الذي له الحركة أو المتحرك^(٣)، وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقعة
 ومتحركة على مثال واحد، فإن كان الوقوف أفضل^(٤)، ففي هذا كان ينبغي أن
 تضع الجنس^(٥).

(١) تحيا : في . (٢) من : حالا . (٣) ف : هو .
 (٤) من : حد . (٥) ش . لم أجد في نقل إسحق إلى السريان :
 « الجنس » ، بل هكذا : في هذا كان ينبغي أن تضع ، أي في الجنس . — وجدت في نقل
 الثاني : « الجنس » .

وأيضاً من الأكثر والأقل : أما المظهر فيظهر إن كان الجنس يقبل
الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذي يقال عليه . وذلك أن الجنس
إن كان يقبل الأكثر^(١) ، فالنوع أيضاً ، والذي يقال عليه النوع يقبله — مثال
ذلك أن الفضيلة إن كانت قبل الأكثر ، فالعدالة والمعدل يبلان الأكثر ،
لأنه قد يقال : عدل أكثر من مدل . وإن كان الجنس الموصوف يقبل
الأكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذي يقال عليه ، لم يكن الموصوف
جنساً .

وأيضاً إن كان الذي طلق به أنه أكثر أو مما يماثل ليس بجنس ، فمن
البيان أنه ولا الموصوف أيضاً جنساً . وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال
التي تظهر فيها أشياء كثيرة تعمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا
يمكننا أن نقول أيها منها هو الجنس — مثال ذلك أن العيط يظن بالقم ،
والفقر أنهما يبلان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذي يتناظر بعم
ويظن أنه أخفق^(٢) .

وبهذا البحث بعينه يبحث عن النوع أيضاً من قياس إلى نوع آخر غيره .
وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذي يظن به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس
هو في الجنس ، فمن البيان أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلاً .

(١) ف : الزيادة . (٢) من : جنس . (٣) من : يمكن .
(٤) ف : احضر . (٥) ف : شي .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فاما المصحح فإن كان الجنس

- ١٢٨ الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس يصح بهذا الموضع . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما ^(١) قبل الأكثر ولا يكون أحدهما حسا [١٢٨٣] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر ، وليس واحد ^(٢) منها جنسا للآخر .

- ٩ وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض ناصئة ^(٣) . مثال ذلك أن نشظر إن كان هذا وذاك حسا على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان حسا ، فالآخر أيضا حسا وكذلك نشظر إن كان الأقل حسا فالأكثر حسا — مثال ذلك إن كانت القوة حسا لصبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة حسا ، فالقوة أيضا حسا . وهذه الأشياء بعضها ينبغي أن يقال في النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعا للقصور نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعا له فالآخر نوع له . وإن كان الذي يطر به أنه أقل ، نوعا له ، فالذي يطر به أنه أكثر ، نوع له أيضا .

- ١٥ وأيضا ينبغي أن نشطريا يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو حمل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحدا ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه ينبغي أن يكون جنسا . وإن كان النوع الموصوف واحدا ، فينبغي أن نشطر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يشترط بأنه جنس .

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقايضة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل ^١ يجب أن يحمل على الأنواع من طريق ما هو،
 واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا . ٢٠
 أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن
 الصفة بما هو ، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذي يقول إن
 الإنسان حي - أولى بأن يكون دالا على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه
 مشاء ، لأن الفصل يدل ^٢ أبدا على كيفية الجنس ، والجنس لا يدل على كيفية
 الفصل ، وذلك [٢٨٣ ب] أن من يقول مشاء فاعا يقول حيوان مكيف ،
 والذي يقول حيوان فليس يقول : مشاء مكيف .

فهذا الوجه يلغى أن يفرق بين الجنس والفصل . - ولما كان بطن
 الموسيقى بما هو موسيقوس عالم ، فالموسيقى علم ما . وإن كان
 الماشي - إن كان بالمشي يتحرك - بالمشي حركة ما . فيلبي أن ينظر
 في الجنس الذي فيه نريد أن يصح شيئا بالحال التي وصفنا ، مثال ذلك
 إن أراد أن يصح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذي يعلم شيئا قد
 يصدق به من حيث علمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يجري
 الأمر فيما أشبه ذلك .

ولمضامنا كان ما لم شيئا دائما ولم ينمكس عليه يعسر تصرفنا إياه
 من أن لا يكون جنسا إن كان هذا يلزم جميع هذا ، بمنزلة ما يلزم الطنوء . ٢٥

(١) ف : الحروف . (٢) م : ولأن .

(٣) ف : بما هو ماشي . (٤) ف : ذا .

والسكون الريح ، والمنقسم للعديد من غير أن يعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الخديرة سكون الريح - وحب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم يعكس الآخر ، وقدم لآخر على أنه ليس يفهم على الجميع ، والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكون ، وذلك أن المتكون غير موجود ، وليس يعكس . وديك أنه ليس كل غير موجود يتكون ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو ^(٢) حقا للكون . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع ، بل على أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .

[تمت المقالة الراسمة من كتاب "طوييفا"]

{ قولك بغير }

(١) ف : والفصل ... (٢) ف : ذلك .

[١٢٨٤] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المقالة الخامسة منه

< المواضع المشتركة للخاصة >

١

< في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟
والخاصة توصف إما بذاتها ودأئها ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :
مثال ذلك إن قولنا حيوان آيس ^(١) والطع خاصة للإنسان بذاتها ، فأما الخاصة
بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة ،
وذلك حادم . ^(٢) والخاصة دأئها بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت . ^(٣) والخاصة
في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وصفت فهي إما مستثنان ، وإما
أربع . وذلك أنه إن أُعطي الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا يعينه وحده
مستثنان — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى القرس أنه ذو رجلين .
فليحتج أن يحتج أن الإنسان ليس بذي رجلين ، وأن القرس ذو رجلين —
وبالوجهين تنفس الخاصة . فإن هو أعطى كل واحد منهما ، ومنع كل
واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

٣٠ إلى القرس أن الإنسان ذو رجلين ، والقرس ذو أربعة أرجل . وذلك أنه قد يتبادر له أن يحتاج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتبادر له أن يحتاج بأن القرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبين ذلك ، يظل المقصود له .^(١)

والخاصة^(٢) بدلتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء ، وتفترق المخصوص

٣٥ من كل شيء . بمنزلة قولنا : حي باطق مانت قابل لنعلم ، بلاسان . فاما التي بالقياس إلى آخر فليس بمفصل [٢٨٤ ب] المخصوص من كل شيء ، بل من شيء معلوم ، بمنزلة خاصة العضيلة بالقياس إلى العلم . فإن العضيلة توجد في كثير ، والعلم في الجزء المعكرو فقط من شأنه أن يكون ولدين لهم الجزء المعكرو . — والخاصة دائماً هي التي تصدق في كل زمان ولا تتخلو في وقت من الأوقات ، كقولنا . خاصة الحى أنه مركب من نقيس وبدن . فاما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تصدق في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة ، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس .

٥ وقد يمكن أن توصف الخاصة التي بالقياس إلى شيء بأن يقال إ. مفصل : إما في الجميع دائماً على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وعلى الأكثر — مثال ذلك . أما في الجميع ودائماً فممنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى القرس

(١) أ : إليه . (٢) ب : فانظمة .

(٣) ب : هي التي . (٤) ج : لا تتخل .

أنه دور رجلين . وذلك أن الإنسان وكل إنسان ودائما دور رجلين ، وليس شيء من الأقراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين .

١٠

والخاصة التي على أكثر الأمور والأكثر قتل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهواني والعصبي : أن ذلك يأمر ، وهذا ياتمر . وذلك أنه ليس أبداً بأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات ياتمر ، ولا الجزء العصبي والجزء الشهواني أبداً ياتمران ، لكنهما في بعض الأوقات يأمران ، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

١٥

والمسقطية من الخواص هي الخاصة التي بداتها ودائما والتي بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا أنها ، لأن المسائل تكون عنها ضرورة إما اثنين وإما أربعة . فالأقارب إذاً أيضا تكون بحسبها كثيرة . فاما الخاصة بداتها ودائما فله أن يحتاج بها [١٢٨٥] بحسب^(٢) أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أرملة كثيرة . فالخاصة بداتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة يسمى أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات ، لأنها إن لم تهرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

٢٠

٢٥

فاما التي هي خاصة دائما فتكون بالقياس إلى أرملة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا متكون ، لم تكن خاصة . فاما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ،

(١) ف : البدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .

٢ فليس الأقاويل إنداً بحسبها كثيرة . واسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فانحصار التي وضعنا أنها بالقبس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العرض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فاما الخواص دائما وبذاتها فينبغي أن سطر فيها من هذه الأشياء

٢

< مواضع >

- ١٢٩ ب . اما أولا فسطر إن كانت الخاصة وصفت جيدا أو لم توصف جيدا . والدليل على أنها وصفت جيدا أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت بشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يبطل إن وصفها بأشياء ليست أعرف ، واما المصحح من وصفها بأشياء أعرف . وإذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فلها أن ينظر إن كان الذي وصف به الخاصة أشد إحصا من الشيء الذي وصفت خاصته . فإما هذا الوجه لا تكون الخاصة موصوعة وضعا جيدا ، لأنها إنما تستعمل الخاصة لعلم ، كما تستعمل الحد . فينبغي أن يكون تلخيصنا إيها بأشياء هي أعرف . فإما هذا الوجه أخرى أن تفهمها فهما كايا — مثال ذلك أنه لما كان الذي يصح [٢٨٥ ب] أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغض من النار ،

(١) ب : به يوصف .

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنار . ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس .
 لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وصفاً جيداً ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .
 ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء هذا وجوداً أعرف .
 وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذي يوصف به ، لكن
 يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم
 ولا أنه لهذا وحده موجود . فأي شيء من هذين إن عَرَضَ ، كانت الخاصة
 غير بيّنة . — مثال ذلك أنه لما كان الذي يصح أن خاصة النار أنها الشيء
 الذي فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أعمق من النار ،
 وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن
 وضع هذه الخاصة للنار وصفاً جيداً ، أعنى الشيء الذي فيه أولاً من شأن
 النفس أن توجد . — وأما المصحح فيظهر إن كانت الخاصة تكون بما هو
 أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحد من الصنفين فإن بهذا
 يكون وضع الخاصة وصفاً جيداً . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع
 رضاء جيداً ، منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق^(٢)
 أن وصفاً وضع جيداً . — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الشيء
 أن له حصاً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،
 صار قولنا أن له حصاً خاصة للشيء موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبر .

- ٣٠ و بعد ذلك ينبغي للبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف
في الخاصة يقال على أسماء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معنى
كثيرة ، فإن الأمر إذا كان كذلك ، [١٢٨٩] لم تكن الخاصة وضعت وضعا
حيدا . مثال ذلك أنه لما كان قوسا ، "يحسن" قد يدل على معين على
٢٥ أن الموصوف بذلك حقا ، وعلى أنه لم يستعمل الحسن ، لم يكن قوسا
١٣٠ في الحق إن من شأنه أن يحسن خاصة موضوعة وصفا جيدا . ولذلك ليس
ينبغي أن يستعمل لا أسماء يقال على أسماء كثيرة ، ولا قولاً يدل على الخاصة ،
لأن ما يدل على أسماء كثيرة يحمل الموصوف أصبا ، بتجسيمه المحتج
ولا يعلم أى المعانى يريد من لى يقال فيها ذلك الاسم والقول ، والخاصة
إنما يؤتى بها ليعرف الشيء . ومع هذا أيضا فواجب ضرورة أن يكشف
أمر اللذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المتكررا إذا حصل حاصل القياس
شيئا يختلف به ، أى على ما يقال به بأسماء كثيرة . فأم المصحح
فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معانى كثيرة .
١ فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وصفا جيدا . مثال ذلك أنه لما كان
قولنا : "جسيم" ، لا يدل على معانى كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك
إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع لقول المركب من هذه الألفاظ ، كان لقول

(١) تحتها : الأمود .

(٢) هو : في السرياني : متى أتى الإنسان بخباس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أى على

ما يقال على أسماء .

في السار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصة موصوفة على هذا وضعاً جيداً .

وبعد هذا فلينظر الممثل إن كان شئاً الذي يوصف ، خاصته يقال
 على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى من الذي له صبح الخاصة ، فإن هذا الوجه
 لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي . والأسباب التي لها وجب ذلك ليس
 تخفى معرفتها من الأشياء التي تقسم دكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة
 أن تعرض تلك الأشياء بعضها — مثل ذلك [٢٨٦ ب] أنه لما كان قولنا
 هذا « يعلم » يدل على شيئين . على أن له علماً ، وعلى أنه يستعمل العلم^(١)
 صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موصوعة » على ما ينبغي إذا لم
 يكن المعنى مهما الذي يقال له الخاصة ملخصاً أيّما هو . — فاما المصحح^(٢)
 فيبطل ألا يكون^(٣) الشئ الذي يوصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، بل
 يكون واحداً بسيطاً : فإن هذا الوجه يوضع الخاصة عليه وضعاً جيداً —
 مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد ، صار قولنا
 فيه : إنه حي أنس بالطبع ، خاصة موصوعة عليه على ما يجب .

وبعد ذلك فينظر الممثل إن كان الواحد ميمه قد كرر في الخاصة ،
 فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يتسمرون ، كما يفعلونه في الحدود ،

(١) ش : في السرياني : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة . أحدهما أن يُقْتَنَى علمٌ
 على ما هو عليه ، والثاني : أن يستعمل عليه ، وثالث : أن يتكرر معلوماً صار .
 (٢) ف : في نظر . (٣) ف : مطلقاً .

فليس الخاصة إذن التي يرمى فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي ، إذ كان
ما تكرر قد يفلط السامع ، فواجب إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن
يطلق بمن يقوله مع ذلك ^(١) لله يهمر همراً . وتكرير المعنى الواحد في القول
يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يحصل
للإنسان خاصة النار أنها جهم الطنف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد
كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأفاضل مكان الأسماء ،
بمنزلة ما يحصل للإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع
إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة
كذا » ، وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء واحد .
فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدة من هاتين
الخاصتين موضوعة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [٢٨٧]
مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك
أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسماً واحداً مكرراً ،
صار ذلك خاصة للإنسان موضوعة على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل
إن كان قد وصف في الخاصة اسماً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من
أشياء ليس يتنفع به . والتيء الذي يقال في الخواص ليس يتنفع به . والتيء
الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالتىء الذي يقال في الحدود .

(١) مر الكلام في الكلام : أكثره .

١٥ فإن وُضِعَتُ الخاصَّةُ هكذا لم يكن وضعها على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع خاصَّةَ العلم أنه طين لا يزول التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل في الخاصَّة ما يوجد لكل شيء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصَّةِ العلم وضعاً كما يجب . - فاما المصحح فينظر ألا يستعمل أمراً عامياً أصلاً، لكن يستعمل ما كان مفصلاً من شيء، فإن الخاصَّة بهذا حيثئذ تكون موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أن الذي يصح أن خاصَّة الحى - أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً، لخاصَّة الحى موضوعة بهذا وضعاً جيداً، أعني أن له نفساً.

٢٠ وقد ذلك فإن الممثل يظهر أن كان قد وصف خواص كثيرة، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصَّة موضوعة على ما يجب . فكما أنه في الحدود لا ينبغي أن يزداد شيء سوى القول الذي يدل على الجوهر، كذلك أيضاً وفي الخواص ليس ينبغي أن يوصف شيء أصلاً سوى القول الذي يجعل ما قيل خاصَّة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس يصح به . مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصَّة النار هي أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ ب] أكثر من خاصَّة واحدة، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس وضع خاصَّة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفها، وضعاً جيداً . فاما المصحح فينظر ألا يصف خواص كثيرة (٢) لشيء واحد بعينه، بل واحدة، فإن بهذا الوجه تكون الخاصَّة موضوعة وضعاً

- جيدا — مثال ذلك أن الذي يقول إن خاصية الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصية واحدة، لخواص^{١١} كثيرة، لخاصية الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعاً جيداً .

٣

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك فإن لمبطل ينبغي له أن يقرر إن كان استعمال ذلك الشيء بعينه الذي له توصف الخاصية، أو شيئاً مما هو له . فإن الأمر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصية موضوعة وضعاً جيداً ، لأن الخاصية إنما تراد لمكان العلم ، وهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشيء الذي هو مما يوحد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصية الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان ، فإما استعمال شئ من الحى ، فليس هذه الخاصية موضوعة وضعاً على ما ينبغي .

- فأما المصحح فيقرر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصية موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصية الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً مما له أصلاً . لخاصية الحى بهذا موضوعة على ما يجب . ولهذا النحو أيضاً يسعى أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشيء أعرف ، أو لا تجعله كذلك .

- أما المبطل فينظر إن كان يستعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا
 في الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موصوعة على ما يجب . وذلك
 ١٥ أن المقابل معا في الطبع ، والمعاً في الصبح ولتأخر لا يجعلان الشيء أعرف -
 مثال ذلك أنه لما كان من قال إن حصة الخير هو المقابل لا محالة للشر فقد
 استعمل المقابل لتخير ، فلم يصع حصة خير على ما يجب . - فاما المصحح
 ٢٠ فينظر ألا يستعمل متقبلا أصلاً^(١) ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخر ،
 فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موصوعة على ما يجب - مثال ذلك أنه لما
 كان من وضع أن حصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل
 مقابلا أصلاً ولا ما هو معا في الطبع ولا متأخراً ، صارت حصة العلم بهذا الوجه
 ٢٥ موصوعة على ما يجب .

- وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان ما جعل ليس يلزم دائماً [١٢٨٨]
 خاصة ، لكن ما يوجد للشيء^(٢) في بعض الأرقام ليس خاصة . فإن الخاصة
 عند ذلك ليست موصوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي يدركه^(٣)
 ٣٠ موجوداً فيه يصدق عليه الاسم^(٤) من لا صطرار ولا^(٥) لا الذي يصدق عليه اسمه
 الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجوداً لا يقال عليه الاسم
 من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيها فليس إذا وصفت الخاصة يكون بينا

(١) ف : مقابلا ولا كلمة .

(٢) ف : يكون .

(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .

(٤) ح : اسمه .

(٥) ف : أيضا .

أنها موجودة إن كانت مما يتبنا فيه أن يحمل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن .
 ٣٥ بينة — مثال ذلك أنه لما كان وضع حاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات
 أو يقف إنما وضعه بحاصة ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست حاصة
 موضوعة على ما يجب . فأما المصمّع فيظهر إن كان وصف الخاصة التي هي
 دائما من الاضطرار؛ فإن هذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
 ١٣١ ب مثال ذلك أنه لما كان من وضع حاصة الفصيلة أنها تجعل صاحبها فاصلا
 (١)
 قد وصف ما هو لازم للفصيلة دائما ، نعم ما وصفت بهذا حاصة الفصيلة .
 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر
 من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا
 وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولا فلأن كل ما كان على
 خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد حرت عادة الجمع في أكثر الأمر أن
 يصعد الخاصة اللازمة دائما . وثانيا فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره
 أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث بحنا
 يستحق الثب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع حاصة إنسان ما أنه
 حائس مع إنسان ما فاعا وضع حاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة
 على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله . — فأما المصمّع فينظر
 إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة
 ٤٥

(١) ف : مجتهدا . (٢) ف : وصفت .

(٣) بحثها : فإن .

في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
مثال ذلك أنه لما كان من قال حاصة إنسان ما إنه يمتنى في موضع كذا،
فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل يطرأ إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس، فإنها ليست تكون موضوعة
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا
ولا يقين إن كان موجودا بعد، من قبي أنه إنما يعرف بالخاصة التي [٢٨٨ب]
تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائما — مثال ذلك
أنه لما كان من وضع حاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرك فوق
الأرض وهو أصوا الكواكب، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض
التي إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب، لأنه
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا
عنها في ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحس أو التي
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطرار، فإن الخاصة على هذا
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة
البسيط أنه المكون أولا قد استعمل شيئا محسوسا، أعني قوله : ^(١)مكون ؛
ووجوده ظاهر أبدا، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدُّ وُصفَ على أنه خاصة ، فإن
الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب ، وذلك أن الخاصة ليست
تدل على ماهية الشيء — مثل ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان
أ ١٣٢ أنه حيوان مَشَاءَ دو رجلين ، إنما جُعلَ ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ،
لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالكافؤ في الحلم خاصة من غير أن
يكون يدل على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب .
— مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطع
قد وصف ما يرجع بالكافؤ في الجمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية
الشيء ، فعمَّ ما وُصِفَتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع للخاصة وصَّعها في .
« ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس
الأول موصوفاً فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفرق سائر الأشياء الباقية . والخاصة
إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توصع وصفاً على ما يجب . مثال
ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل
١٥ الحيوان في « ماهو » ، لم يصع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وصع الشيء الذي وصف خاصته
في « ماهو » الشيء [١٢٨٩] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان وضع
خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المحصوص
فيما هو ، صار بهذا الوجه وَضَعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٢٠

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة نعم ما وصفت ، أو تنبئ مما وضعت
بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر . - فاما الأمر في أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ،
فمن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تُصَحُّ
الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعها جيدا هي والمواضع التي تُخَدِّت الخاصة
تصير واحدة بعينها : فتوصف في (١) تيك .

٢٥

ويبني أولا للبطل أن بطري كل واحد وصفت خاصته إن كان
لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة
كل واحد منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي
توصع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس بصديق
على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُعَيِّطُه القول ، فإن المهندس قد يُخَدِّع^(٢)
في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يعلطه القول . - فاما المصحح

٣٠

(١) ف : فذلك ستوصف - أي فتوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يخط .

فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ قَدْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا . فَإِنْ مَا يَوْضَعُ عَلَى أَنَّهُ

حَاصَّةٌ هِيَ خَاصَّةٌ — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ لِمَا كَانَ قَوْلُنَا : « حَيٌّ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » ٣٥

يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ وَبِمَا هُوَ إِنْسَانٌ ، صَارَ قَوْلُنَا : « حَيٌّ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » ١٢٢ ب
خَاصَّةً لِلْإِنْسَانِ .

وَهَذَا الْمَوْضِعُ : أَمَّا لِلْبَطْلِ فَلْيَنْظُرْ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ
يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ
الْاسْمُ أَيْضًا .

فَأَمَّا الْمَصْحُوحُ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ أَيْضًا ،
وَأِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ أَيْضًا .

وَيَعْدُ ذَلِكَ فَإِذَا الْمُبْطَلُ يَنْظُرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ الْاسْمُ يُقَالُ عَلَيْهِ
الْقَوْلُ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يُقَالُ عَلَيْهِ الْاسْمُ أَيْضًا .
لِأَنَّهُ مَا وَضَّحَ أَنَّهُ خَاصَّةٌ بِهَذَا الْوَجْهِ لَا يَكُونُ حَاصَّةً — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ ١٠
لِمَا كَانَ قَوْلُنَا : « حَيَوَانٌ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » يَصْدُقُ عَلَى الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ
عَلَى الْإِنْسَانِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُنَا : « حَيٌّ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » خَاصَّةً لِلْإِنْسَانِ .

فَأَمَّا الْمَصْحُوحُ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا
الْقَوْلُ ، وَإِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا الْاسْمُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ

(١) ف : قَدْ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ قَدْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا (ش : تشير إلى قوله « به » الامة) : هي

١٥ يصير خاصة ما وضع أنه ليس بحصة - مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نصا يصدق عليه أنه حى [٢٨٩ ب] ، وما يقال عليه إنه حى يصدق عليه أن له نصا ، صار قولنا : « له نص » ، خاصة للحى .

٢٠ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذى يقال فى الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة - مثال ذلك أنه لما كان من جعل النار خاصة ألطف أحرأء ، قد جعل الموضوع خاصة للحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف لأجسام أحرأء ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما فى الموضوع ، لأن شيئا واحدا يعبه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالتنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالتنوع بوحدة لشيء واحد يعبه مقولة عليه وحده . يصير الموضوع خاصة لما كلها إن وضع الحاجة أحد على هذا الوجه .

٢٥ وأما المصحح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما فى الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بحصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

٣٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، فإن الموضوع على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذى يوجد

١٣٣ على جهة المشاركة ينتفع به في الآية . وما جرى هذا المجرى فهو فصل
ما محمول على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : حاصة الإنسان
أه متشاء ذورجلين ، جعل الحاصة على جهة المشاركة ، لم تكن حاصة الإنسان
أه متشاء ذورجلين .

٥ فاما المصحح فينظر ألا يكون حمل الحاصة على جهة المشاركة ،
والأ يكون يدل على الآية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك
أن ما وضع ألا يكون حاصة بصير حاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع
خاصة الحى أن من شأنه أن يحس ، لم يصع الحاصة على جهة المشاركة ،
ولا دالة على الآية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صدر قولنا من
شأنه أن يحس خاصة للحى .

١٥ واما ذلك فإن الممثل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الحاصة مع ،
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة بلاسم ، فإن الموضوع يكون حاصة
لا يكون حاصة ، لأنها معها . إما أولاً في وقت من [٢٩٠] الأوقات ،
وإما ليس دائماً — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشى في السوق
يوجد لإنسان ما متقدماً ومتأخراً عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى في السوق
حاصة للإنسان : إما أولاً في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائماً .

فاما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معاً من ، لا صطور دائماً
من غير أن يكون معاً أو فصلاً ، لأنه بصير ما وضع ألا يكون حاصة حاصة —

٢٠ مثال ذلك أنه لما كان قولنا . "حى قابل للعلم" ، وقولنا . "الإنسان" يوجدان معا من الإصطرار دائماً من غير أن يكونا حدًا أو فصلاً صار قولنا : "حى ، قابل للعلم" خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل يطرأ ألا يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هي واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا . "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" ليس خاصة للشيء المطلوب ، لم يكن قولنا "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" خاصة للأشياء ، وكذلك أن المطلوب^(٢) والمأثور^(١) شيء واحد .

فأما المصحح فيطرأ إن كل شيء واحد بعينه شيء واحد بعينه بما هو واحد بعينه ، خاصة . فإن هذا الوجه بصير ما وضع على أنه ليس بخاصة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء بما هو مرء أن تقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضع نافع أيضاً في العرض ، لأن أشياء بعينها بما هي واحدة بعينها "رجد لأشياء هي واحدة بعينها" .

٢٥ وبعد ذلك فإن المبطل يطرأ ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبداً واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : لا يؤثر . (٢) فأكل بعض حرمها .

(٣) ف : الشر . (٤) ف : شر

- خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والعنصر شيئاً
 واحداً بالنوع ولم تكن خاصة العنصر دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن
 خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من
 تلقاء أنفس شيء واحد بالنوع ، وذلك أن كل واحد منهما عَرَّص لشيء .
 وأما المصحيح فيظهر إن كانت خاصية الوحدة بعينها في النوع لأشياء
 واحدة بعينها في النوع ، فإن هذا النوع يكون خاصة ما وُصِفَ [٢٩٠ ب]
 ألا يكون خاصة . مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاء دور حائس ،
 صارت خاصة الطائر أنه طائر دور رجلين ، لأن كل واحد منهما بعينه في النوع ،
 أو يكون بعضها منزلة أنواع تحت جنس واحد هو حي ، وبعضها منزلة فصول
 جنس الحي . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشئيين الموصوفين يوحد
 في نوع واحد فقط ، والآخر في أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .
 ولما كان الواحد بعينه والغير بقدار عن أسماء كثيرة ، صار المعدل يجعل
 الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن لدى يوحد شيء فقد يوحد لدى
 يعرض له ، وللعرض إذا أحد معه لدى له عَرَّص . مثال ذلك أن الخاصة
 التي توحد للإنسان قد توحد للإنسان الأبيض مع هو إنسان أبيض ، والذي
 يوحد للإنسان الأبيض قد يوحد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح
 أمثال هذه من الخواص بأن يجعل لموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ف : منها . (٢) ش : في السريان : أما ذلك هل أنها بوطان تحت

جنس واحد ؛ وأما هل أن صل أيتها مصلان جنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر - مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غير ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد ينبغي أن يزيل مزيف^{٢٥} أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذي يوجد للملكة قد يوجد لها يقال بالملكة أيضا ، والذي يوجد لها يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا - مثال ذلك أنه لما كانت العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم^(١) أن التصديق به لا يتغير^(٢) ، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول .

٢٥

٣٠

فأما المصحح فينتهي له أن يقول إنه ليس المرض والشيء الذي يعرض له واحدا بعبه إذا أخذ مع الذي يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض - شيئا واحدا معيه .

٣٥

وينبغي أيضا أن ننظر في التصديق ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الإنسان لدى لا يزول عنه التصديق من القول ، ولا " لم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، يمكن الذي لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة لا محالة ، ثم يجب أن تكون سبب من هو لا محالة^(٣) معايد .

١١٣٤

(١) ف : العالم . (٢) ف : يزول .

(٣) ش : في الرياء . وذلك أن الله في جميع الوجوه يعني أن توضح له جميع تلك الوجوه .

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موحد دائماً، وذلك أنه نظر أن الذي وضع أن يكون خاصة يفسح — مثال ذلك أنه لم كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجليين يريد أن يجعل الموحود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموحود دئماً ، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان^(١)

- فأما المصحح فيطرأ أن كان يريد أن يجعل الموحود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً ، فرب هذا الوجه ليس تفسح الخاصة مثال ذلك أنه لما كان من حسن خاصة لإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموحود بالطبع خاصة ، لم يطل بهذا توجه أن خاصة الإنسان : "حى قابل للعلم" .

- وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول ، فقد يمكن^(٢) أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو غيره فقد يصدق على الأول أيضاً ، وإن أتت جعلتها 'لأول' كانت تحمل على ما هو غيره - مثال

(١) هـ : سرياني : تصرف أمثال هذه خاصة .

(٢) فأكلت حرمها .

ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح الثوب، فقد يصدق القول على الجسم أيضاً، وإن جعله للجسم، قيل على اسطح أيضاً . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضاً .

٢٥

وقد يترشّص ويخص الخواص على أكثر الأمر خطأ ما من قبيل أنه لا يغير كيف توضع الخاصة ولما إذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يعملوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرحلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع للإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قول الطفل الأجسام أجراماً — للنار، أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : "يحيا" للحي، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة الفهم الجليد للجزء العكوى من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما يصدق به من القول . وذلك أنه ليس بصير لا يرول ما يصدق به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتضى شيئاً، أو ما يوجد على أنه يقتضى بمنزلة ما يوجد للعلم ألا يرول تصديقه من القول أو يوجد بأن يقال بمنزلة الإحساس للحي (وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال) بمنزلة قولنا : "يحيا" لحيوان ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا، صار متى لم يُصَف إلى ذلك بالطبع خطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان

٣٠

٢٥

١٣٤ ب

٥

- أن له رجلين . وإذا لم يخص أنه ؛ إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موحودا
لذلك انتهى في الزمان الحاصر بمرة الأريج الأصابع للإنسان . وأما إذا
لم يبين أنه إنما بضعه على أنه أول أو عى أنه غيره لأنه ليس ما يصدق عليه
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، ممثلة ما يحصل اللون خاصة للسطح
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إما جعل الخاصة بما يقتضى أو بما يقتضى
لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إما وضعت بما يقتضى ، فهي
توجد للذى يقتضى . فإن وضعت بما يقتضى فهي توحد للفتى بمرة ما يوضح
خاصة العلم أو العالم أن تصدقه لا يرول ^(١) من < القول . وإذا
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن يقال أو يقال لأن الخاصة توحد لأشياء أخرى ،
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تتألف كانت توحد لمساياها ^(٢) . وإن وصفها بأن
تتألف ، كانت توحد لمساياها ^(٣) ممثلة بما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ما ، أنه
يحيا . وإذا لم يميز ما النوع ^(٤) لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى
يصح . خاصته لأنه ما كان بإفراط فهو يوجد لواحد فقط ممثلة ما يقال في النار
لما أحف الأشياء . وربما أخطأ بدى يصعب إلى النوع ، وذلك أن يحتاج
أن يكون نوعا واحدا من الأشياء ، إذ أضاف إلى النوع . وفي بعض الأشياء
لا يعرض هذا كما يعرض في النار ، لأن نوع النار ليس هو واحدا ، وذلك
أن الحرة والضوء واللهيب ^(٥) مختلفة في النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) حرم مقدار كلمة واحدة . (٢) ف : بيل . (٣) ف : ما ن ت د .
(٤) ف : ينله . (٥) ف : يتاله . (٦) ف : بالصورة .
(٧) تأكلت حررها .

لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفاً، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوحد أكثر، وبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا:

الطيف الأجسام . وذلك أن الضوء أعطف من الحجرة ومن اللهب . وهذا

[هـ] ليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه ٢٥

القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم ١٣٥

أكثر . ومع هذا أيضاً فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو

أكثر، شيئاً واحداً بحسب [٢٩٢] في هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا

في النار : الطيف الأجسام . - وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار

مطلقاً وللضوء، وذلك أن الضوء الطيف - قولنا وصف آخر الخاصة بهذا

الوجه، وينبغي أن يمنع عليه، فأما أنت فلا ينبغي أن تسلم هذا السام . ولكن

إذا وصفت الخاصة، فيسمى على المكان أن يميز الحال التي وصفت عليها الخاصة .

وبعد ذلك فإن المسأل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه، وذلك

أن هذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو ١٠

لنفسه يدل على آيته، والدال على الآية ليس هو بخاصة لأحد - مثال

ذلك أنه لما كان من قال إن الجميل هو للاتق قد حمل الشيء خاصة لنفسه -

إذ كان الجميل والاتق شيئاً واحداً - لم يكن للاتق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع ١٥

عليه بالكافؤ في الجملة، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أن خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وحده راحاً بالكافؤ في الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

٢

وبعد ذلك فينبى أن نطرق المشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة . وفي بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للسان أن يجعل الخاصة في الأشياء المشابهة الأجزاء مرة إذا نظر إلى الجملة ، ومرة إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحد منهما موصوفاً على الصواب — مثال ذلك : أما في الجملة من قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما بمشابهة الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح . فاما في الجزء فتأله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما بمشابهة الأجزاء ووصف خاصة تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة (وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً^(٢)) فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

٣٥

ب ١٣٥

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [٢٩٢ ب] على كل واحد من المتشابهة الأجزاء وهي خاصة لها ، من قبل أنها في الجملة ، فإن بهذا الوحد

(١) ش ، نسخة أخرى : أى جزء من الأجزاء كان .

يقيد خاصة ما وضع إلا يكون خاصة - مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تتحرك إلى أسفل بالطبع ، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض ، فخاصة الأرض الميل إلى السفلى بالطبع .

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن سطر من الأشياء المتعاقبة : أمّا أولاً من المتصادات -
أما المبطل فينظر إلا يكون الصفة خاصة للصفة ، وذلك أن الصفة لا يكون
خاصة للصفة - مثال ذلك أنه لما كان الحور صفة العدل ، والأخس
صفة الأفضل ، ولم تكن خاصة للعدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الحور
أنه الأخس . فاما المصحح فينظر إن كان الصفة خاصة للصفة ، وذلك أن
الصفة يكون خاصة للصفة - مثال ذلك أنه لما كان الخير صفة الشر ،
والمهروب منه صفة المؤثر ، وكانت خاصة للخير أنه مؤثر ، فخاصة الشر أنه
مهروب منه .

وأما ثانياً فما هو من المضاف . أم المبطل فينظر إن كان المضاف ليس
هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة للمضاف . مثال ذلك أنه
لما كانت الصعف يقال بالقياس إلى الصعف ، والفصل بالقياس إلى
المفصول ، ولم يكن العاضل خاصة للصعف ، ليس المفصول خاصة للصعف -
فاما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف
يصير خاصة للمضاف - مثال ذلك أنه لما كان الصعف يقال بالقياس إلى

٢٥ النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد ، وكانت خاصة الضعف أنه منزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه منزلة قياس الواحد إلى الاثنين .

وأما ثالثا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة بالملكة ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصة بالملكة . مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحس خاصة الضعف لأنه أمر عام للمواس الآخر ، لم يكن الحس خاصة للسمع . فاما المصحح فيسطر إن كان ما يقال بالملكة خاصة بالملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ، وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [١٢٩٣] فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة بالملكة . مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة ما لنا بصر ، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر ، إذ كان من شأننا أن يكون لنا .

• وبعد ذلك فيسطر في الموجبات والسالات أما أولا فيسطر من المحمولات أسماءها . وهذا الموضع دفع للمطل فقط — مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو التي يقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبة ولا التي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو التي يقال بالسلب خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا التي يقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الجني أنه مخصص لم تكن خاصة الحلي أنه مختص .

وثانياً ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .

- ١٥ أما المبطل فينظر : إن كانت الموجهة ليست خاصة للوجبة ، وإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ، وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضاً خاصة للوجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لاشى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن طهر أن قولنا . « لاشى » ليس بخاصة لقولنا : « لاإنسان » ، لم يكن « الحى » أيضاً خاصة « للإنسان » . فاما المصحح فينظر إن كانت الموجهة خاصة للوجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضاً خاصة للموجهة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحى^٢ ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن طهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يطهر أن خاصة ما ليس بحى^٣ ألا يحيا .

وثالثاً أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة

- الموصوفة خاصة للوجبة ، فإنه لا تكون هى حينها خاصة للسالبة أصلاً . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للوجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فاما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجهة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كادب . وذلك أن الموجهة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجهة ، لأن الموجهة لا توجد للسالبة أصلاً . وأما السالبة فقد توجد للوجبة ، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة .

وبعد ذلك نظروا في القسمة : أما المبطل [٢٩٣ ب] فينظر إن كان
 ليس شيء من الفسيمة ليس من فسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة
 للشيء الذي وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحي المحسوس
 ليس بخاصة لشيء من الحيوانات النقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة
 لذلك ، — وأما المصحح فينظر إن كان أي شيء ما ما حوِّد من الفسيمة الباقية
 خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذي له
 وصح أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذي من
 شأنه أن يكون مداته فصيلة للجزء المعكّر ، فكل واحدة من المصائل الأخرى
 إذا أخذت على هذه الجهة^(١) ، صارت خاصة للعبة أنها ما من شأنه أن يكون
 مداته فصيلة للجزء الشهواني .

٧

< مواضع أخرى >

- ١٥ وبعد ذلك نظروا في التصارييف^(٢) . أما المبطل فينظر إن كان التصريف
 ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون لتصريف خاصة — مثال
 ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق
 الخيل ، وليس خاصة العدالة الخيل . فاما المصحح فينظر إن كان التصريف
 خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحته : مر .

٢٠ أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رَجِينٍ ، كانت خاصة للإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رَجِينٍ .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل وفي المتقابلات أيضا كما وصفنا في المواضع التي تقدمت . أما المبطل فينظر إن كانت تصرييف المقابل ليس بخاصة لتصرييف المقابل ، فليس يكون تصرييف المقابل خاصة لتصرييف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقدر على طريق الخير، لم يكن قولنا على طريق الخور خاصة لقولنا على طريق الشر — فاما المصحح فينظر إن كان تصرييف المقابل خاصة لتصرييف المقابل ، فإن تصرييف المقابل يكون خاصة لتصرييف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة للخير، صار الأخس خاصة للشر .

٢٥

٣٠

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فاما المبطل فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس بخاصة لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [١٢٩٤] البناء عند إحداث البيت وحال الطيب عند إحداث الصبغة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطيب إحداث الصبغة ، لم تكن خاصة البناء إحداث البيت . — فاما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطيب عند أن يكون محدثا للصبغة شبيهة

٢٥

١١٣٧

٥. بحال الرائض عند أن يكون محدثا لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثا للصحة .

- وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحال واحدة . أما المبطل فنظر إن كان ما هو بحال واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة . فإن ما هو بحال واحدة لا يكون خاصة لما هو بحال واحدة . وإن كان ما هو بحال واحدة خاصة لما هو بحال واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن يكون له خاصة . — مثال ذلك أنه لما كانت حال لفهم عدد الخيل والقيبع حالا واحدة من قبل أنه علم بكل واحد منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن يكون علما بالقيبع ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علما بالخيل . وإن كانت خاصة الفهم أن يكون علما بالخيل ، فليس خاصة أن يكون علما بالقيبع . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء ، لأن الواحد إذا كانت حاله عند كثيرين حالا واحدة فليس ينقاس .

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود : فإن ما يقال بالعدم ليس بخاصة لما يقال بالعدم ، ولا ما يقال بالاعتكاف بكونه خاصة لما يقال بالاعتكاف — مثال ذلك أنه لما كان

(١٤) ص : كان يظن أنه يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحد بعينه

(١٥) ص : حال .

- ٢٥ ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حي ، لم يكن خاصة تكون الإنسان أيضا أن يتكون حي ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حي . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نتبر بالتكون على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكون كما وصفنا الآن في الوجود بالقياس إلى التكون والفساد .
- ٢٠ وأما المصحح فينظر إن كان الموضوع في الوجود خاصة للموضوع في الوجود ، فإن الصفة^(١) بالتكون تكون خاصة للموصوف بالتكون ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ^(٢) ، صار تكون الإنسان أن يتكون^(٣) امرؤ [٥٩٤ ب] ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نتبر بالتكون والفساد على الولاء^(٤) ، وبها على أمهاتها ، كما قيل قبحا يلزم المبطل .

وبعد هذا فينظر في صورة الموضوع : أما الباقي فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التي يقال إنها خاصة للشيء الذي وضعت خاصته ، وليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال لها توجد لها من جهة الشيء الذي

(١) ف : المثلث . (٢) ف : الموصوف . (٣) ص : حارت .
(٤) ف : الرجوه . ص : الول (يقصد التوال) . (٥) ف : الميطل .
(٦) تحتها : وصفت .

- ١٠ قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذي قصد إلى أن تكون له خاصة
تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوحد للمعنى هذه أمر مركب من
نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو معنى ، صارت
خاصة للمعنى أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

- وينظر بعد ذلك في الأكثر والأقل . أما أولا : فاللأن ينظر إن كان
ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة
لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ،
ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على
الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا :
« أكثر تلوتا » خاصة لـ « أكبر جسمية » لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلوتا »
خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « اللحم » أصلا .
فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن
ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما
يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال
على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا :
« أكثر حسا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسا »

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

ويبني أن ننظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما الثاني فيسطر إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا . مثال ذلك أنهم لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر إجهادا خاصة لأكثر إنسانية . — فاما المشتبه فيسطر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، وما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا . مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، خاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأنواع .

وثانيا : فننظر الثاني : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،

ولم يكن الإحساس خاصة للحي، فليس تتعلم خاصة للإنسان. فأما المثبت فيطر إن كان ما يقال للأقل خاصة لما يقدر للأقل، وإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا «آنس بالطبع» خاصة للإنسان أقل من أن قولنا: «يجب» خاصة للحي، وكان قولنا في الإنسان إنه «آنس بالطبع» خاصة له، وقولنا في الحي إنه «يجب» خاصة له.

وثالثا: فيطر الباقى إن كان شئ الذى الخاصة أخرى بأن تكون له ايس الخاصة له، فالذى الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له. وإن كانت خاصة لذلك فليست خاصة لهذا. مثال ذلك أنه لما كان الثلثون خاصة للسطح أخرى منه بأن يكون للجسم، وليس الثلثون خاصة للسطح، فليس هو خاصة للجسم، وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت من يتفح بهذا الموضع و شئ. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شئ واحد خاصة لأشياء كثيرة [٢٩٥ ب].

وراماً: فإن الباقى ينظر إن كان ما هو «حرى» بأن يكون لشئ خاصة ليس بخاصة له، فما ليس هو حرىً بأن يكون لشئ خاصة ليس هو خاصة له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس أخرى بأن يكون خاصة للحي من المتجرى، ولم يكن المحسوس خاصة للحي، ولم يكن المتجرى خاصة له، — فأما المثبت فيطر إن كان ما ليس هو حرىً بأن يكون لشئ خاصة هو خاصة له، فما

(١) تحتها: حساس . (٢) تحتها: العلم .

(٣) حس : كانت . (٤) ف : أن يحس .

هو جرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة . مثال ذلك أنه لما كان قولنا :
« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا « يحيا » ، وكان
قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموحودة على مثال واحد . أما أولاً .
فإن الناظر ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك
الذي هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال
واحد خاصة لهذا الذي هو له خاصة على مثال واحد - مثال ذلك أنه
لما كان خاصة الجزء الشهواني أن يشتهي على مثال ما لخاصة الجزء المعكر
أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهواني أن يشتهي ، لم تكن خاصة المعكر أن
يفكر . فاما المثبت فيطر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشيء .
الذي هو له خاصة ، فإن الذي هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة
على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكري أنه أول من
يأتي على مثال ما خاصة الجزء الشهواني أنه أول عفيف ، وكانت خاصة
المعكر أنه أول من يأتي ، نخاصة الشهواني أنه أول عفيف .

وثانياً : ينظر الناظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة
له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذي هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو
خاصة على مثال واحد - مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يصبر

وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع . —
 فاما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له
 [١٢٩٦] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه
 لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهوانياً على القصد
 الأول ، ومنها جزءاً فكرياً على قصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها
 جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، وخاصة النفس أن لها جزءاً فكرياً على
 القصد الأول .

وثالثنا : أن المبطل ينظر إن كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال
 واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك
 خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت على مثال واحد
 الإحراق خاصة للهييب والحمرة، ولم يكن الإحراق خاصة للهييب، لم يكن
 الإحراق أيضاً خاصة للحمرة . وإن كان الإحراق خاصة للهييب، فليس خاصة
 للحمرة الإحراق . فاما المثبت فيبصر يتبع هذا الموضع في شيء .

والعرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي محال متشابهة وبين المعنى
 الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايضة
 من غير أن ينظر و أنه موجود شيئاً من الأشياء ، وهذا من أنه موجود
 شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايضة .

(١) ف : منها .

(٢) ش : التي هي محال متشابهة وبين المعنى الذي يكون .

< مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستثنى ، فقد وصف الخاصة بالقوة ، لأن هذه الخاصة - أعني أنه يستثنى أو أنه مستثنى هذه حالها ووضعها^(١) أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى ، وهو الذى من شأنه أن يتنفس^(٢) ، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن الحى موجودا ، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجودا بالحال التى هو بها مستثنى في الوقت الذى لا يكون الحى فيه بحال يتنفس فيها ، فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستثقا . - فاما المثبت فيطر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة يصعها^(٣) بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود ، إذا كان يمكن في القوة أن يوجد الاموجود - فقد يكون خاصة ما يوضع ألا يكون خاصة - مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يعمل أو يتعمل ، فقد وصف الخاصة بالقوة وصعها بالقياس

٣٠

٣١

١١٣٩

•

(١) ف : وصفها .

(٢) ف : يستثنى .

(٣) ف : يصعها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [٢٩٦ ب] أن يتفعل شيئاً ويفعل ، خاصة الموجود أنه يمكن فيه أن يتفعل شيئاً أو يفعل .

وبعد هذا فلنأتى أن ينظر إن كان وضع الخاصية بالأغلب ، فليس

- ١٠ بخاصية ما وضع ليكون خاصة ، لأنه قد يرضى للذين يصمون الخاصية بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقى القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء - مثال ذلك أنه إن وصف واصف خاصة النار بأنها أحف الأجسام ، وذلك أن النار لو قدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أحفها ، فليس خاصة النار إذاً أنها أحف الأجسام . - فاما المثبت فينظر إن كان لم يصع الخاصية بالأغلب ، فتم ما وصفت الخاصية في هذا المعنى - مثال ذلك أنه لما كان من وصع خاصة الإنسان أنه حيوان آيس^٦ بالطلع ، لم يصع الخاصية بالأغلب ، فتم ما وضع الخاصية في هذا المعنى .

[[تمت المقالة الخامسة من كتاب طوييقا]]

[[وقبول به]]

(١) ف : لبطل .

المقالة السادسة منه

< المواضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشا كل الحد >

[٢٩٦ ب]

قال :

أما صناعة الحدود فأحرازها حمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على كل إنسان ، وإما أن يكون للشيء طس موحود فلم يضعه في الجنس ، أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يتخذ أن يجعل الشيء في جنسه ويصيف إليه المصنوع ، وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء (فإنه ينبغي أن يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً) وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصَبَّ في التحديد .

فأما إن كان [٢٩٧ ا] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن ننظر فيه من المواضع التي قبلت في عرض . وذلك أن النظر بأسره هناك

- ١٣٩ ب **هو أن يجهل الشيء حق أو غير حق ؟** لأننا إذا قلنا إن العرض يوجد فإنما
 نقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق . فأما
 إن كان لم يضعه في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموقر غير خاص
 به ، فإنما ينبغي أن تبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاصة .
 فأما إن كان لم يحدد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، وإن عمل أي شيء
 كان أسهل من الإصابة في عمله . فمن التين أن الخطأ في هذا المعنى أكثر
 لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذلك .

- وأجزاء ما يجري على غير صواب جزآن . الواحد استعمال العارة الفاصلة ؛
 وذلك أنه ينبغي للذي يحد شيئاً أن يستعمل - ما أمكن - العارة التي في عامة
 البيان ، لأن الحد إنما يوقر ليعرف به الشيء . والثاني أن يكون قد تحاور
 بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يضاف على الحد فإنما هو فصل . وأيضاً
 فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

٢

< غموض الحد >

- فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من
 المتفقة أسماءها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر ، وأن الصحة
 اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماءها .
 فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التي يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة قد ذكره قبل أن يفصل
 ٢٥ جهاته، لأنه لا يبين حد أيها منها وق. وقد يمكن أن يعدل على أن القول
 لن يطابق جميع الأشياء التي وق حدها. ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة
 إذا لم يشعرا اتفاق الاسم. وقد يمكن أيضاً إذا ألخص ما يقال في الحد على
 ٣٠ كم جهة يقال أن يعمل قياساً: وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه
 الجهات قولاً كافياً، فمن اللبس أنه لم يحد على ما ينبغي.

وموضع آخر وهو إن كان [٢٩٧ ب] قال الشيء على جهة الاستعارة
 — مثال ذلك إن كان تسمى العلم الذي لا يكفل، أو تسمى الهيول خاصة
 أو تسمى اللعة اتفاقاً: وذلك أب كل. يقال على جهة الاستعارة فإنه خامص صير
 ٣٥ ين. وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على
 الحقيقة، فإن الحد الموصوف لا يطبقه كالحال واللعة؛ وذلك أن كل اتفاق
 إنما يكون في النعم. وإيضاً إن كان الاتفاق حلياً للغة لكان شيء واحد
 ١٤٠ بعينه يكون في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى
 الفضيلة، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق.

وأيضاً إن كان يستعمل أسماء غير موصوعة كما فعل أفلاطن عند تسميته
 «العين»: «المظلة بالحاسب»، ويسمى «الربلاء»: «متمضة السمعة»،
 وتسميته «المخ»: «المتولد في المصام». وذلك أن كل ما لم تجر فيه المادة
 فهو غير بين.

- و بعض الأسماء لا تقال باتفاق لاسم ولا بالصيغة ^(١) — مثال ذلك القول
- بأن الناموس ^(٢) يقدر ومثال الأشياء العادلة ^(٣) «صنع» وما جرى هذا المجرى ^(٤) ثم من
- الاستعارة، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوماً بصريح من الضروب لمكان
- التشابه، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة إما يستعملها لمكان تشابه ما،
- فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل شئ معلوماً ^(٥) . وذلك أنه ليس بواحد
- التشابه الذي به الناموس قدر ومثال ^(٦)، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك
- متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال، أن يكون قد كذب . وذلك أن
- المثال هو الذي كونه بتشابه، وهذا شئ ليس هو موجوداً للناموس . ومتى
- قال إنه كذلك ليس على الحقيقة، فمن البين أنه قال ذلك قولاً عامصاً وأردأ
- من أى شئ كان مما يهال على جهة الاستعارة .
- وأيضاً إن لم يكن حد الصمد بيتاً أصلاً من الذي قد وصف . وذلك
- أن التي توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أصدادها،
- أو إن كان الموصوف في نفسه لا يبين من أمره تحديد لأي شئ هو، لكن
- بمترلة أحوال الصور العتيقة إن لم يرسم أحد عليها دلالتها لم يعلم ما كل
- واحد منها .

(١) ف : بالاستعارة . (٢) ف : للثريفة .
 (٣) ص : أمر . (٤) ف : معروف .
 (٥) ف : معروف . (٦) م : افتداء ، بحكاية .

< إسهاب الحد >

فمن أمثال هذه الأشياء يلغى أن نبحث إن كان قال قولاً عاماً .

وإن كان ذكرى التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان

استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت

نوع خاص ، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [٢٩٨]

ذلك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر ،

والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود

لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فاما الموجود لجميع التي هي

تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد حصة . فزيادة

ما يجري هذا المجرى إذن ماطلة . أو إن كان الذي يراد خاصاً ، وإذا رفع

كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر - مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان :

« قابل للعلم » كان ذلك باطلاً ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً

له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي

يدل على المحدود ما هو ، فهو باطل^(٢) . وكذلك يجري أمر تحديد النفس إذا

كان عندا يحرك ذاته ، وذلك أن الذي يحرك ذاته هو نفس كما حده أفلاطون .

إلا أنا أقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(٢) ف : ص .

(١) ف : فضلا .

(٣) ف : ين .

- العدد، وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي
أن نستعمل في جميع ما يجرى هذا المحرر بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن
حدّ البهيم أنه أول رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا :
« أول » ، واحد وليس بكثير . فزيادتنا إحد « منهضمة » باطل^(١) ، لأن
هذا إذا رفع كان القول النافي خاصة ، إلا أنه تقول : لا . وذلك أنه يمكن
أن يكون هذا وشيء آخر غير من غذاء . فليس البهيم إذاً على الإطلاق
أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول مما لم ينهم ، فوجب كذلك أن يراد
في الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهة العموم لم يكن القول
صديقاً ، إذا كان ليس هو أول جميعها .

- وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت
نوع واحد ، فإن تحديد مثل هذا قد حد من الدين يستعملون ما يوجد^(٢)
بكل الموحودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصاً ،
فإن القول كله يكون خاصاً ، لأن الخاصة بالجملة إذا أصيب إليها شيء -
أى شيء كان - صادقاً ، فإن القول بأمره يكون خاصاً . وإن كان
شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن
أن يكون القول بأمره خاصاً ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل - مثال
ذلك قولنا : حتى ، مثلاً ، ذو رجلين ، ذو أرمع أذرع . فإن هذا القول

(١) ف : فصل . (٢) ف : أخرى . (٣) ف : خطأ (٤) .

(٤) ف : أكثر من خطأ (٥) . (٥) ف : موجود لجميع .

لا يرجع بالتكاثر في الحمل على الأمر، من قبل أنه ليس يوجد دو أربعة
أذرع لجميع الأشياء التي تحت وبع واحد .

- ٢٥ وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مرارا كثيرة — مثال ذلك
إذا قال [٢٩٨ ب] إن الشهوة التوقان^(١) إلى اللذيد، وإن كل شهوة إنما هي
للذيد، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيد، فيكون
التوقان إذن للذيد، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :
« توقان للذيد » ، فكل واحد منهما إذن يوجد للذيد . وقول إن هذا
ليس بالمتكر لأن الإنسان ذو رجلين ، فالذي هو واحد بعينه للإنسان يصير
ذا رجلين ، وقولنا : « من شاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان » ،
فيصير الحى المشاء ذو الرجلين ذا رجلين . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمر
منكر، لأنما لم يحمل ذا الرجلين على شيء مشاء ذي الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه
يكون ذو الرجلين قد حمل على شيء واحد بعينه مرتين ، لكن ذا الرجلين يقال
على الحى المشاء ذي الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حمل مرة واحدة فقط .
وكذلك يجري الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيد لم يحمل على التوقان ،
وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرة واحدة .

(١) ف : للذيد .

(٢) ش : في السرياق : والإنسان راكض المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو نصر : يصح أب ، ذا الرجلين لم يحمل على كل واحد من الحى أو ذي
الرجلين أو المشاء على أفرادهم ، بل على الحقة ، أى من قولنا : « شىء مشاء » ، فذا الرجلين .

- وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن
يحمل شيء واحد بعينه على شيء مثل مراراً كثيرة ، بمنزلة ما عمل كسابو قراطس
هالهم حيث قال إنه ^(١) محتمد للوجودات وما لم لها . وذلك أن المحتمد عالم ما .
فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادة في القول : « عالم » . وكذلك
الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم إما هو ما
يوجد بالطبع ، فالزيادة في هذا القول : « ما يوجد في الطبع » باطل ، لأنه
قد كان يكفى بأن يقول : عدم الحرارة . لأن العدم بعينه يدل على أنه لشيء
بالطبع يقال .

١٥

- وأيضاً إن كان الشيء قيد كلياً فريد بعينه حرقاً ، بمنزلة ما تقول
إن الدفعة استفاض الأشياء الموافقة وبواحه ، وذلك أن الواجب موافق ما ،
فهو إذن محصور في الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فصل . وذلك أنه ذكر
كلياً ثم أضاف إليه جزئياً ، أو إن قال قائل إن الطب العلم بالأمور المصححة
لنحي ، والإنسان ، أو قال إن « ناموس ^(٢) صورة الأشياء الجبلية بالطبع
والعادية » . وذلك أن العدل حميل ما — بعد ذكر قائل هذا القول شيئاً
واحداً مراراً كثيرة .

٢٠

(١) ف . المجرد .

(٢) م . بزيادة .

(٣) ف . الشريعة .

(٤) ف . مثال .

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجراها ينبغي أن تبطل هل حدة الشيء على ما يجب أو على غير ما يجب . - فاما الطريق أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا .
فمن هذه الأشياء وما أشبهها يسمى أن يكون .

٢٥

أما أولاً فينتفى أن ننظر لعله لا يكون يحمل التحديد من أشياء هي أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحد إنما يوقى لمكان المعرفة بالأمر المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في الداهين ، (لأن هذا الوجه يجري أمر كل تسليم وتسلم) ، كان من الظاهر أن ما لم يحد بما يجري [١٢٩٩] هذا المجري لم يحد . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه . فإنه من البين أن الذى يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حد أيضاً بأفصل ما يكون ، وبصير لذلك الحدان كلاهما لشيء واحد بعينه . وهذا شيء لا يقطن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آيته وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحد بعينه حدود كثيرة أن تكون آية المحدود التي يستدل عليها من كل واحد من الحدين واحدة بعينها ، وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه ، لأن الحدين مختلفان . فينبى إذن أن الذى لم يحد من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحد . فاما أن الحد لم يقبل

٣٠

٣٥

١٤٦

- من أشياء هي أعرف ففهمه على صريحي : إما إذا كانت من أشياء ليست
 أعرف على الإطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عدنا ، فإنه قد يمكن
 أن يكون بالضررين كليهما ، فالجملة ، المتقدم أعرف من المتأخر بمنزلة ما النقطة
 أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ، ومنزلة
 ما أن الوحدة أيضا أعرف من العدد ، لأنها أقدم من كل عدد ومبدأ له .
 وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فاما نحن فقد
 نعوّض لنا مراراً عكس ذلك . وندّك أن المصمت أحقّ بالوقوع تحت
 الحس من البسيط ، والسطح أوقع تحت الحس من الخط ، والخط أوقع
 من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يفرقون هذه الأشياء أكثر . وذلك
 أن هذه يقف عليها المذهب اليسير ، وتلك تحتج إلى فهم صحيح واسع . فالجملة
 الأفضل أن يشمل حرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب
 أشبه بطريق العلم . والذين أيضاً لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه ، فعليه
 يجب أن يجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجري هذا
 المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط ، وإن
 جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذلك طرف الخط ، وهذا
 طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يحرون في الحدود هذا المجرى
 لا يمكنهم أن يدلّوا في الحدود على المساهية (إن لم يتفق أن يكون الشيء .

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الحس : البسيط = السطح

(٣) ش : جميع من جعل هذا . . .

- ٢٠ الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق (إذ كان يجب على الذي
يبحث على الصواب أن يبحث بالجنس والفصول . وهذه هي من الأشياء التي
هي أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف
فواجب ضرورة أن يعرف الجنس والفصل ، لأن من عرف الإنسان
فقد عرف الحي والمشيء ؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورة
أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [٢٩٩ ب] منهما .
وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التي تجري هذا المجرى تحديدات :
٢٥ أعني التي توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد - أن يقولوا إن تحديدات
كثيرة تلزم شيئاً واحداً بينه وبين ذلك أن الأشياء التي هي أعرف مختلفه
عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم - فالجدة لذلك عند كل واحد
٢١٤٢ موصوف مختلف ما هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحد من الأشياء
التي هي أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة وأوقات مختلفة
عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن في أقل الأمر تكون المحسوسات
كذلك . فإذا صاروا متحركين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون
حد واحد بعينه أبداً موصوفاً لواحد بعينه عند الذين يقولون إن الحد ينبغي
أن يكون موصوفاً بالأشياء التي هي أعرف عند كل واحد . فمن البين أنه
ليس يجب أن يكون التحديد مثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التي هي
أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحده يكون الحد واحداً بعينه أبداً .
ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذي لا يعرف عند أحد ، لكن

المعروف عند الحسني الخال في العلم بمعرفة الشيء الصحيح على الإطلاق عند
الحسني الخال في أحسامهم . فيبني أن تستقصى البحث عن كل واحد من
أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا في ينفع . وقد يمكن^(١) بإجماع أن رفع
التعديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي
التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء
المتناقضة بالمتأخرة كما قلنا آها . وموضع آخر وهو أن يطر إن كان قول ما هو
في سكون وما هو محدود وصف بنا ، سي محدود وما هو في السكون .
وذلك أن التات والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما هو في الحركة .
وأصناف ما يكون من أشياء نسب أقدم ثلاثة^(٢) أما أولاً فإن كان
المعامل قد حذ بمعامله ، مثال ذلك إن كان الميرشد بالشر وذلك أن المتعاضين
معاً في الطبع ، وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتعاضين واحد^(٣) عينه ؛ ولذلك لا يكون
أحدهما أعرف من صاحبه . وليس يدعى أن يذهب طيباً أن بعضها اعلم
الأي يمكن فيها أن يُحدَّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضعف لا يمكن أن يُحدَّ
إلا بالصف . وجميع ما كان يقال بذاته ، بالإضافة إلى شيء . وذلك أن
جميع ما يجري هذا المجرى فإن ما هبته إنما هي بالقياس إلى شيء كيهما كان

فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وهذا السبب وجب

(١) ص : يمكن . (٢) ف : الحركة .

(٣) س : مما (بدلا من : وما)

ضرورة أن نحصر أحدهما [١٣٠٠] في قول الآخر، ويجب أن نعلم جميع ما يجري هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمال المحدود منه ^(١) ، وإنما يحفى ذلك إذا

لم يستعمل اسم المحدود بعينه، مثلاً يحد الشمس بها كوكب يظهر نهاراً .

٢٥

وذلك أن من استعمال النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا

١٤٢ ب

كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول - مثال ذلك : إن كان النهار

هو حركة الشمس فوق الأرض، فنقولين أن من قال : حركة الشمس فوق

الأرض، فقد قال : الشمس . فمن استعمل ^(٢) لحد الشمس فقد استعمل النهار .

٥

وأبداً إذا كان حد القسم هسيمة ، مثل ما قول في العدد إنه أعظم

من الزوج بواحد، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس

واحد بعينه معاً في الطبع، والزوج والعدد فسيان لأنهما جميعاً فصل العدد .

١٠

وكذلك إن حد ما فوق بما أسفل . مثل قولنا إن العدد الزوج هو

ما انقسم بصفيين، أو أن الخير ملكة للعصيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما

أحد ^(٣) الاثنين الذين هما زوج، والخير فصيلة ما . فهذه إذن تحت تلك .

وأيضاً تحت ضرورة على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً . وذلك

١٥

أن الذي يستعمل "العصيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن العصيلة خير ما .

(١) ف : بيه .

(٢) ش : في نسخة : وفي قول أئامس : النهار بعد استعمال الشمس .

(٣) ف : والعصيلة خير .

وكذلك من استعمل "بنصفين" فقد استعمل الزوج، لأن قولك إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم ^(١) بنيتين، ولاتين زوج.



< مواضع أخرى >

٢٠ فبالجملة نقول إن كان موضعاً يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاء ما وصفا.

وموضع ثانٍ . أن يفتر أن كان الأمر موحوداً في جلس ولم يوضع في جلس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي هي لا يتقدم فيوضع : ما الشيء . مثال ذلك تحديد اللحم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يحسن أن يحسب . والجلس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، و يوضع أول الأشياء التي تفاد في التحديد .

٣٠ وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها — مثال ذلك إن قال إن الكتابة المم مائتة . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال . وبالقراءة أيضاً، لأن بهذا الخط لم يحد، بذكره الخط، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحد منهما حد، لكن من قال هذين كليهما فقد حد، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد معينه . وفي بعض

١١٤٣ الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : كان .

(٣) ف : يجب . (٤) ف : يصغ .

التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال في الطب [٣٠٠ ب] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالمرض ، لأن الحملة : إحداث المرض عروب من الطبيب . فالذي يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أقل بالتحديد من الذي يصفه بحسب أحدهما ، لكن اخفق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضاً .

وينظر أيضا إن كان في صفة شئ . لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة لا يمكن أن ينظر بها أنها للشيء . الإقصر . وأيضا ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي يخصه من الاسطوانات التي في الجنس كما تفهم من قولنا .

وينظر أيضا إن كان في صفة الشئ . يتجاوز الأجناس — مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذي حده هذا الحد يتجاوز الفضيلة . لأنه لما اخلف جنس العدل لم يقل ما هيته ، وذلك أن الجوهر لكل واحد إما هو مع جنسه ، وهذا هو وألا يوضع الشئ في أقرب الأجناس منه مؤالا . ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت . فيجب إذا : إما أن يوضع الشئ في جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع المصنوع التي بها يحد المجلس الأقرب إلى المجلس الأعلى ، وإن
 بهذا الوجه لا يكون أعقل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر المجلس الأسفل
 ٢٥ يقول مكان اسم ، وإما من ذكر المجلس الأعلى فقط فلم يذكر المجلس الأسفل ،
 وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

< مواضع أخرى >

وفي المصنوع أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول
 المجلس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري
 مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحية أو الطائر ،
 ٣٠ من البين أنه لم يحد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .
 وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيء قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه
 إن لم يكن كذلك فيبين أن الفصل المذكور ليس هو المجلس ، لأن كل مجلس
 ٣٥ إنما ينقسم بالمصنوع التي يوازي في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم
 الحية بالمشاء والطائر ودي الرحلين ، أو إن كان الفصل قسماً ، لا أنه
 لا يصدق على المجلس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للمجلس وإن
 جميع الفصول التي يوازي بعضها بعضاً في القسمة يصدق على المجلس الذي
 ينقسمها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [١٣٠١] إلى
 المجلس لم يحدث نوعاً ، فإنه من البين أن هذا ليس بفصل للمجلس يحدث
 نوعاً ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس

- ١٠ بفصل فليس الموصوف أيضاً فصلاً، لأنه قسم لهذا. — وأيضاً إن كان يقسم الجنس بالسلب تميز له < قول > الذين يحدون الخط، بأنه طول بلا عرض، فإن هذا ليس يدل على شيء آخر غير أن ليس له عرض، فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض، وإما أن يكون ذا عرض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجهة، وإما السالبة، فيصير لذلك الجنس الخط الذي هو الطول إما بلا عرض، وإما ذا عرض. وقلنا: طول بلا عرض، قول للنوع، وكذلك قلنا: طول له عرض، وذلك أن قلنا: «بلا عرض»، ونظمهم «عرض» فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس لا الجنس إذا قبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضاً يقبل قول المصطلح، لأن أحد المصطلحين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع «مع الدين يعتقدون وجود الصور». وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موحوداً، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضاً أو لا عرض له؟ وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعرض، لأنه قد توجد أطوال بلا عرض، وأطوال لها عرض. فهذا الموضع إذاً إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحد في العدد. و إنما يفعل هذا الدين يعتقدون وجود الصور وحدهم، وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه والحي بعينه جنس.

وخلق أن يكون يجب ضرورةً على ندى بحد أن يستعمل في بعض
 الأمور السلب، كالحال في المدم . وذلك أن الأعمى هو الذي ليس له نصر^٥
 في الوقت الذي من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم
 المجلس بسلب أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه في القسم سلب ، مثل
 ٢٥
 ١١٤٤ أن يكون قد حُدَّ طولُ له عرض ، وذلك أن الذي لا عرض له يوازي
 في القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شيء آخر غيره ، فقد يقسم المجلس
 بالسلب أيضاً .

وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمرة الدين يحدثون
 التعبير بأنه شتم ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوع^(١)
 لا فصل .

وينظر أيضاً إن كان ذكر المجلس على أنه فصل ، مثل إن قال إن
 ١٠
 الفضيلة ملكة محمودة^(٢) أو صالحة ، لأن محمود جنس للفضيلة ، لا فصل ،
 أو يكون محمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلاً ، إن كان حقاً [٣٠١]
 أنه لا يمكن أن يكون شيء واحد عبثه في جنسين لا يحوي أحدهما الآخر ،
 وذلك أنه لا محمود يحوي المسكة ، ولا المسكة تحوي محمود ، إذ كان ليس
 كل ملكة أمراً محموداً ، ولا كل أمر محمود ملكة^(٣) ، فليس كلاهما إذن جنسين .
 ١٥
 ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البين أن محمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : في السرياني : استخفاف مع من - (س : عذر) .

(٢) ف : جيدة - (٣) س : كليهما .

وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفصيصة، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أى شيء هي . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شيء .

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شيء ، لكن على شيء مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شيء . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشيء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توحد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون في الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشيء ولا يوجد . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شيء من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس ^{أهو} محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شيء من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبرهما تعال عليه هذه . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يعطى به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التي يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحى يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ٣٥

وأيضاً تصير الفصول كلها إما نوعاً وإما شخصاً إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال يلزم أن ننظر إن كان النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

- غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع ، ثم يلزم أن يكون
الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن
كان يحمل عليه فمن البين أن الإنسان فصل .
- ١٠ وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن
يكون بعد الجنس وقبل النوع .
- وينظر أيضاً إن كان الفصل أحد كور الجنس الآخر لا يحوى ولا يحوى ،
لأن الفصل الواحد بعينه ليس بجنس به أنه يكون للجنس لا يحوى أحدهما
الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه في جنس لا يحوى أحدهما الآخر ،
وذلك أن كل واحد من الفصول يردف الجنس الذي يخصه ، كما أن المشاء
دا الرجلين يردف بالحي . ^(٢) ^(٣) إذا فصل حيّل عليه كل واحد
(١٣٠٢) من الجنس . فمن البين أن النوع يصير في جنس لا يحوى
أحدهما الآخر ، أو تقول إنه ليس ممكناً أن يكون فصل واحد بعينه للجنس
لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما ^(٣)
يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحي المشاء والحي الطائر جلسان ، وليس
يحوى أحدهما الآخر . وفي الرجلين فصل لكلهما ، فينبغي أن يضيف إلى
ذلك أن يكون كلاهما تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحي .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ح : كليهما يوجدان .

(٤) ح : كليهما .

وَيَبِينُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ صُرُورُهُ أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ يَرْدِفُ بِالْجَنَسِ
الَّذِي يَخْتَصُّهُ كُلُّهُ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَصْلٌ وَاحِدٌ بَيْنَهُ بِالْحُسَيْنِ لَا يَجُوزُ
أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، لَكِنِ الْوَاجِبُ صُرُورُهُ هُوَ أَنْ يَرْدِفَ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ وَبِجَمِيعِ
الْأَجْنَاسِ الَّتِي فَوْقَهُ، كَمَا يَرْدِفُ ذُو الرِّجْلَيْنِ بِالْحَيِّ - الْمَشَاءِ أَوْ الطَّائِرِ.

٢٠

وَيَنْظُرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ وَصَفَ فَصْلَ الْجَوْهَرِ بِمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ
يُظَنُّ أَنَّ جَوْهَرًا يَخَالِفُ جَوْهَرًا بِأَنَّهُ بِحَيْثُ مَا . وَكَذَلِكَ يَعْدِلُونَ مَنْ يَحْدِثُ
الْحَيَّ بِالْمَاءِ وَالْبَرِّي، إِذْ كَانَا يَدْلَانِ عَلَى حَيْثُ مَا . إِلَّا أَنَا نَقُولُ إِنْ عَدَلْهُمُ
فِي هَذَا الْمَسْئَلَةِ لَيْسَ عَلَى الصَّوَابِ ^(١) لِأَنَّ قَوْلَنَا " تَرَى " لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ
فِي شَيْءٍ، وَلَا عَلَى أَيْنَ، لَكِنِ عَلَى أَيْ شَيْءٍ . لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَاءِ، فَهُوَ
بَرِّي عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ بِمَعْدِي مَائِيًّا، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى سَالٍ إِنْ كَانَ الْفَصْلُ
يَدُلُّ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ عَلَى أَنَّ شَيْئًا فِي شَيْءٍ . فَيَبِينُ أَنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ
يَكُونُ مُخْطِئًا .

٢٠

١١٤٠

وَيَنْظُرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ وَصَفَ الْإِنْفَعَلَ فَصْلًا : وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ أَفْعَالٍ إِذَا
زِيدَ أُخْرِجَ الشَّيْءُ مِنَ الْجَوْهَرِ . وَالْفَصْلُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ كَانَ الْفَصْلُ
يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ يَحْفَظُ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ لَهُ فَصْلٌ . وَبِالْجُمْلَةِ، فَعَيَّرَ مُمْكِنُ أَنْ يَوْجِدَ
كُلَّ وَاحِدٍ خَلْوًا مِنَ الْفَصْلِ الَّذِي يَخْتَصُّهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَوْجِدِ الْمَشَاءَ
لَمْ يَوْجِدِ الْإِنْسَانَ . وَبِالْجُمْلَةِ أَقُولُ إِنَّ كُلَّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ بِهَا الشَّيْءُ
الَّذِي يَوْجِدُ لَهُ، وَلَا شَيْءَ مِنْهَا يَكُونُ فَصْلًا لِمَا لَكَ الشَّيْءُ، لِأَنَّ هَذِهِ كَالهَا إِذَا

(١) م : كان . — والحديث = المكان . (٢) ف : يامد .

- ١٠ تريدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً مثل هذا فصلاً قد أخطأ ، وذلك ^(١) ، بالجملة لنا نستحيل بالفصول .
- وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى آخر ، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف ، كالحال في العلم ، فإنه يقال : نظري وعملي وفعل . وإن كل واحد من هذه قول على مضاف . وذلك أن النظري نظري لشيء ، والعمل عمل لشيء ، والعمل فعل لشيء .

- وينظر أيضاً إن كان لم يجد الشيء وصف كل واحد من المضافات بالقياس إلى الذي من شأنه أن يضاف إليه [٣٠٢ ب] . وإن بعضها إما يمكن أن يستعمل الذي يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر في أن ينظر ^(٢) ، وفي بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد سريره أن يعرف ماء ، ولكن على حال إن حد الإنسان الطرجهارة بأها آلة يعرف بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحد الذي من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذي يحو في الاستعمال المهم والعلم بكل واحد من الأشياء .

- ^(٣) وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن المهم فصيلة للإنسان أو للنفس ،

(١) من : مستحيل لنا .
(٢) ف : يبصر .
(٣) ف : لأن .
(٤) ف : قد .

لا للجزء الفكري ، وذلك أن المهم إما هو الجزء الفكري أولاً ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما بهمان .

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل الشيء الذي له قبل الانفعال أو الحال أو أى شيء آخر كان - فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل

انفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال ، بمنزلة ما أن العلم في النفس ، إذ هو حال للنفس . وربما يخطئون في أمثال

هذه الأشياء مثل الدين بقولون إن اليوم هو ضعف الحس ، والشك هو مساواة الأفكار المتصادمة ، والوجع تعرق الأجزاء المتحدة صعب ، وذلك أن اليوم ليس يوجد الحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس .

وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما لا نفس له قد يتوحد ، إذ كان الوجع بمحصره . وكذلك يجري الأمر في حد

الصحة إن كان اعتدال الحرارة والبرودة ، لأنه واحد ضرورة أن تصح الحرارة والبرودة ، لأن اعتدال كل واحد إما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها

اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضاً الذين يحدون بهذا الوجه أن يحصلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تعرق الأجزاء

ليس هو الوجع ، لكنه تحييت الوجع ، ولا ضعف الحس هو اليوم ،

(١) ش : وجدت في نسخة . « أر » رقى في السريان نقل اصحق وأفانس : « لا »

(٢) ف : قابلاً للتأخير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : في السريان :

ولا يلزم أن يكون ما لا نفس له يتألم .

- ١٥ لكن أحدهما مُخَصِّدٌ الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف سام ، وإما بسبب النوم بضعف . وعلى هذا أمثال أيضاً يظن بأن مساواة الأفكار المتصادمة محدثة للشك ، لأننا إن فكرنا في الشئيين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه بصاحبه في جميع الأحوال شككاً ولم ندر أيهما يعمل .
- ٢٠ ويبدو أن سطر أيضاً في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما - مثال ذلك إن كان حد ما لا يموت^(١) بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذي هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل .
- ٢٥ إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذي يجري مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات . وإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن ، فليس إنا نقول إنه الآن بمحال^(٢) ليس يفسد بها في وقت من الأوقات . وإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن فليس إنا نقول إنه الآن محال ليس يفسد بها في وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : « غير مائت » سواء ، فليس يلزم إننا أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذي بالامم غير موجود لم يكوناً شيئاً واحداً . فقد تبين أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(٢) ف : غير المائت .

(١) ف : فيها .

(٢) ص : محال .

< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان الموصوف يوصف شيء آخر أكثر منه بالقول
الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسمة بالسواء ، فإن
الذي يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذي يقدر على ذلك . ويجب
من ذلك ألا تكون العدالة قوة مقسمة بالسواء ، وإلا صار الذي يقدر أن
يقسم بالسواء ^(١) عدلاً أكثر .

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل لأكثر ، والذي وصف بالقول
لا يقبل ، أو عكس ذلك . أي أن تكون الذي وصف بالقول يقبل ،
والأمر لا يقبل ، لأنه يجب أن لا يكون كلاهما يقبل ، وإما ألا يكون
واحد منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر شيئاً واحداً .

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان لأكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبلان
الزيادة معاً — مثال ذلك أن يطر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك
أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة
معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً .

وأيضاً ينظر إذا قُدم شيان موصوف إن الشيء الذي يقال عليه الأمر
أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن يطر إن كانت

(١) ف : عادلاً . (٢) من : كليهما يقبلان .

١٥ النار الطّف الأحسام أحرأ ، ودمت أن اللهيب يوصف بأنه نار أكثر من الضياء ، واللهيب حسم أقل لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً .

ويطر أيضاً إن كان هــ شيء واحد لكلا الأمرين امقّدمين على مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحد منهما محسب شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللديد عد العسر أو اللديد عند السمع ، ووصف الموحود [٣٠٣ ب] بأنه لقوى على أن يعمل^(١) أو يعمل^(٢) ، فإنه يصير شيء واحد بعينه حسناً ولا حساً معاً ، وكذلك موحوداً ولا موحوداً . وذلك أن مديد عد السمع يصير هو و الحسن شيئاً واحداً : ما هو غيرهما ليس هو لديدأ عند السمع ، وما ليس هو حساً شيء واحد ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يعانها أيضاً شيء واحد بعينه ، والحسن يقابله : لا حسن ، واللديد في السمع يقابله : لا لديد في السمع . فمن البين أن قولنا : « لا لديد في السمع » ، وقولنا : « لا حسن » شيء واحد . فإن وجد شيء في نصر حساً وفي السمع لا ، صار حساً

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ب : يعمل .

(٣) ف : يعمل .

ولا حسناً . وكذلك تبيّن أن نقول « موجود » ، و « لا موجود »
شيء واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَت الأحاس والفصول ومائر الأشياء الأخر التي
في الحدود فيبغى أن يجعل الأقاويل مكان الأسماء ونظر إن كانت تختلف . ٢٥

٨

< مواضع أخرى >

و إن كان المحدود مصافاً إلى شيء إما بعينه وإما بالحس فيبغى أن سطر
إن كان لم يُقَلْ في الحد مصافاً إلى ذلك الشيء الذي يضاف إليه . إما بعينه
وإما بالحس - مثال ذلك إس حد العلم بأنه طى لا يختلف ، وحد
الإرادة بأنها توقان لا < حرر > معه . وذلك أن ذات كل مصاف إما هي
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدةً بعينها ، وإما
يقال كل واحد منها بالقياس إلى شيء يصري من الصروب . وكان يجب أن
يعول إن العلم طى بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حد
السَّابِقَ بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحد : إما الشيء
الذي يضاف إليه حسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف
بالإضافة إلى العاية ، والعاية في كل واحد من الأشياء هو الأفصل ، أو هو
الذي مسائر الأشياء من أجله . فيبغى أن نقول : إما الأفصل وإما الأخير

(١) ص : كلمة غير مفروضة كذا : إلى

(٢) ف : صيف ، ل .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست لشيء جديد، لكن للذة، لأنما
إنما تؤثر اللذة لمكان اللذة .

ويطر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوماً عسواً أو فعلاً، لأنه
ليس شيء من أمثال هذين عتبة . وديت أن قول قتل أو تتكون - أولى
١٥ بأن يكون غاية من قول . يتكون أو يفعل . إلا أن قول إن ، يجري هذا
المجرى ليس هو حقاً و كل شيء . وذلك [١٣٠٤] أن أكثر الناس يحسون
< أن > يندوا أكثر من أن يكونوا قد اندوا و فرعوا . بحيث أن يكونوا
يحملون قولاً « يفعل » عامة أكثر من قول « قد فعل »

وأيضاً يطر إن كان في بعض لأشب لم يصح كم الشيء، وأي الأشياء
هو، وأي هو، أو سائر الفصول الأخر . مثال ذلك قول محب الكرامة
هو الذي يشتهي كرامة كذا، ومقدر كذا لها . وذلك أن الناس كلهم
يشتهون الكرامة . فليس يمكن أن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهي
الكرامة، لكن ينبغي أن يصيف إلى ذلك الفصول التي ذكرها، وعلى
هذا المثال قولنا: محب المال هو الذي يشتهي من المال مقدار كذا، والمهمك
٢٥ في اللذات هو الذي يشتهي من اللذات كذا، لأنه ليس من قسست عليه أي لذة
كانت يقال له . مهمك في اللذات، لكن الذي يعلب فيه لذات ما، أو كما يتحدثون
أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض، أو لرللة ما، حركة الأرض، أو المهم بأنه

مُشْكَايِفُ^(١) الهواء ، أو الريح بأهب حركة الهواء - فإنه ينبغي أن يَزيد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا ، وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أُعْمِلَ فصلاً من هذه الفصول - أى فصل كان - لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحجة الشيء^(٢) السابق ، لأنه ليس كَيْفَما تحركت الأرض أو أى مقدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضاً الهواء ليس كَيْفَما تحرك ، أو أى مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح .

٣٠

٣٥

وأيضاً في التوفان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر^(٣) وجميع الأسماء الأخر التي يسلط عليها - مثال ذلك قولنا - إن الإرادة [و] التوفان إلى الخير، والنهضة التوفان إلى اللذيد، إلا أنه ليس التحير على ظاهر الأمر، أو اللذيد على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يعنى سراً كثيراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أولذيد ، فليس من الاصططرار أن يكون خيراً أو لذيداً ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن يجعل صفة كذلك . وإن وصفت^(٤) [٣٠٢ ب] المذكور فينبى للمعتقد لتصور أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توحيد صورة شيء ظاهر أصلاً . فاما النوع فقد يطل به أنه يقال بحسب عروج - مثال ذلك أن الشهوة معها للذيد هسه ، والإرادة نفسها للغير هسه .^(٥) الإرادة نفسها فليست تكون للغير على الظاهر ، ولا للذيد

١١٢٧

(١) ف : تكايف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأ > مور . (٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

- ١٠ على الطاهر ، لأنه من المكرات يكون الخير نفسه أو اللديد نفسه على
ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

- وأيضا إن كان التعديد للمكة يسمى أن يطر فيها له الملكة ، وإن كان
لها له الملكة فيسمى أن يطر في اسكة . وكذلك في سائر لأشياء التي
تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللديد هو ما هو بافع ، والمثلث
هو ما هو مشفع . وبالجملة أقول في يجرى هذا المجرى من التعديدات إن
الذي يحد يلزمه بصري من الصروب أن يحد أشياء أكثر من واحد . وذلك
أن الذي يحد العلم قد يحد أصبا - بصري من الصروب - الجهل .
وكذلك الذي يحد العالم قد يحد غير العالم ، لأن الأول إذا صار شيئا ، فإن
الباقي بصري من الصروب - يكون بقية . يسمى أن يطر في جميع
ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أت
استعملت أصول الأشياء التي من المنصبات ومن البطائر .

- وأيضا ينبغي أن نطر في الأشياء التي من المصاف إن كان النوع وصف
بالقياس إلى الجنس ، شيء ما من ذلك يوصف بالقياس إلى شيء ما من
هذا - مثال ذلك أنه إن كان نطق بالقياس إلى المظنون ، فطق ما
بالقياس إلى مظلون ما . وإن كان الكثير الأصغاف بالقياس إلى الكثير

- يُحَدُّ بما يقال بالعدم . وأيضاً يجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبين هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم . وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوي » ، وقولنا : « عدم التساوي » ، صار قولنا : « تساوي » ضدَّ قولنا : « عدم التساوي » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، وهم إلا أن يقول قائل إنى لم أجد « غير التساوي » بأنه « ضدَّ التساوي » ، لكنَّ ما به غير اعتدال الأجسام أو غير اعتدال الكم . - وإن كان ولا واحد من الصديقين يعال بالعدم ، وكان القول قد وصفت على مثال واحد ، مثل أن ضدَّ الشر الخير ، إذ كان ضدَّ الخير شراً ، (وذلك أن قول ما يجرى ههنا آخرى من المتصادات موصوف على مثال واحد) ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ، وذلك أن الخير موصوف في قول الشر . فإن كان الخير هو ضدَّ الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدَّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدَّ الخير . فيبَّ أن استعمل الشيء نفسه .

وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذي [٣٠٥ ب] يقال بالعدم لم يصف الذي له العدم ، مثل الملكة أو صلتها ، إن كان لذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذي من شأنه أن يكون فيه : إما على

(١) ف : لا . (٢) ض . في النص : الخير هو ، هو المتصاد للشر ؛ من التي أنه يكون الشر هو ما هو المتصاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق، أو الشيء الذي فيه، أولاً من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يصف إليه الشيء الذي فيه أولاً من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذي فيه ، أولاً من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس^(١) ليست في الجرة الفكرية ، لكن في الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف المعنى فلم يقل إنه عدم البصر في العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء » كما ينبغي — أن يصف « عدم ما هو » أيضاً وما المعدوم^(٢) .

٣٠

٣٥

١١٤٨

و يسمى أن يخطر إن كان لم يجد ما يحل على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن في الجهل أيضاً يطق أن هذا خطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السب . وذلك أن من ليس له علم لا يطق به أنه يجهل ، بل إما يطق به أنه غلط^(٣) . ولذلك لست أقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ، ولذلك ليس يقال الجهل بعدم^(٤) .

(١) ش . هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو في الترويض . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذي يوجد فيه العلم كالإنسان . ولم يقل . في النفس ، وقال به في نفس ، ولم يذكر أنه في جرتها الفكرية .

(٢) ف : العادم .

(٣) ف : يصرون .

(٤) ف : أخطأ ، معنى .

(٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كانت تصاريص القول المتشابهة مطابقة لتصاريص
الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان الفاعل هو المحدث للصحة ، والذي
قد يقع هو الذي قد أحدث الصحة .

وينظر أيضا في الصورة إن كان الحجة الموصوف يطاقها فإنه
في بعض الأشياء لا يلزم ذلك - مثل ما حذ فلاتن عندما وصل المائت
وراده في تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة لا تكون مائة مائة ذات
الإنسان . فذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالحجة ، فإن الأشياء
التي راد فيها الفاعل أو المتعطل هو واجب ضروره أن يكون الحد فيها متعلقا
في الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من تتعداها غيرها غير متعلقة
ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجري هذا المجرى من
الأقوال ناهي .

وينظر أيضا إن كان وصف قولاً واحداً عاماً لجميع ما يقال بهماق
الاسم ، وذلك أن المتواطئة [١٣٠٦] هي التي القول بحسب الاسم لها

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعني الصورة المخارطة .

(٥) ش : يعني الصورة التي من شأن فلاتن وأرسطوطاليس أن يعرفا بها أنها هي هي
الشيء الذي هي صورة له .

- ٢٥ واحد ، فذلك لا يكون القول الموصوف هذا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه
 على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس^(١)
 عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متعدد لارمة بالقرينة^(٢) — فإن هذا شيء
 ليس هو بأن يوجد للحيوانات أو من شأنه أن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس
 يطرأ بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات
 أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسان أن يصف القول بإرادته من هذا الوجه على
 أن يكون كل حياة تعال على طريق لتواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع ما مع
 إذا تعقد اشتراك الاسم وإراداً أن يصف حد أحد الأمرين من أن يصف
 وهو لا تسمى قولاً عاماً الأمرين كليهما . لا خاصاً . إلا أنه أي الأمرين فعل
 خطأ في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولم كان معنى اشتقاق اسمها
 قد يحجب حتى لا يشعر به ، وحب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل
 المتواطئة ، (وذلك أن حد أحدهما لا يطابق الآخر ، فيطش به لذلك أنه لم يوجد^(٣)
 على ما يجب ، إذ كان يسمى أن يكون أحد بطابق كل متفق الاسم) . فاما
 إذا أنت أجبت ، فينبغي أن نقصر . — ولأن قوماً ممن نجيب بقولهم إن
 المتواطئ متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

(١) ديونوسس = Dionysius السوطاني .

(٢) من : متقدي . ش : الحسن . مدي

(٣) ف : لزوماً ضرورياً .

(٤) لا : فأكلت حروبه (بكنط ؟) . (٥) ف : أن .

- في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما ، فينبى أن يُتقدم ويُعترف في أمثال
هذه ، أو يتقدم فينتج أف أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ ،
فإنهم يحريون أن يسموا ذلك إذا لم يتفقوا ما يلزم من ذلك . وإن قال
قائل من قل أن يقع الإقرار بذلك إن الموصئ متفق في الاسم من قيل أنه^(١)
ليس ينطبق على هذا القول الموصوف^(٢) ، فينبى أن ينظر إن كان قول هذا
الشيء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه تبى أنه يكون مواطئاً للباقية ،
وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق^(٣)
عليها القول الذى وصف أولاً والأخير^(٤) .

- وأبصار إن حد إنسان شيئاً من التى تعال على أنحاء شتى بالقول الذى لا ينطبق^(٥)
على جميعها فلم يقل إنه موافق [٣٠٦ ب] في الاسم ولم يقل إن الاسم ينطبق^(٦)
على جميعها لأن القول أيضاً لا ينطبق ، فينبى أن يقول له إنه يندى أن^(٧)
يستعمل التسمية التى نأذت إلينا ولا يحزك أمثال هذه الأشياء .

- (١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .
(٤) ف : لا أنه . (٥) ف : لا شئ . (٦) ف : القول ، المعطى .
(٧) ص : ينطبقان . ف : طبعاً . ش : وذلك أن .
(٨) ف : المعطى .
(٩) ف : وهذا القول الذى مأثرت . (١٠) ف : كثيرة .
(١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .
(١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق .
(١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .

< مواضع أخرى >

- وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس ؛ فإن
وصفَ حدَّ شيء من المؤلفة ، فيلزم أن ينظر إذا أتت رمت قول أحد
المؤلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن
ولا الكل أيضاً يوجد للكل — مثل ذلك أن أحدًا إن حدَّ الخطَّ المستقيم
المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول
الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فيلزم أن يكون قول المستقيم
هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طريقه . ولكن الخط غير المتناهي ليس له
وسط ولا طرفان ، إلا أنه محتتم ^(٢) . فليسم الباقي إذا قولاً للناق .
- وأيضاً يُنظر إن كان المحدود إذا كان مركباً يكون القول قد وى متساوي
الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوي الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء
والكلم التي في القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجب ^(٣) ضرورة في أمثال
هذه الأشياء أن يكون في الأسماء نفسها تعبير : إما كلها وإما بعضها ، لأن
الأسماء لم تنقل أصلاً في هذا الوقت أكثر منها قبل ^(٤) . ويجب على من يحدِّد
أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وفك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شيء شيء . مهلاً لم نقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

- وذلك أن على هذا الوجه يحرى الأمر في نسيان أيضاً أن الذى يعبر الاسم^(١) قد حذ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . — وأيضاً فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل باسمه لا نعرف — مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيص : حيدل تلجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحذف وهو أقول بيانا .

و ينظر أيضاً إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل منه تبدل الأسماء مثل الذى يقول إن نعلم الطريق طى^(٢) غبرى . وذلك أن الطى والعلم ليسا شيئاً واحداً ، ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئاً واحداً بعبه . وذلك أن الطريق عام في العولين جميعاً ، والثنى الباقي محلف .

- و ينظر أيضاً إن كان يدل أحد الأسماء فلم يدل الفصل بالجنس كالحال فيما ذكرناه قبيل ، وذلك [٣٠٧] أن قول طريق أقرب إلى أن يعرف من اعلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنس أعرف من كل شيء . فذلك كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب إلى أن لا يعرف . إلا أننا نقول إن هذا الإنكار يستغرمه ، إذ كان ليس^(٣) ببيع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما بالجنس ، فلا . وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البين أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم

(١) ف : يكون الذى يدل .

(٢) ف : في تبدل الأسماء . إنما يدل على شيء واحد بعبه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوزيع .

٢٥ الجنس لا للفصل . وإن لم يحمل اسماً مكان اسم ، بل جعل قولاً مكان اسم ،^(١)
فمن البين أن الأولى أن يجعل للفصل جزءاً ، لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد
لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس في المعرفة .

١٢

< مواضع أخرى >

وإن كان وصف حد الفصل فيلحق أن يظن إن كان الحد الموصوف
عاماً لشيء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدده متوسط .^(٢)
وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما يدل قول الفرد .^(٣)
والخط والحسم أيضاً لهما متوسط ، وليست مرتين . فليس هذا إذا تحدد
الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، ينبغي أن
يلخص بأي محوله متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحد إما إنكاراً^(٤)
وإما قياساً .

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات ، والشيء
الذي تحت القول ليس من الموجودات . مثل ذلك . إن حد الأبيض أنه
لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط . ليس يحسم جسمياً . فليس هو
إذن لوناً مخالطاً للنار ، وهو أبيض .^(٥)

(١) ف : قول . (٢) ش : من أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً
بعبارة ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً به . (٣) ف : حد .
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير المنكر .
(٧) ف : فإذن ليس لوناً مخالطاً ناراً ، والأبيض هو موجود — من : لون .

وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي

- بحسبه يقال ، لكنهم يدكرونها وقد حصروها في أشياء كثيرة : إما بالكلية ،
 وإما **أب** يكذبوا في شيء . — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم
 بوجود ، فإن الطب إن لم يكن عملاً شيئاً من الموحودات هو الـ **ب** أن
 من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض
 الموحودات ، وبعض لا ، فقد كذب في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل
 ما هو موحود بداته لا بالمرض **أب** يكون يقال بالقياس إلى شيء الذي
 بالقياس إليه وصف ، كالحال في صائر الأشياء الأخر الداخلة في باب
 المضاف . وإن كل [٣٠٧ ب] معلوم **اع** يقال بالقياس إلى العلم .
 وكذلك يجري الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف
 يرجع بالتكافؤ .

- وأيضاً إن كان لوصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه
 وصفاً صحيحاً ، فإن كل واحد من المصنفات ليس يقال بالقياس إلى واحد ،
 بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد
 بعينه موجوداً وأيضاً وحيداً . فيجب من ذلك أن يكون من وضعه بالقياس
 إلى أي واحد من هذه على الصفة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على
 الصفة وصف — وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً
 للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحد منها علما لموجود . ^(١) فمن اليقين
أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يجب أن يكون
خاصاً ، لا عاماً .

وربما لم يحقوا الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما يسمى ،
أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان
الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه
في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سرّاً . وذلك أنه بين أن
كل واحد من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً
صادقاً ، والآخر سارقاً صادقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرّاً هو السارق ،
لكن الذي يريد أن يأخذه سرّاً .

ويظهر أيضاً إن كان وصف ما هو ماثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل
أو باي حال كان مؤثراً ^(٢) من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف المثل بأنه حابط
النوايس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحابط والفاعل إنما
هما ماثوران من أجل غيرهما . إلا أنه يقول إنه ليس يمنع من أن يكون
الماثور ^(٣) من أجل نفسه ماثوراً أيضاً من أجل غيره . إلا أن من حد الماثور
من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطأ بالدون . وذلك أن الأفصل لكل
واحد إنما هو في جوهره خاصة . والماثور من أجل نفسه أفصل من الماثور
من أجل غيره . فملي هذا كان يجب أن يدل الحد أكثر .

(١) ف : لم بموجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : المؤثر .

< مواضع أخرى >

- ١٥٠ فينظر أيضا إن كان عددا وصف [١٣٠٨] حد شيء من الأشياء
حد هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدد هذا بعد هذا . وذلك أنه
إن كان حدد هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحد منهما — مثل ما لو أن
إنسانا حدد العدل بأه عمة وشجاعة ، فإنها إذا كانا شيئين فإن كل واحد منهما
إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلا ولا يكون واحد منهما عادلا ، لأن
كليهما لما عدل ، وكل واحد منهما ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس
هو بعد قبيحا جدا من قبل أن مثل هذا قد مرض وأشاء آخر (إذا كان ليس
بمع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحد منهما) ، إلا أن
وجود الصدين لما ينظر به أنه فيصح جدا . وهذا يلزم إذا كان أحدهما له
عمة وجن ، والآخر له شجاعة وقطم ، لأن لكليهما يصير عدل وحرور . وذلك
إن العدل إن كان عمة وشجاعة ، فالحرور حين وقطم — وبالجملة فكل < ما > يمكن
أن يحتاج به في < أن > الأجزاء ولكل ليست واحدا ، فهو باق فيها وصفناه الآن .
١٥ وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحد بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل
شيء واحد . والأقاويل تكون حاصية في الأشياء التي تتركب الأجزاء منها^(٢)
ظاهرا ، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه يبين أن الأجزاء
قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

(١) من : كليهما عادلين . (٢) ف : لائمة .

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . - فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى مهما ، فينبغى الآن أن يسطر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما شيء واحد ، مثل الخط والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحد أولاً . والأشياء التي قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون في واحد أولاً ، لكن كل واحد مهما يكون في كل واحد مهما . وذلك أنه من البين أن الذى من هذين ليس هو ذلك . فإن الأشياء التي فيها توحد الأجزاء فيها ضرورة يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [٣٠٨ ب] الكل في واحد أولاً ، لكن في كثيرين . - وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحد أولاً فينبغى أن يسطر إن لم تكن في شيء واحد مبدء ، لكن يكون الكل في شيء ، والأجزاء في شيء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بمصاد الكل . فإن الذى يدعى أن يلزم عكس ذلك ، أصح أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسد الكل ؛ وإذا فسد الكل فليس واجباً ضرورة أن تفسد الأجزاء . - أو إن كان الكل خيراً^(٢) أو رديئاً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أو رديء من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥

ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحداً من هذين . - ١٥
أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً،
والذي من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً
مثال ذلك أن الفصحة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب ، وإن الشجاعة
أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً ، فقد كان
يجب أن يكون الذي منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً
أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أننا نقول إن هذا ليس
هو من الاضطراب إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .
وذلك أن كثيراً من الأشياء الفعالة كل واحد من الاثنين ليس بحيداً ، فإذا
احتاطت صارت شيئاً جيداً ، أو بعكس ذلك : أي أن كل واحد منهما
شيء جيد ، وإذا احتاطت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من
هذين . وما قلناه في هذا الموضع يبين خاصة في الأمور الفاعلة للصحة
والفاعلة للمرض . فإن بعض الأدوية يبيع من حاشا إلى أن يكون كذا واحد
من اثنين منها على حدته جيداً ، فإذا حنط وتبدل لا كما شيئا رديئاً .

وينظر أيضا إن كان من شيء أحود وشيء أردأ ، ولم يكن انكل أردأ
من الآخر ، وأجود من الآخر . لا أننا نقول ولا هذا أيضا من الاضطراب
١٥ إن لم تكن الأشياء التي منها رُكب جيدة بذاتها ، لأن الأشياء التي ليست جيدة

بذاتها ليس يمنع مانع إلا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه ^(١) [١٣٠٩] قِيلَ .

وينظر أيضاً إن كان الكل موطئاً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب، كما لا يجب في المقاطع : فإن المقطع ليس موطئاً لشيء من الحروف التي منها ركب .

٢٠

وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال التركيب، إذ ليس يكتفى في التعريف ^(٢) بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحد من الأشياء المركبة ليس إنما هو منها على جهة كداء، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو منها كيفما ركب .

٢٠

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فيدعى أن يقول أولاً إن قوله هذا مع هذا هو قوله . إما هذا وهذا ، أو - هذا من هذه . لأن من قال : حصل مع ماء، فقد قال : إما عسلًا مع ماء، أو المركب مع العسل والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما كان - فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قبلت أولاً في كل واحد من هذين متفقة . وأيضاً إذا فصلت قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال ، فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً، مثل أن يقال واحد مع آخر : إنما على أنه قابل واحد بعينه (كالعدانة والشحاعة في النفس)، أو في مكان

٣٠

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها . التعريف .

- ٢٠ واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البين أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً . وإن كان وجود كل واحد من الدين متصل منهما على كم جهة يقال واحد مع آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه - مثال ذلك إن هو حد الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح ، وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع هذا في زمان واحد ليس هو بعينه شجاعة - وأيضاً إن كما جميعاً يقالان بالقياس إلى شيء واحد بعينه مرة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطيبة ، فإنه ليس يجمع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطيبة، إلا أنه على حاله لا هذا تحفظاً ، [٣٠٩ ب] الذي له هذا مع هذا .
- ١٠ وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أي واحد استقبلك منهما إلى واحد بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة، أعني إلى محاربة الحروب، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه . وبصـ ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت، مثل أن يكون الغبط عمّا مع نوهـ استحقاف . وذلك أنه إما يريد أن يبين أن الغم إما يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا في صنف المذكورة .

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان قال إن الكل هو تركيب هذه (مثل أن الحيوان
تركيب النفس والبدن) ، فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب ،
بمثلة ما لو حدّ نجاً أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء ،
إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو ،
لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيهما كان ، بل إنما يتكوّن
اللحم عند ما تتركب بجهة من الجهات ، ويتكوّن العظم عند ما تتركب بجهة ما
أخرى محدودة . وينبغي أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو والتركيب
سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فاما هذان البدآن وصفنا فليس
لواحد منهما ضد أحدهما .

وأيضاً مما يُقنع به على مثال واحد أن كل مركب فهو تركيب ، أو لا
واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب ، وليس
هو تركيباً ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على
مثال واحد ، وكان قد حدّ بواحد منهما ، فمن البين أنه لم يجد إلا ولزم أن
يكون لشيء واحد بعينه حدود أكثر من واحد ؛ وذلك أن تحديده هذا ليس
هو أولى به من تحديده بذاك ، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا به على مثال

(١) ص : هذين - (٢) ص : تركيب - (٣) ف : ولا يلزم .

- واحد . وما يجري هنا المجرى حد النفس إن كان حوهرًا قابلًا للعلم فإنه
أيضًا قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ونسبى لم يتبنا للإنسان أن [١٣١٠]
يحتاج على الحد كنه من قبل أن ليس كنه معروفًا ، فيجب أن يحتاج على شيء
من أجزائه إذا كان معروفًا ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

- فأما ما كان من الحدود فامصًا فيسمى ^(١) أب يبحث عنها بأن يصلحها
أو نشكلها تشكيلاً ^(٢) يدلُّك منها على شيء . ويكسبك صحة . وذلك أنه واجب
ضرورة على المجيب . إما أن يقبل ما يأخذه من السائل ؛ وإما أن يبين
المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو .

- وأيضًا فكما أن من ^(٣) عادة الناس في المحافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع
أن يأتوا بشرية : فإن كانت الشريعة التي أتى بها أفضل من المتقدمة ،
رفضوا المتقدمة — كذلك ينبغي أن يُقبل في الحدود أيضًا ، أعني أن
يؤتى بمحدٍّ آخر ؛ فإن ^(٤) بين أنه أحود من الأول وأدل على المحدود ، فبين
أن الأول يصير مردودًا ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود كثيرة .

وفي جميع الحدود ، ليس إصابتك في تحديد الشيء الذي قصد لتحديده
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

(١) م : تشكيل . (٢) ف : يجب .
(٣) أ : م : تأكلت مردودها . (٤) م : حدودا .

فإنه واجب عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصَبَ عينك وتنتظر
إليها كالمثال ، فتعتقد باستقصاءٍ قصصاً ما كان يجب أن يكون في الحد
وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج المجمع استغراضاً سهلاً .
فليكن هذا مبلغ ما نقوله في الحدود .

[[تمت المقالة السادسة من كتاب « طوييفنا »]]

[[قول الله]]





مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

فهرس الكتاب

صفحة	المقالة الأولى من كتاب البرهان	صفحة
(١٦) الضلالة والجهل الناشئان عن	نقل أبي بشر متى بن يونس ٣٢٩ - ٤٨٥	
مقتضات بغير أوساط ... ٣٧٦ - ٣٨١		
(١٧) الجهل والضلالة الناشئان من		
مقتضات ذوات أوساط ... ٣٨٢ - ٣٨٥		
(١٨) الجهل طلب العلم ... ٣٨٥	(نظرية البرهان) ٣٢٩ - ٤٢٦	
(١٩) هل مبادئ البرهان محدودة	(١) ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود ٣٢٩ - ٣٣٢	
المتداورات لا محدودة ... ٣٨٦ - ٣٨٩	(٢) العلم والبرهان ... ٣٣٢ - ٣٣٧	
(٢٠) عدد الأوساط غير لا محدود ... ٣٩٠	(٣) تقديم الأخطا في العلم والبرهان ٣٣٧ - ٣٤١	
(٢١) في البراهين السالبة ليست	(٤) تعريف ما هو بالكل وبالذات	
المرسولات بل نهاية ... ٣٩١ - ٣٩٣	والكل ... ٣٤١ - ٣٤٥	
(٢٢) عدد التجهيزات متناه في البراهين	(٥) الأخطا في كلية البرهان ... ٣٤٥ - ٣٤٨	
الموجبة ... ٣٩٣ - ٤٠١	(٦) الضرورة في مبادئ البرهان ... ٣٤٨ - ٣٥٢	
(٢٣) لوازم ... ٤٠١ - ٤٠٤	(٧) عدم إمكان الانتقال من جنس	
(٢٤) فضل البرهان الكلي ... ٤٠٤ - ٤١٠	إلى آخر ... ٣٥٢ - ٣٥٤	
(٢٥) فضل البرهان الموجب ... ٤١٠ - ٤١٣	(٨) البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا ٣٥٤ - ٣٥٥	
(٢٦) فضل البرهان المباشر على البرهان	(٩) المبادئ العامة والتي لا يمكن	
الساقي إلى المحال ... ٤١٣ - ٤١٤	البرهنة عليها في البرهان ... ٣٥٥ - ٣٥٨	
(٢٧) شروط العلم المفاضل ... ٤١٥	(١٠) المبادئ المختقة ... ٣٥٨ - ٣٦٢	
(٢٨) وحدة العلوم وتنوعها ... ٤١٥ - ٤١٦	(١١) المصادقات ... ٣٦٢ - ٣٦٤	
(٢٩) تعدد البراهين ... ٤١٦ - ٤١٧	(١٢) السؤال العلمي ... ٣٦٤ - ٣٦٨	
(٣٠) الأشياء التي بالاتفاق لا تكون	(١٣) العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلمة ٣٦٨ - ٣٧٣	
موضع البرهان ... ٤١٧	(١٤) فضل الشكل الأول ... ٣٧٣ - ٣٧٤	
(٣١) امتناع البرهان بطريق الحس ٤١٧ - ٤١٩	(١٥) القضايا السالبة غير ذوات الأوساط ٣٧٤ - ٣٧٦	
(٣٢) تعدد المبادئ ... ٤١٩ - ٤٢٢		

صفحة

- (٣٣) العلم والظن ٤٢٢ - ٤٢٦
(٣٤) الذكاء ٤٢٦

المقالة الثانية من كتاب البرهان

(نظرية الحد والعلة) ٤٢٧ - ٤٨٥

- (١) أنواع المطالب ٤٢٧ - ٤٢٨
(٢) كل طلب هو للأوسط ٤٢٩ - ٤٣١
(٣) الفرق بين الحد والبرهان ٤٣١ - ٤٣٤
(٤) لا يبرهان على الماهية ٤٣٥ - ٤٣٧
(٥) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة ٤٣٧ - ٤٤٠
(٦) لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الترتيبي ٤٤٠ - ٤٤٢
(٧) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية ٤٤٢ - ٤٤٥
(٨) الصلة بين الحد والبرهان ٤٤٥ - ٤٤٨
(٩) لا يبرهان على وجود المبادئ وماهيتها ٤٤٨ - ٤٤٩
(١٠) أنواع الحد ٤٤٩ - ٤٥٠
(١١) الملل المختلفة مأخوذة أوساطا ٤٥١ - ٤٥٤
(١٢) معية العلة والمعامل ٤٥٥ - ٤٦١
(١٣) حد الجوهر بطريق التركيب —
استعمال القسمة ٤٦١ - ٤٧٢
(١٤) تحديد الأجناس ٤٧٢ - ٤٧٣
(١٥) اتحاد الأوساط في مسائل عديدة ٤٧٣ - ٤٧٤
(١٦) الصلة بين العلة والمطلوب ٤٧٤ - ٤٧٨

صفحة

- (١٧) هل يمكن الملل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا؟ ٤٧٨ - ٤٨١
(١٨) العلة القريبة هي العلة الحقيقية ٤٨١ - ٤٨٢
(١٩) إدراك المبادئ ٤٨٢ - ٤٨٥

كتاب الطوييقا

نقل أبي عثمان الدمشقي ٤٨٧ - ٦٩٥

المقالة الأولى من كتاب الطوييقا

- (الجدل وموضوعه — الجنج) ٤٨٩ - ٥٢١
(١) فرض هذا البحث ٤٨٩ - ٤٩١
(٢) قائمة الجدل ٤٩٢
(٣) المهارة في الجدل ٤٩٣
(٤) نظرة عامة إلى عناصر البرهان بالجدل ٤٩٣ - ٤٩٤
(٥) دراسة عناصر الجدل تفصيلا ٤٩٤ - ٤٩٨
(٦) دراسة الألفاظ المحمولة ٤٩٨ - ٤٩٩
(٧) على كم نحو يقال الشيء بـ ٤٩٩ - ٥٠٠
(٨) براهين الألفاظ المحمولة ٥٠١
(٩) المقولات ووصلتها بالألفاظ المحمولة ٥٠٢
(١٠) القضايا الجدلية ٥٠٣ - ٥٠٤
(١١) المسألة الجدلية والوضع الجدل ٥٠٥ - ٥٠٧
(١٢) البرهان والاستقراء الجدليان ٥٠٧ - ٥٠٨
(١٣) الآلات التي يستخرج بها القياس ٥٠٨
(١٤) اختيار القضايا ٥٠٨ - ٥١٠
(١٥) البحث عن الألفاظ المشتركة ٥١٠ - ٥١٨

صفحة

- (١٦) البحث عن الاختلافات ... ٥١٨
(١٧) البحث عن المشابه ... ٥١٨ - ٥١٩
(١٨) الانتفاع بآلات الجدل الثلاثة
الأخيرة ... ٥١٩ - ٥٢١

المقالة الثانية منه

- (مواضع المرض المشتركة) ٥٢٢ - ٥٥٢
(١) استهلال عام ... ٥٢٣ - ٥٢٤
(٢) مواضع ... ٥٢٥ - ٥٢٨
(٣) مواضع أخرى ... ٥٢٨ - ٥٣٢
(٤) مواضع أخرى ... ٥٣٢ - ٥٣٥
(٥) مواضع أخرى ... ٥٣٥ - ٥٣٦
(٦) مواضع أخرى ... ٥٣٧ - ٥٣٩
(٧) مواضع أخرى ... ٥٣٩ - ٥٤٣
(٨) مواضع أخرى ... ٥٤٣ - ٥٤٥
(٩) مواضع أخرى ... ٥٤٥ - ٥٤٧
(١٠) مواضع أخرى ... ٥٤٧ - ٥٤٩
(١١) مواضع أخرى ... ٥٤٩ - ٥٥٢

المقالة الثالثة منه

- (تلاوة مواضع للعرض) ٥٥٥ - ٥٧٣
(١) مواضع ... ٥٥٥ - ٥٥٩
(٢) مواضع أخرى ... ٥٥٩ - ٥٦٤
(٣) مواضع أخرى ... ٥٦٤ - ٥٦٧

صفحة

- (٤) تطبيق المواضع السابقة على الجدل
البسيطة ... ٥٦٧
(٥) تصميم المواضع السابقة ... ٥٦٧ - ٥٦٨
(٦) تطبيق المواضع السابقة على العرض
(المحمول) الخاص ... ٥٤٩ - ٥٧٣

المقالة الرابعة منه

- (المواضع المشتركة للجنس) ٥٧٥ - ٦٠٦
(١) مواضع ... ٥٧٥ - ٥٧٩
(٢) مواضع أخرى ... ٥٨٠ - ٥٨٥
(٣) مواضع أخرى ... ٥٨٥ - ٥٨٩
(٤) مواضع أخرى ... ٥٨٩ - ٥٩٤
(٥) مواضع أخرى ... ٥٩٥ - ٦٠٠
(٦) مواضع أخرى ... ٦٠٠ - ٦٠٦

المقالة الخامسة منه

- (المواضع المشتركة للخاصة) ٦٠٧ - ٦٤٦
(١) في الخاصة وأنواعها ... ٦٠٧ - ٦١٠
(٢) مواضع ... ٦١٠ - ٦٢١
(٣) مواضع أخرى ... ٦١٦ - ٦٢١
(٤) مواضع أخرى ... ٦٢١ - ٦٢٨
(٥) مواضع أخرى ... ٦٢٨ - ٦٣٣
(٦) مواضع أخرى ... ٦٣٣ - ٦٣٦
(٧) مواضع أخرى ... ٦٣٦ - ٦٤٠
(٨) مواضع أخرى ... ٦٤٠ - ٦٤٤
(٩) مواضع أخرى ... ٦٤٤ - ٦٤٦

صفحة	المقالة السادسة منه
(٧) مواضع أخرى ٦٧٩ - ٦٧٣	(المواضع المشتركة للعلم)
(٨) مواضع أخرى ٦٧٣ - ٦٦٦	٦٤٧ - ٦٩٥
(٩) مواضع أخرى ٦٧٦ - ٦٧٩	(١) تقسيم عام لمشاكل الحق ... ٦٤٧ - ٦٤٨
(١٠) مواضع أخرى ٦٨٠ - ٦٨٢	(٢) غرض الحق ٦٤٨ - ٦٥٠
(١١) مواضع أخرى ٦٨٣ - ٦٨٥	(٣) إسباب الحق ٦٥٠ - ٦٥٤
(١٢) مواضع أخرى ٦٨٥ - ٦٨٧	(٤) مواضع أخرى ٦٥٥ - ٦٦٠
(١٣) مواضع أخرى ٦٨٨ - ٦٩٢	(٥) مواضع أخرى ٦٦٠ - ٦٦٢
(١٤) مواضع أخرى ٦٩٢ - ٦٩٥	(٦) مواضع أخرى ٦٦٢ - ٦٧٠



مركز بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية